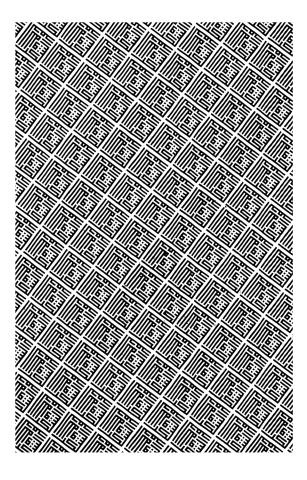
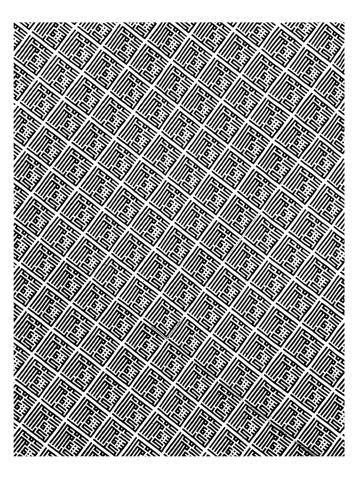
محاضر الخَيْلُ الْأَيْنُ الْأَلْفُ الْمُ الْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِللْمُ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلللِّهُ لِلللْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلللْمُ لِللْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِلْمُؤْلِدُ اللَّهُ لِلللْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِلْمُ لِللْمُ لِلْمُ لِلِمُ لِلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلِمُ لِلْمُلْمِلُمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُؤْلِمِلِلْمُلْمِلُولِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمُ لِلْمُلْمُلِمُ لِلْمُلِمِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمِلْمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلِمُ لِلْمُلْمِلْمُلِمِلِمِلْمُلِمِلِمِلْمُلِمِلُمِلْمُلِ

1955







الإدارة التشريعيـــة

١ — قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٣

٢ – قانون رقم ٧٦ لسنة ٩٣ ١٩ ١ بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الشانى من الباب السابع
 من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية .

س عانون رقم ٧٧ لسنة ٩٩٣ بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات
 الأهل .

لذلك صدر و 21 توايرسة 1970 مرسوم بمشروع قانون تخواء ليسدً القص المرجود في القانون الممسول به كما صدوق التاريخ فسه وللغرض ذاته مرسوم بقانون بإدخال تعديلات وإضافات على تصوص قانون المرافعات الأحل في المواد المدنية والتجارية المتعقة بإعمال أهل المعبرة.

وبتاريخ أول مارممسنة ١٩٢٨ إليغ هذان المرسومان إلى مجلس اللواب فأسالهما بجلسة ه مارس سسنة ١٩٢٨ إلى لجنة الحقانية فلم تتمكن من النظر فيهما بسبب تعطيل البرلمسان .

ولما عادت الحياة البرلمائية رأت وزارة الحفائية أن تعيد النظر في التمديلات المقترسة فوجدت أن هذه التمديلات لاتزال فاصرة عن أن تجمل المشروع محققا الفائدة المرجوة منه . ولذلك استرجمت هذين المشروعين لإعادة دراستهما من جديد .

عقيقية الهذا الغرض مسدر بتاريخ ١٤ نوفبر سنة ١٩٢٧ مرسومان يشروعي قانوين . كالك صدق التاريخ ذائه مرسوم بمشروع قانون تناول مسالة الكذب الذي يديه الخير سسواء في تقرير الوقائع أو في إيداء الرأي _ وذلك بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب التالت من قانون المغرات الأطر

وبتاريخ 10 نوفمبر سنة 1977 أبلنت هذه المراسم الثلاثة إلى مجلس التؤاب فاحالما بجلسة 14 ديسمبر سنة 1977 إلى لجنة الحقانية . وهذه بعد دراستها وافقت عليهما وقدمت تقاريرها عنها إلى المجلس .

و بجلسة ١٦ ما يو سنة ١٩٣٣ أقرّ المجلس هــذه المشروعات الثلاثة .

وبتاريخ 1/ مايو سنة ۱۹۳۳ المفت هذه المشروعات إلى مجلس الشيوخ خاططا لمل بقة الحقائية. وهذه بعد البحث والمتاقضة ادخلت على كل منها ما رأته من التدديلات التي اقتضت الانتصال بالجيمة الاستشارية التشريبية طبقا لنص للمادة ١٩٩٩من الدستور والمكادة 29 من المرسوم يقانون الخاص بالمظام المذاخل بالميدات .

وبجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٧ أفريجلس الشيوخ هذه المشروعات الثلاثة معدّلة كما رأت بلمنة المقانية ما هذا المشروع الخاص بادخال تعسد يلات وإضافات على نصوص قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنيـــة والتجارية إذ أفر المجلس المسادة ٢٢ معدلة كما أفرها مجلس التواب.

وقد عرضت هـ ذه التديرات على عجلس النؤاب بجلسة ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٣ فقرر إحالتها إلى بدفة الحقائية وهذه وافقت علها بالصيغة التي أقرها عجلس الشيوخ وقد عرضت تفاريها على المجلس فى الجلسة ذاتها فوافق طها. وعلى ذلك صدرت بهذه الصيغة القوانين الآتية :

القانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٢٣ .

والقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣ .

والقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣٣ .

١ حانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية
 رقم ٥٧ لسنة ٩٣٣

مغمة		
1	مرسوم بشروع قانون الخيراء آمام المحاكم الأهلية ,	
•	مذكرة إيضاحية عن مشروع القانون	
7	إلجزغ المرسوم بمشروع الفانون إلى مجلس التواب وقرار المجلس بإسالته إلى بلخة الحقائية به	
Y	كَاب رئامة مجلس للوزراء بشأن استرجاع مشروع القانون لإدخال تعديل فيه	
Y	مرسوم بشروع القانون	
1.	مذكرة إيضاحية عن مشروع القافون	
11	إلجزغ المرسوم بمشروع الفانون إلى مجلس الثواب وقرار المجلس بإحالته إلى بلغة الحقائية به	
١٢	تغرير بلنــة الحقائية بجلس الثواب عن مشروع القانون	
17	المنافشة التي دارت بمجلس النؤاب حول مشروع القانون	
**	قرار المجلس بالموافقة على مشروع الفائون	
7 8	إلحزغ مجلس التواب مجلس الشيوخ مشروع الغانون وإحالته إلى بلعة الحقانية به	
71	تقرير بلخة الحقانية بجلس الشيوخ عن مشروع القسانون	
٤٧	المتاقشة التي دارت بمجلس الشيوخ حول مشروع الغافون	
•1	قرار المجلس بالمواقف عل مشروع القانون معدلا	
•4	يامادة مشروع القانون من مجلس الشيوخ كما أقره إلى مجلس الثواب وقرار المجلس بإحالته إلى لجمة الحقائية به	
•4	تقرير بلئــة الحقانية بمجلس التواب عن مشروع الغافرن	
٦٠	المناقشة التي دارت يمطس الثواب حول التعديلات التي أدخلت على مشروع الغافون	
74	قرار مجلس التراب بالموافقة على التعديلات التي أدخلت على مشروع الفاغون	
٦.	القانون كما صدر	
14	ملحق لقانون الخيراء أمام المحاكم الأهلية نمرة ١ صنة ١٩٠٩	
٧٠	تانون تمرة ١ سنة ١٩١٧ بنحليف الموظفين الذين يتدبون بصفة خبرا. أمام المحاكم الأحليــة	

حرضوم بمشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزيراً لحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البركان :

الباب الأول في جدول الخبراء

المادة الأولى

يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها تضعه لحنة الخبراء بكل محكة .

المادة الثانية

تشكل هذه اللجنة في محاكم الاستثناف من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النسائب العمومى أو من منوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائيــة من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تتنخبه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من يقوم مقامه .

المادة الثالثة

تشتمل جدول الحبراء على أقسام غنافة بحسب المسواد التى قد يطلب منهم أبداء رايهم فيها وتحسند الجمية المعومية بحكة الاستئناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الاقسام والعدد الأقصى لخبراء كل قسم .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقُيدُ اسمه في جدول الخبراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا .:

التيموق من ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخدراء بشرط التي كيونوا لمفين باللغة الدرية وأن يتهدوا كالله بخصوصهم فيه الأحكام المشاركة إلى ضعور بشان المنابوا أمام أهاكم الأحقية. فإذا أم بلدناما بستة التي منح بن باللغة الأحكام أو لائي وأن يكونتصدر تطبيقا لمذه الأحكام بجمية أنهم أبنان شطلت أسافهم نهائيا من الجدول بحرفة بغنة الخراء.

ثانيــا ـــ ألا يكون عكوما عليه بأحكام قضائية أو تأديبة ماسة شرف .

ثالث ا ـــ أن تثبت ليافته للعمل طبيا وأن يكون حسن السير والسلوك.

رابعًا ـــ ألا يكون موظفًا في إحدى مصالح الحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية

خاصا – أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية علما من الحكومة المعرمية أرغل دبلومات اجبية تميرها البخة ممادلة لها . وفع أيخس بقدم المعلم في الخطوط تقوم بلغة الخبراء بامتعان الطالب لتحقق من كفاءته . ويجب على الطالب فضلا عن ذلك أن شبت أن له معرفة جدية بالتصوير الشمعي .

سادسا ـــ أن يتخذ له محلا مختارا فىالمدينة التى بها مُقر المحكمة التابع لها.

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكة واحدة ولا فى أكثر من قسم واحد .

المادة السادسة

يمب على كل من يطلب قيداسمه يمدول الخيراء باحدى المحاكم أن يقدم لرئيس اللجنة طلبا كتابيا يعيز فيه القدم الذى يئتمس الالتحاق به . و برقتي به الأوراق التي تنبت أنه حائز للشروط المنصوص عليها في المسادة الرابعة .

وتفصل لجنة الخبراء في طلبات قيد الاسم في الجدول .

المادة السابعة

عند خلو ممل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك في الجريدة الرسمية وفي إحدى الجرائد المقررة لنشر الإعلانات القضائيــــة ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يهب مل الحمير الذى قبل طلبه أن يجلف البمير في أمام رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والإمانة ويقوم ذلك مقام اليمين المنصوص عليها في المسادة (۲۲۵) من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية في جميع الفضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تعيد الجمنة النظر في جدول الحجواء مئوة عمل الأقل في كل منغة وتججو منه اسم كل خيور لم يعد حائزا للشموط اللازم توفرها الفيد الاسم وذلك بغير ساجة لذكر الأسباب . ويعان هذا الفرار تخبير

وللحبير الذي محى اسمه ان يتظلم من قوار اللجنسة في مدى العشرة الايام المالية لتماريخ اعلانه بتقرير يحور في قلم كتاب المحكمة .

وتتولى هيئة الجمعية العمومية للمحكمة الفصــل نهائيا فى هذا التظلم وذلكِ بعد سماع أقوال الجديد .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبير... للجنة روال السبب الذي بن عليه محو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

إذا لمرتفق الخصور على نعب خبير طبقا لنهس المساهة (٢٢٤) من فاقون المرافعات الأطول في الموادد المدتب والمجارية، وفيا جدا الأحوال المتصوف عليها في المسادين ، م و ١٩٣٧ من هذا الفانين يجب على المحكمة أن تبديب الحبارة من المقديد في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الخاصة الذري بحد ذكرا في الحبار

ويكون ندب الحبراء بالدور حسب ترتيب قيدهم فى الجدول ما لم توجد أسباب خاصة تدعو لغير ذلك .

الباب الثانى[.] فى واجبات الخبراء

ى والجبات الحبراء -----المادة الحادية عشرة

على الخير القيدام، الا يقتحى عن أداء مأمورته في الفقية التي يندب ها ما لم يقدم عذرا يقبله القاضى أو رئيس الحكة التي ندبته وذلك في مدى السبعة الإلم التالية للريخ استلامه لمختص الحكم من كالب الحكة ويجوز في العارى المستعجة أن تقرر الحكة في قدس الحكم إنقاص هـذا الميعاد. العلم المناسخة

المادة الثانية عشرة

يلك الخبير على مستندات الخصوم فى قم تماب المحكة بدر أن بستلمها ما لم يأذن له الخصوم بلك كابة وإذا كابا الخبيرة تسلم المستندات من المستكدة أو الخسوص وحب عليه الإناعها مع تدروه وإلا حكم عليه رئيس إلى المكتمة أو النامي المكتمة أو النامي المكتمة أو النامي المكتمة أو النامية المكتمة أو المكتمة المتدوية من علية الإنساب وعلى الخبيرة بالمستجدات التي اجتماعها بقلم تخلف الملكمة التي نديد. فلا الكان تقرره وعاضر إعمال غير مصعوبة مستندات التي اجتماعها بقلم تخلف المتأخلة التي اجتماعها بقلم تخلف المتأخلة المنامية المتابعة المتابعة المتأخلة المتابعة ال

ُ وَعَلَىٰ المَدِيْرَكِهِوَ كَالِمُعَادَةِ التقريرُ وعَاصَرِ الأعمال أن يخطوا الجمعوم بذلك بخطاب موسى عليه .

المادة الثالثة عشرة

يجب على الخبير أن يرفق بتقريره كشفها شاملا للبيانات الآتية :

١ حدد الأيام والساءات التي قضاها في العبلي وفي تحرير التقرير.
 ٢ حدد الانتقالات خارج محل إقامته وتواريخها والمسافات التي

٣ ـــ المصاريف التي صرفها تفضيلا.

الباب الثالث

فى اتعاب الخبراء

المادة الرابعة عشرة

راعى فى تقدير أتماب الخبير الزين الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقرير وفى السفر فى حالة الانتقال و براعى كذلك أهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به . وتخدر المصاريف مستقلة عن الانعاب .

المادة الجابسة عثيرة

تراعى القواعد الآثية في تقدير الأتهاب:

ا حكون الأتصاب عن يوم البعل بمحل النزاع من ٢٠٠ قرش إلى ٣٠٠ قرش إلى ٣٠٠ قرش باعتبار
 اليوم الواحد ست ساعات .

ولا يجوز أن يجاوز التقدير ذلك إلا لأسباب قوية تبين في أمري التقدير. ويقدر للخبير مقابل الاطلاع علي المامورية من ٥٠ لجل ٤٠٠ قريش وبقابل إيداع التقرير , و قرشا

______ و إذا لم يؤذن باستلام الأوراق واضطر إلى الاطلاع عليها فى قلم الكتاب تقدرله الانماب عن ذلك على أساس مائة إلى مائتى قرش ليوم العمل .

 بعوز للقاضي إقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به الخبير.

لا يشفت إلى الرسوم الطبوغرافية إذا لم يكن ماذونا بها في الحكم
 إلا إذا كان الرسم لا بد منه بتقضى العمل الذي كلف به الخبير وكان مجرد
 الرسم النظري لا يني بالحاجة لإيضاف الجمكة على سالة الإلهاكين.

المادة السادسة عثمرة

مل الخيراء المقيمة أصافهم بالحدول أن يؤدوا بمنا الأخجال التي يكيفون بها فالتشيارا المهاة مناراسرم التعملية فيها للغم أبرالعربيع بالطام هالما تطهر إذا حج صله بالمهدارية أو من المنتخص المعنى الما إللت جالة إمسيارية، ومع ذلك يعمل بأم من خوالة المنتخف بذليا للمجتمع الأصد الروم الشهارية، مصاريف الاستغال التي يكوفون قد ضهاؤها، أ

المادة الثالثة والعشرون

يحقق رئيس المحكة الشكوى بنقسه أو يندب أحد الفضاة للقام بهــذا التحقيق . وله بعد ذلك عل حسب الإجوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذارا للخير بعد تكليفه بإبداء أقواله أو إن يأمر بإحالة الخير إلى لحفة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس تأديب

المادة الرابعة والعشرون

إذا احيل الخبيد إلى مجلس أديب وجب إجلانه قبارا الاتهام الشام المتهم الموجهة إليه . و يكون هذا الإحلان تخطاب موسى عليه و يجب أن بين فيه على انعقاد المجلس و يومه وساجته وأني يرمل للحبير قبل الجلسة بعشرة أيام على الاقل

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمحبام . و إذا لم يجضر الجبير اللمجلس أن يجكم في أمره بدين سمايه :

المادة الخامسة والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

- ١ الإنذار .
- ۲ التوبيخ .
- ٣ الإيقافِ لملة لاتتجاوزِ سنة ،
 - ع ــ محو الاسم من الجيدول .

المادة السادسة والعشرون

شير الذي صدر قرأر من مجلس التاديب بحكة ابتدائية بحو اسمة مرب الجدول أن يستانف هذا القرار أمام جلس التاديب بحكة الاستثناف النابعة لها المحكة الابتدائية في مدي السرة الأيام التالية لإعلانه بقرار مجلس التاديب وذلك بتقرير يحرده في قلم كتاب المحكة الابتدائية

الميادة البيابية والعثيرون

تبلغ النبابة العمومية ما يصدر على الحبراء المقبدة اسماؤهم في الحمدول من الاحكام في الحميح والجذابات إلى المجدد فحلفظ فحاك في ملف الخبير المحكوم هج عبد ويجهب على الجميد المجازة في المها أن يحمو من الجيديال مع حجل عبد لايكابه براتم بهتماها فانوان العقوبات جيالمات ويجمع المجدية إضا من تقادة فيسها اسم كل خبير حكم علمه لايزكياب جبعة إذا كياني الجريمة من شائبا المساس بشرفه .

المادة الثامنة والعشرون

الخراء الذين تمحى أسماؤهم بقرار من مجلس الناديب أو طبقاً ليهيما المساهة السابقة لايحوز درج أسمائهم بعــــد ذلك في جدول أي يحكمة استثناف أو عكمة ابتدائية

المبابه السابعة عشرة

ليس للخير الذى تدعوه المحكة ليقدم لها ايضاحات عرب تقريره حق في أتباب خاصة ولكن للحكة أن تقدر له أتعابا إن رأت وجها لذلك وللحبير على كلي حال الحق فى مصاريف ابتقاله .

المادة الثامنة عشر

تراعى في تقدير المصاريف القواعد الاتية :

 لا يحسب للخبير الذي يؤدى مأموريته في المدينة التي يقيم بها غير مصاريف الانتقال .

لا تقبل المبالغ المدفوعة الساحين والفياسين والنساخين وغيرهم إلا
 ف الحالة التي يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

🔫 — للقاضي أن يستبعد كلِ مبلغ صرف بغير مقتض .

المادة التاسعة عيشرة

يحوز للحكة أن تحرم الحمير من أتمابه ومصاريفه كانها أو بعضها إذا ألغى تقريره لسبب فيشكله أو قضى بأن عمله ناقص باهماله أو خطاء . فإذا كانت الأتماس والمصاريف قد دفعت وجها لحكم عليه يردها ما لم تراتحكة تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد . ويكون قوارها في ذلك كله نهائيا.

البايب الرابع في تأديب الخبراء

المادة العشرون

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف خاص بالمحكمة التابع لها .

المادة الحادية والعشرون

بعاقب باحدى العقو بات التاديية المتصوص عليها في الحدة 70 من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجابول إنخ أبي خلاظ لحكم المدتين 1971 القيام جمل كلف به أو أخطأ خطأ جما جميها في عجمله أو أهمل الواجبات المتصوص عليها في هذا القانون أو أخل بشرف مهنته

المادة الثانية والعشرون

تقدم لليكوى فهد الحير لرئيس المحكة السابع لها سواء من المحكة التى ندبته أم يق اليناية الهميومية أم من كل ذى شأن وتودع الشكوى في لمف الخبر وترسل ليه بمبورتها ويطلب منه الرد عليها ويرفق الرد بالشكوى .

الباب الحامس أحكام عامة

المادة التاسعة والعشرون

لايجوز لموظفي الحكومة ومستخدمها فيما عدا هانص عليه في المواد الآتية أن يشتغلوا باعمال الخبرة أمام المحاكم ماداموا في خدمة الحكومة .

المادة الثلاثون

يموز للماكم أن تمهد لمصالح الحكومة الفنية بالقيام باعمال الخبرة . ويكون تسمية هـــلنه المصالح بقرار صادر من وزير الحقائية بموافقة الوزير الثامة له المصلحة . وبيين الفرار نوع أعمال الخبرة التي يمكن أن يعهد بهــا لمل كل مصلحة .

المــادة الحادية والثلاثون

إذا رأت الحكة تكان في إحدى المصاطلمية طبقا لاحدة السابقة بالقبام المسابقة بالقبام المسابقة بالقبام المسابقة بين المسابقة بالمسابقة المسابقة بالمسابقة تمثين الموظفة الذي يتاط به أداء المأمورية وتحفيل قبل كتاب المحكة باسم. رحل المؤلف أن يحلف اليمين المسموس طبيا في المسادة 170 من قانون المرافعات في المواد المدنية والتبادية .

وتقدّر الأنعاب والمصاريف فى هــذه الحالة لحساب المصلحة التى عهد إليها أداء العمل .

المادة الثانية والثلاثون

لا يجوز للحكة بغيراتفاق الخصوم إحالة أعمـــال الخبرة على مصلحة من مصالح الحكومة إذا كانت الحكومة طرفا فى الخصومة .

المادة الثالثة والثلاثون

هلاوة على الحياء المفديد في الحدول بكل محكة استطاف وعكمة ابتدائية يحوز لوزير الحقائية أن يعين موظفا فنيا أو أكد بصفة خبرا. أمام عماكم الاستشاف والحماكم الابتدائية مع تحديد نوع أعمال الخيرة الذي يجوز نديم فيه

ويحلف هؤلاء الموظفون الفنيون أليمين المنصوص طيها في المادة ٨ من هذا الدانيون؟؟

وفي هذه الحالة يكون تقدير أتعابهم ومصاريفهم لحساب خزانة المحكة .

المادة الرابعة والثلاثون

لا تنطبق أحكام الياب الرابع من هذا القانون الخاصة بتأديب الخبرامط مرطق المصالح الفندة للوراد والموطق وزاوة الحفائية الفنين الذي يكلفون بإعمال الخبرة تعليقا للوراد السابقة و يظل هؤلاء الموطفوت خاصين في المسائل المتعلة بإعمال الخبرية للذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التاجين غا أن بوزازة الحفائية حسيدالاحوال .

الباب السادس أحكام وقتيـــة

المادة الخامسة والثلاثون

الحبراء المقيدون في جداول الحاكم وقت نشر هذا القانور يستمرون في عملهم ولو كان عددهم زائدًا على المدد الأقسى الذي سيقرر لكل محكة. على الا يمين أحد في المحلات التي تخلو حتى ينقص عدد الحبراء المقيدين في كل قسم عن الحد الأقصى المذكور.

غير إنه يجب على الجبراء المقيدين الآنافي جدول محاكم الاستثناف تطبيقا الفقرة الأولى من المماكنة الرابعة من الفاتون فرق 1 لسنة 1 . 1 و أن يتجاد وا إحد الميدويين جدول محكة الاستثناف أو جدول محكة الإبتدائية المقيدة أسماؤهم فيه أيضا و يكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس محكة الاستثناف في مهاد شهر من تاريخ نشر هدا القانون. فان لم يضعلوا شطبت المجمعة نشاء نضيا أسامهم من جدول محكة الاستثناف.

المادة السادسة والثلاثون

يلغى القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لســنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة والثلاثون

على وزيرالحقانية تنفيذ هـــذا القانون وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات .

المادة الثامنة والثلاثون

يعمل مهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بسرای عابدین فی ۸ رسفان سنة ۱۳۶۲ (۲۹ فيرايرسنة ۱۹۲۸) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية رئيس مجلس الوزراء أحمد زكى أبو السعود ثروت!

مذكرة إيضاحية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعديلات هــامة على النصوص القانونية السارية على الخبراء أمام المحاكم الأهلية .

ولذا فان مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة قد صاغ الفانون وقم ١ لسنة ٩٠٩ فى قالب جديد بأن أضاف إليــه الكنير من الأحكام الجديدة وأدخل تعديلات هامة على بعض ما استيق من النصوص الفديمة .

فى جدول الخبراء وندبهم

كان تقيير طبقا اللغانون رقم ١ اسنة ١٩٠٥ أن بقيد اسمه في جدول محكة (استثناف رق بحدول المحكة الابتنائية ما كان كان له أن يحدون في قسمين إلى أكثر من الجدول الواحد فقيد المشروع الحملة المائم للهذه المذكرة مـ منا الحق بأن حم عل الحيران بختار بين القيد في جدول المحكة الابتنائية أو فيجدول المحكة الاستثناف كما ستم القيد في أكثر من قسم واحد من الجلدول الذي الدين الاسم فيه الاسم بقاديج الاسم فيه .

وهذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تخصص الخبراء والمأمول أن ينتج عن ذلك تحسين أعمال الحبرة وسرعة الفصل فى الفضايا .

وستقوم لجنة الخبراء فى كل محكة استثناف أو عكمة ابتدائية كما هوالحال الآن بتحر يرجدول الخبراء المقبولين أمام المحكة وتحددالجمعية العمومية سنو يا عدد الخبراء فى كل قديم حسيا تقتضيه الحاجة .

لوضاية اتخاب الحلماء من بير الهل الذن رؤى الاحتفاظ بالفاعدة المسموص عباق الله التي تمثر على الخبيد أن يكون مازا على المسموص على الخبيد أن يكون مازا على بديوات على من الحربة المحلمة المسلم المائدة اللي يتولى أعمال الخبيرة على يتضى شقيقي الخلط لم يشترط المحلمة المجلمة المعلمة المنافظ على يتوب المسافل المنافظ ا

وقد قضى القانون رقم 9 لسنة 9 . 19 إن يكون إلى جاب جدورا الجاراء المقبولين جدول آخر الرشحين . وقد دلت التجربة على أن لا قائدة من هذا الجدول الأخير والمثالث التي من المشروع روزي أن من الفائدة زيادة الترسم في الشعر من المحاربة الحالمية والمقانة المقبولة على المتحارجة على المتحاربة ويحدد يعلن عنه في الجرابة الرسمية وفي الجرائة المقبرة الاعلامات الفضائية ويحدد مبعاد أقفتهم الطالب .

و هفتى المذروع بإعادة النظر في جدل الخبراء فى كل سنة مرة طى الأقل وقد وكاى من القبد إسكان تكول إمادة النظر في فى إثناء السنة الواسدة إذا منا المال الى ذاك . تقد يوجد من بين الخبراء من يعوقهم المرض أوسب آخر عن آداء عمقهم". فني هدفد الحالة يضنى حسن سر العدالة باستبدا لم فى أغرب وقت كن .

ورؤى من باب تقرير العدالة أن يوضع تخيير فى هذا القانون حق لم يكن موجودا من قبل وهو حق النظام من قوار اللجنة أمام الجمعية العمومية لمحكة الاستفاف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

رضية فى توذيع العمل توذيعا صادلا بين الخبراء فى كل عكمة رؤى. إيقاء القائمة المسموس طباق المسادة ١٣ من القائلون رقم 1 سسة 4، 10 التي تفضى بندب الخبارة بحبسب المساور على قدر الامكان تبها التربيم فى الحدول ولكن بحدث أن يكون لبعض الدعارى من الأحمية ما يستدي كثافية على قد لا تتواقو فى الحبير صاحب الدور أو فى الخبراء المقيدين فى الجدول.

فني هذه الحالة أجيز للفاضي تخطى الدور وصرف النظر عن الجدول ليتسنى له اختيار الخبيرالذي يراه أكثر كفاية لإداء المامورية

فى واجبات الخبراء

يمتح القانون الحلى مخير الذى يرد أن يقسى عن أداء ماموريته ميمادا فدره أسبوعان لتقديم عذره وقد أثبتت التجرية ضرورة تقصير هذا المياد وأن يتصل أيضاعل بعاقد آخر القصر من ذلك في الفضايا المستجهات. وإننا نص في المشروع على وجوب تقدم إلا اعتقاد في مياد سهمة إيام من تاريخ الإعلان بالمامورية في الفضايا العادية وأجز للمحكة إنقاص هسنا الميماد إلى تمارية وأرجن ساحة في الفضايا المستارة

وقد نص في المشروع على معاقبة الخبيرالذي يتسلم أورافيالفيسية منالحكة أو من الخصورم ثم يممل لنير سبب معقول إبناعها مع تقريره فني هذه الحالة يمكم عليه رئيس المحكة أو القاضى المكلف بتقدير أتعابه بغرامة لا تتجباوز مائى قرش

فى أتعاب الخبراء

ينظر الانحفاض قبمة الشد في الوقت الحاضر عما كانت عليه فيسنة 14.4 وهي السنة التي صدر فياء النول الخبار، وفي من الانصاف إرب تميغ فغة الانحاب المفدورة فذك التانون ولهذا نسو في المشروع على أن تكويالاتحاب من مائذ قرش الى الخيالة قرش عن يوم العمل في على النزاع وبن مائة قرض إلى مائي قرش عن يوم العمل في الكتب إدورة تمركاب الحبكة.

رقد رؤى أيضا من المفيد النص على اعتبار يوم العمل ست ماعات بم) فى ذلك الزمن اللازم الانتقال وفضلا عن ذلك قدرت فى المشروع أسماب خاصة للخير مقى ابل حضوره إلى قلم الكتاب الاطلاع على ملف الدعمـوى ولإبداع التفرير.

ويحول التشريع الحالى للقاضى الحق ف مجاوز الفواعد الخاصة بالايماب لأسباب قوية مع ضرورة ببان هذه الأسباب فى أمر التقدير فرؤى إلها، هذا النص فى المشروع لكى يكون هناك بجال لمنح الخبير المكافأة التى يستحفها فى الأحوال الاستثنائية.

فى تأديب الخبراء

يمم الفاون الحال اختصاصات الميات الناديية إلى بلمة الحبراء المشكلة في كلي مكة استفاف و محكة ابتدائية وقد استيق الشروع الجديد هذا النظام ولكن في المختصى المستفاف الرائب المجافة المستمكة المراشكة الابتدائية وفي أن لا يقبل منذ الاستفاف إلا إذا كان القرار يقدي غير الامم من الجدود لأنه عيس أن يكون تقراطا تقدول أم الحاكم الابتدائية لملى في استفاف القرار التفاضي غير استهم لما شدة العقوبة من الخطورة إذ أن عو الامم يقرار من هيئة ناديبة يحول فون إعادة قيده في الجدول خلافا للعبو الادارى.

ُ وأبلزانات التاديفية المنصوص عليا في القانون الحالى هي خو الاسم من المبلرول الإنقاف المدة لا ترف من التأمير وقد يكون الإنقاف منه أشهر وقد يكون الإنقاف منه أشهر في معض الأسيان جزاء أنش مما يؤمر أنه المما يؤمر المنافرين عن المشروع من عقو بات أحرى بجانب عقو به عمو الاسم رهى الانهاف المنافرة بوسه أمن المؤراة بوسه عام في المؤراء المنافرة بوسه عام في مواد التأديب .

وقد أدخل تسديل آخروهو يقضى بعمل تحقيق بعرفة دئيس المحكة قبل الماسكة التاديبة وعلى ذلك يجوز أرئيس الخاتحة أما إصحاد الاشمر بحفظ الشكرى را ما إنقار الخبير بعد تكليفة بتقديم دفامه وإما إحالته إلى مجلس التاديب في الأحوال الواضحة المتطورة على الحالة الانتجاب إعادات الخبير بقرار الانهام قبل الجلسة بعشرة إمام على الأقل رجيس على الحبيرات يحضر بنضمة أمام جلس القاديب ويجوزله أن يستمين عجام للدفاع عنه.

في الأحكام العامة

ل.) كانت أعمال الخبرة بإلها كم الأهلية في ازدياد مطردوليس من المنتوخ إن برياد عدداخبراء الا كفاء بهذه النسبة فيترب طوفاك تأخير أعمال الخبرة رؤى إن يقول العماكم الحقق في تكليف موظفى الممكرية بإعمال الخبرة عند المياكون فلك مكتاء وبنا أن هؤالام المؤلفان ميشومون العمل تحت إشراف المصابح الخباجين ها ومع ماهو متواقر النجم من المقداف فيتنظر إن تستيرجم العماقح الخاص.

ويكون تحديدالمصالح التي تكف بأعمال الحبرة وأنواع الفضايا التي يكن نتهم فيهــ) بقرار يصدره وذير الحقائبة بعد الانفاق مع الوزير التابعة له كُل مصلية

. وهوفتكف الهنكة إحذى هذه المصاح بعن معن هو المتصاحة شين موظفها الذي يكف إدار المامورية فيحلف الين القانونية وهمل شخصها مهميلا الفيرية كمامة على الجواء . ولتتنيها أن هذا الجديون الا موطنا يُعَمِّمُ المِنْهُ فِي أَمِنْهُ عِلَى الحَمَّلُة اللها عَمَّا العَمَّامُ اللهِ يَوْسِ الإمرادية . همامة يُعْمِلُهُ المِنْهُ فِي اللهِ المُعْمَالُ اللها عَمَّا اللها وقال عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ يُعْمِلُهُ المُعْمِلُ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ المُعْمَالُه اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ المُعْمَالُ اللهِ اللهُ المُعْمَالُ المُعَمِّلُ المُعَالِقِي اللهِ اللهِ المُعَلِّقُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ المُعْمَالُ المُعْمَالُ المُعَمِّلُ المُعْمَالُ المُعَلَّمِ اللهِ المُعْمَالُهُ اللهِ اللهِ المُعْمَالُ المُعْمَالُ المُعْمَالُ المُعَلِّقِ اللهِ المُعْمَالُ المُعْمَالُ المُعْمَالُ المُعْمَالُ اللهِ اللهِ المُعْمِلُولُ المُعْمَالُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ الل

وتمشيا مهمذه الفكرة خول المشروع لوز برالحقانية الحق في تعيين موظفين يصفة خبراء أمام الحاكم . وقد كارب هذا الحق منصوصاعليه في القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ (مادة ٣١) مع قصره على تعيين الخبراهل المسائل الحساسية إما الآن فقد وؤى إلغاء هذا الفيد

في الأحكام الوقتية

وقد نظم المشروع حالة الخبراء المقبولين الآن أمام المحاكم فهؤلاء الخبراء يستموون في عملهم ولوكان عددم زائدا عما سيقور لكل محكة طبقا لأحكام هـذا النانون ولا يمين أحد فى المحلات التى تخلو إلا بعد أن ينقص عددهم عن الرقم المقرر .

وأما الخبراء المقيدون في الجدوان جدول محكة الاستثناف وجدول المحكة الابتدائية فلهم بمقتضى المشروع حق الحيار في التعيد في أحدالجدواين و إلىلم يستعملوا هذا الحق يحى اسمهم من جدول عكمة الاحتماليات.

بناء عليه يتشرف و زيرالحقائية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتكرم برقعه لاعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان .

۲۲ فبرایرستهٔ ۱۹۴۸

وزيرالحقانية أحمد زكى أبو السعود

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس وإحالته إلى لجنة الحقانية

جلسة ه مارس سنة ۱۹۲۸

تلى كتاب من وزارة الحقانية وهذا نصه : حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النؤاب .

أتشرف بأن أونح لسعادتكم مع هـمنا نصخين إحداهما باللغة العوبيـة والأخرى باللغـة الفرنسية من طهروع قانون الخيراء أمام المحاكم الأهلينة والمذكرة الإيضاعيـة الخاصة به ربياء الضفعل بعرضه على المجلس طبقيـا للمادة ٢٥ من الدستور ,

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاخترام عا

القاهرة في أول مارس سنة ١٩٢٨

وزیرالحقانیة أحمد زکی أبو السعود

> رئيس على توافقون على إحالته إلى لحنة الحقائية . (موافقة عامة) .

کتاب ر یاسة مجلس الوزراء بشان استرجاع مشروع القانون بإدخال تعدیل فیه

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

تتشرف بان أخير معاليكم أن الحكومة سيرها أن أرسات في أول مارس المستم ۱۹۲۸ مشروع قانون الخسراء أمام أهائم كم الاطبية ومشروع قانون بإدخال تعديلات و إضافات على تصوص قانون المراضات الأهل فها يتمانى بإعمال أهل الخبرة لموضعها على مجلس النواب وهما الآن تحت نظر لجنة الحفائية .

و بما أله قد و لأى إدخال تعادلات في مشروعي القانوين المذكورين. لذلك أرجو معاليكم التفضل بالتنبيه بإعادتهما وسيرسل بدلها المشروعان. الجديدان لموضهما على مجلس التؤاب

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ١٢ نوفيرسة ١٩٣٢

رئيس مجلس الوزراء اسماعيل صدق

> مرصوم بمشروع قائون الخبراء أمام المحاكم الأدلية

> > نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عريضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى هجلس الوزيراء ؛

رسمنًا بمــا هو آت :

مِشْرُوعِ القانون الآتِي نصه يقدّم باسمنا إلى البرلمــان :

· الحافظ الأولى

يكون فى كل محكمة من عاكم الامطالف والمحاكم الابتدائية جدول للمراء المقبولين أمامها

المادة الثانية

تضع هــذا الحدول لحنة الخبراء أمام كل محكة من محاكم الاســنثناف أوالهاكم الابتدائية .

وتشكل هذه المجنة فى مما كم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العموميــة ومن النـــأئب العمومي أو من نوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن فاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

Tellell - (11

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها .وتحدّد الجمعية العمومية بحكة الاستئناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين فى كل محكمة ابتدائية وعشرين فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكة استثناف أسيوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا – أن يكون مصريا .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخيراء بشرط إن يكونوا ملمين باللغة العربية . وإن يتمهدوا كالية بخضوعهم لحيم الأحكام المقررة أو التي مستفرر بشأن الخيراء أمام ألها كم الإطبية . وإذا لم يشعو يعدثذ لأي حكم من ثلك الإحكام أو لأي قرار بكون قد صدر تطبيقا لهذه الأحكام بحيثاً بهم أنهم أنهاب عطب اسماؤهم الإسارا لحدول بموفية لمنتالهما،

ثانيا ـــ ألا يكون محكوما عليــه بعقوبة جناية أو صدرت عليه أحكام قضائية أو تاربيية ماسة بالشرف .

ثالثا _ أن تثبت لياقته للعمل طبيا ، وان يكون جديرا بالثقة .

رابعًا ... أن يكون حاصلا على دبلومات دراسيّة من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تعتبرها الجمّة معادلة لهــا تنل على أن الطالب حائز للوهلات الفنية اللارمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ماتقدّم أرب يؤدى طالب القيــد فى قسم الخبراء فى الخطوط امتحانا أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته .

وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزادى .

خامسا ــــ أن يتخذ له محلا مختاراً في المدينة التي بها مقر المحكمة .

المادة الحامسة

لا يجوز قيد امم خبر أمام أكثر من محكة واحدة ولا فى أكثر من قسم احد

ومع ذلك بجوز للخبير أن يقرر أمام محكمة الاستثناف وإحدى المحــاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يجب عل من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يبقد مرئيس الجسته بحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية حسب الأحوال ، طلب كالبيا يعين فيه الفعم الذي يتممعو الالتحاق به . وريق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الحبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب.

المادة السابعة

عند خلو محل فى الجلملول يعلن رئيس اللجنة عن فلك فى الجريدة الرسمية ، ويحدد معادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يمب على الخبير الذى قبل طلب أن يحلف اليمن أمام رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الإبتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدّى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبرهذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تميد اللجنة النظر في جدول الخبراء مرة على الاقل في كل سنة وتصومنه اسم كل خبيرلم بعد حائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم يعد أهلا الاستمرار في تادية عمله ويكورب هذا القرار مشتملا على اللم بسبب التي بن عليها وبعلن تشمير .

وقبيرالذي عي اسمه أن يتظلم من قرار اللجنسة في مدى العشرة الأيام التــالـة تاريخ إعلان بتقرير يحرر في فلم كتاب عمكة الاستثناف أو المحكة الاستثنائية حسب الأحوال .

واللهنة بالامتراك مع قاضين أو سنشارين حسب الأحوال تبينهما الجعيدة المعربية سنويا تتولى الفصل نهائيا وعل وجه السرعة في هـ لما التظار ولذك بعد إملان الخبير . والقرار الذي تصدده يكون مشتملا على الأسباب التي بني عليها ويتبرنهائها حتى في حالة عام حضورا الحبير .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلومحل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لايجوز لموظفى الحكومة أو بجالس المديرات أو المجالس البدنية ما داموا فى الخلمة أن يؤدرا عمل أهل الحليمة . ومع ذلك فاعمال الحليمة التي تتطلب معلومات خاصة بجوز للحكمة أن تكلف بهما الموظفين الحاصلين عل تلك المعلومات بشرطة أن يصرح للم رؤساؤهم بلك .

ولوز رائلة الاتفاق مع الوز برالختص أن بسن بقرار موظفي المصالح. النبية المعرف من علم النونية الأخير .

المادة الحادية عشرة

يموز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الحيراء في الخطوط لكي يمهد به إلى موظفين بيميون خصيصا لهسذا الغرض بقرار من وزير المقانية . ويحلف هؤلاء الموظفون انجين المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هـذا القانون .

الباب الثانى فى أتعاب الخبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المــادة ٣٣٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنيـــة والتجارية يراعى الفاضى الفواعد الآتية ، فيقدّر للنبير :

- ١ _ من مائة قرش إلى الثائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
- ٧ _ من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة
- رير . ٣ ـــ ماثق قرش عن يوم العمــل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست
 - ساعات . ع _ خمسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
 - حسين قرشا مقابل إيداع التقرير .
- ب من مائة قرش إلى مائتى قرش من يوم العمل فى حالة ما إذا كان الحبير غير ماذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع طيب
- فى فلم الدكاب . ويجوز للقاضى إقناص علد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .
- من تعييرية وللمحكة أن تمنح الخبير إنما با إضافية تقدّرها إذا رأت أن العمــل الفنى الذى قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأماب .
- ومصاريف الخبير التي يجب بيانها بالتفصيل و إرفاق المستندات المؤينة لها - تقدر مستقلة عن الأتعاب وللقاضي أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتض .

ولا تقبل المبـــالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يحوز للحكة أن تحرم الحليوس أتمايه ومصار يفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقرير لعيب في شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه . واذا كانت الإتماس والمصاريف قد دفعت جاز للحكة الكرم طبه بردها أو تكلفه بإدادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

و يُكُون قرارها في ذلك كله نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدران بريّزوا مجانا الاتحمال التي يكتفون بها في القضايا المفاة من الرسوم القضائية . غير الس لهم الرجوع بأسمام، على المضم إذا حكم عليمه بالمصاريف أو دل الشخص المفي إذا زالت حالة إعساده .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لاتحة الرسومالفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الثالث

فى تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمسه فى الجدول ملف خاص برياسة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف التابع لهــك .

المادة السادسة عشرة

بجب على القاضى الجنزئى أو رئيس الدائرة بالحكة الابتدائيـــة أو بمحكة الاستثناف أن يكتب تقريرا فى نهاية كل شهر عن كل خبير انتدبه وكيفيــة تادية ماموريته تودع بملفات الحبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير تحت نظر لجنــة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدمول طبقا للــادة الناسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة السومية ما يصدر على الخبراء المقيدة أسماؤهم فى الجدول من الأحكام فى مواد الجمنح والجايات إلى المجنة لحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص طبها في المسادة ٢٦ من هذا القانون كل خيومقيد اسمه في الحدول إذا أبي من غيرسيب مقبول القيام بعمسل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليمه أو إخطأ خطأ جسيا في عمله .

وتطبق أحكام هــــذه المــادة أيضا في حالة ما إذا عين الجبير من هيئة قضائية أو نظامية غيرالحماكم الأهلية للباشرة عمل من أعمال الحبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الخبيركل شكوى تقدم ضده سواء من المحكة التي ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وَعَلِيهِ أَنْ يَرِدُ عِلَى الشَّكُوى كَتَابَّةً فَى مَيَّادُ عَشْرَةً أَيَّامٍ . .

ويحقق رئيس المحكة الابتدائية أو رئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يندب أحد الفضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقيام مهذا التحقيق

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يأمر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذارا للخبير وإما أن يأمر بإحالة الخبير إلى لجنسة الحبراء متعقدة بهيئة مجلس تأديب

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير إلى بلدة الخبراء منعقدة بهيئة مجلسة أديب وجب إعلانه بقرار الاتبام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحتددة لانعقاد مجلس التأديب بعشرة أيام على الأقل .

وببين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

و يجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين بمحـــام . و إذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس فى أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ – التوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

عو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

للير الذي صدر قرار من جلس الثانيب مجكة ابتدائية نجو اسمه من إلحدول أن يستانف هذا الفرار أمام لجنة الخيراء منصفة بهيئة مجلس ثاديب مجكة الاستثناف النابعة لما المحكة الابتدائية وذلك بتقرير محرود فقر كالحب المحكة الابتدائية في مدى الصدرة الأيام المتالية الإرسال إعلان قرار عبلس التاديب إليه بخطاب موسى عليه وينظره الما الاستثناف على وجه السرمة.

وقرارات لجنة الخبراء أمام محكمة الاسثناف منعقدة بهيئــة مجلس تأديب. تكون نهائية .

المسادة الثالثة والعشرون

لا يجوز للخبيرالذي استأنف القرار الصادر بمحواسمه أن بباشر عملا من إعمال الحبرة حتى يفصل في الاستثناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار رصدر بحو اسم الحير أو بايقانه بيلغ للجهات الفضائية والنظامية الإسرى ولا يجوز فخير الذى صدر قرار بجلس التأديب بحو اسمه أو بإيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه فى جدول آمرولا أن يباشر عمسله أمام تلك الهيئات الفضائية أو النظامية مدة أيفافه

المادة الخامسة والعشرون

لاتنطيق أحكام هذا الياب الخاصة بتاديب الخبراء على موظفى الحكومة ويجالس للديريات والمجالس البلدية الذين يكافمون باعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون. ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين فى المسائل المتطقة بأعمال الخلجة للذكروة لنظام التاذيب الخاص بالمصلمة الناجين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المــأمورية التي كلفوا بها يبلغها القاضي الذي أنبتها لوزيرالحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

المبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر همذا القانون يستمرون في عملهم ولو كان عدهم زائد عن المدد المقور لكل محكة. ولا يعين أحمد في إلهال التي تخلوما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد عل الحد الأقصى المقدر.

غير أنه يجب على الحبير المقدر في أكثر من قدم أن يتخار القدم الذي يريد إن يستمر فيه و يكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس الحكة فى سياد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القدم الذي يجب إن يقمر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

ينغى القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسسنة ١٩١٧ الخاصان يالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

رالمادة الثامنة والعشرون

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون؛ وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات؛ ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بسرای المنتزه فی ۱۵ رجب سنة ۱۹۲۱ (۱۶ نوفیر سنة ۱۹۳۳)

فؤاد

امر حضرة صاحب الحلالة وزير الحقائبة دئيس مجلس الوزراء على ماهر اسماعيل صدق

مذكرة إيضاحية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

قد تبين من زمن بعيد أن الحاجة ماسة إلى إدخال تعسديلات هامة على على النصوص الفانونية السارية على الخبراء أمام المحاكم الأهلية .

ولذا فان مشروع القانون المرافق لهــذه المذكرة قد صاغ القانون رقم ١ لسنة ٩٠٩ في قالب جديد بأن أضاف إليه الكثير من الأحكام الجـــديدة و[دخار علمه تعديلات هامة

فى جدول الخبراء وندبهم

فيا يختص بغبول الخبراء استبق المشروع قاعدة الفيد المفرد سواء في محكة ابتدائية أم في حكمة استثناف . [نما أجزا فيرير أن يمرر أمام محكة استثناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها ومع في أي حال من الأحوال الاتصاق باكثر من قسم في الجدول الواحد وكان القانون الحالي بجيز ذلك .

وهذه الطريقة ستؤدى إلى زيادة تخصص الخبراء والمأمول أن ينتج عن ذلك تحسين أعمال الخبرة وسرعة الفصل فى القضايا .

وسقوم بامنة الخباراء فى كل محكة استثناف أو محكة ابتدائية تحرير جدول الخبراء المقبولين أمام المحكمة وتحدد الجمية السورية سنو يا هددالخبراء فى كل تصرحه با تقضيه الحاجة على الا يزيد مجموع الخبراء على الابنى فى كل محكة ابتدائية. وعشرين فى محكة استثناف مصروخسة عشر فى محكة استثناف أسدط.

طائرا فيهان انتخاب الجهاء من بن أهل الفن حتم المشروع أن يكون الحمير ما تراعل ولمبوات أحباجية من المكروبة المصرية في المسادة التي يتولى أعمال الجمارة فيها أو على دولوات أحباجية تعتبرها بمنة المناس الملكي وبدائمه فيه . أن الطائب حائر الإعلان المنتج المعارف الشي يطلب فيه اسمه فيه . وعا أن تحقيق الخطوط يستدعى معلوات خاصة كالتصوير الشمسي وبادائن المجموع المنتج الطائب المنتج ال

وقد قضىالقانون رقم 1 لسنة 1904 بأن يكون إلى جانب جدول الخيراء جدول آخر للرشحين . وقد دلت التجربة على أن لا فائدة من هذا الجدول الإخير ولذلك أنى فى المشروع .

ورؤى أن من الفائدة زيادة التوسع فى النشر عن الحمال الخالية ولذا نص فى المشروع على أنه كاما خلا محل يعلن عنه فى الجويدة الرسمية ويحدد ميعاد لتقديم الطلبات

و يقتضى المشروع إعادة النظر في جدول الحبواء في كل سنة سرة طرا الأظل وهذه الرقي من المقيد المركان تكرار إمادة الطائرية في في أكام السنة المواحدة إلىا وهذه الممالة إلى ذاك . فقد يوجد من مين الحباراء مثلا من يعوقهم المرض أو يصبحون غير أهل الاستخرار في عملهم . فقى هذه الحالة يقضى حسن سير المدالة باستينا لحمل في أقرب وقت محمّ .

ورؤى من باب تقريرالمدالة أن يوضع تخبير فى هــذا القانون حق لميكن موجودا من قبل وهو حق النظلم من قرار الجنسة ينظر أمامهما بالاشتراك قاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما سنو يا الجمية العمومية .

وفضلا من ذلك فان عو الاسم في هــذه الحالة لا يمنع الخبير من طلب إعادة قيد اسمه عند خلو على في الجدول . وللجمعة الحق في أن تنظر في هــذا الطلب ولها أن تعيد قيد اسم الخبير إذا تحققت من زوال السبب الذي جن عليه عو الاسم .

أوقد. وفي أن تحسول المحاكم حق أتسداب موظفي مجالس المديريات والمجالس البدانية أسرة موظفي المحكومة للغام بأعمال الحمدة التي تتطلب معملوات خاصة بشرط أن يصرح لهم وأصافح المثال. وأميز لوزير المثانية بالانتقاق مع الوزير المختص أن يعبر الموطقية المصالح الفنية المتخصصين في مواد مدينة يمتنفي وظائفهم بدون مراعاة الشرط السابق.

وكاكان في نيمة المكرمة إنشا. مصلعة خاصة تابعة لوزارة الحقائية وكمال المايرة في الخلوط فقد نعس في المادة ١١ من المشروع على جواز استيماد شمم الحيارا في الخطوط فقد بعد إلى موطفين يعيون خصيصا لمنذ المؤرس قبرار وزارى . فقيمت الخبراء في المخلوط في الجداول الحالية بهب إذن اعتباره موقاً .

في أتعاب الخبراء

أتعاب الحبراء (Honoraires) تشمل أجر الوقت(Vacations)وتقدير العمل (Prix du travail) .

ونظراً لاختلاف القضايا من حيث قينها وتفاوت أعمال الخبرة من حيث إلحهود التي تبدفل والهمارف العامة التي تقضيها روعي أن ترفع فقة الإنجاب أبان يكون القاضي مدى اوسع في الفدير عماللنانص في المشروع فل إن تكون الإنجاب بين مائة قبرش إلى نشالة قرئب من يوم العمل في عمل النزاع ومن يوم الحضور بالحكة لمافتة التفرير وماثق قرش عن يوم العمل في المكتب

وينص القانونالمعول به الان على أنهيموز للفاضى فى أحوال استفائية ولأساب قوية تين فى الحكم أن يمنع للحير أمانا كرند على الحسد الأقصى للبرى فى القانون . أما المشروع الحالى فيصلى للفاضى سلطة أوسع فى قضير الأماب إذاء أماد بي بمنع الحمير أمايا أخرى علاوة على الأماب المبينة فى المماح 17 إقاراً عن معرواً للباء المنسبة لإهمية الزاع وما استنزمه العمل اللدى قام به المغير من علم غرروتجارب عظيمة وأعمال فية دفيقة . وهذه الإنماب تروك امر تقديرها للغاشى .

في تأديب الخبراء

يوجب المذروع على القاضى أو رئيس الدائرة أن يكتب تقريراً ف نهاية كل شهر عن كل خير انتدبه وكيفية تادية مأموريته من حيث الكفاءة والتراهة وتودع هذه التقار بر بخلفات الخبراء الخاصة وتفحص بمعرفة لجمنة الجبراء وتكون أساسا لصلها من حيث الفصل في أهلية الخبير وتصرفائه عند إعادة النظر في الجلدول طبقا المسادة الناسمة من المشروع .

ويمنع الذانون الحالى اختصاصات الهيئات الثاديبية إلى بلمنة الخيراء المشكلة فى كل عكة استثنافية وعكة ابتنائية. وقد استبق المشعوع إلحليد هذا النظام ولكن في يختص باستثناف قرارات البحية المشكلة المما للحكة الإبنيائية وفى الا بجيس هذا الاستثنافي الإ إنا كان الغرار يقضي بهد الام من الجدول . وقد وفى التمن طاب الفارات التي مصدوس بلحة الجراء أمام محكة الاستثناف تكون غير فابلة الطعن والنعن على أن الخيراء الذين تمنى أحماؤهم بقرار من الجملية بالمحاكم الإبتدائية بكون لمم الحق فاستثناف هذا القرار لما لحذه العقوبة نوا لخطورة إذا أن عو الامم بقرار مزجعة تاديبية بمول دون إمادة قديم في جدول أية هيئة فضائية أو نظامية.

والجزاءات التاديبية المتصوص عليها في القانون الحال هي عو الاسم من الجدول والإيقاف لمدة لا تزيد على سنة أشهر رفد يكون الإيقاف سنة أشهر في بعض الأحيان جزاء أقل مما ينزم كما قد يكون عو الاسم جزاء أشد مما يلزم. لذلك نص في للشروع على عقو بات أحرى بجانب عقو بة عو الابم وهي الإيقاف لمدة لا تتجاوز السنة والتوبيخ .

وقد ادخل تعديل آخر وهو يقضى بعمل تحقيق بعرفة وئيس المحكة قبل الفاكة التاديبة وعل فالك يجهد أرض الحبحة إلى إصدار الأمر بحفظ الشكرى برأما إلغار البائيدي إما أوالمنه لما جاسي التاديبية الإسوال الواضحة التطورة . وفي الجالة الأخية بحبب إعلانية الجبيدية أوال الإنهام بخطاب موضى عليه بعمل الوسول قبل الجلسسة بعشرة ألها على الأقل ويجب على المجليا يحضر بنشسه أجام علم القاديب وعراق إداف يستدين مجام الفواع عدوانا لم يحضر يضمح المجلس في أمره بدون سماعه .

وبهاف بإحدى المقو بات التادية كل مجرفيد اسمه في الحدول إذا أبي من غير سبب معقول القيام بسل كلف به أراهمل الواجبات المفروضة طيه أو أخطأ خطا جسيا في عمله . وتطبق هذه الأحكام أيضا في حالة ما إذا عين الخبر من هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

ولا يجوز للخبير الذي استأنف الغوار الصادر بمحو اسمه أن ساشر عملا من أعمال الحبرة حتى يفصل في الاستثناف .

وكارقرار يصدر مجو اسم الخبير أو إيقانه بينغ لجمهات الفضائية والنظامية الانحرى ولا يجوز للخبير الذى صدر قرار مجلس التأديب بمواسمه أو إيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام تلك الهنات الفضائية أو النظامية مدة إيقافه .

أما موظفو الحكومة ويجالس للديريات والمجالس البلدية الذين يكفون إعمال الخبرة تطبيقا لهذا للشروع فلا تسري عليهم إحكامه الخاصة بالديب المنجراء ويظل مؤلام المؤفون خاضيين في السائل المتلفلة باحسال الخبرة المنكروة نظام الناديب الخلص بالمصلمة التابين لها بعنى أن افاقات التي تقع من هؤلام الموظفين تكبراء محكون علمين أديب مصافحتهم غضاف وموضوعها كأبها غالقات وقعدة شهم في أعمال وطائفهم . هذا مع مدم الإخلال بما يزتب على ذلك من المصولية الحائية الحائية ان كان لها على .

فى الأحكام الوقتية

. وقد نظم الشروع سالة الغبراء القبولين الآن أمام المحاكم . فهولاد الخبراء المقبولين الآن أمام المحاكم . فهولاد الخبراء المتعدد على متحة لولا يسين أحد في المحال المقبود . ويتمن معدهم عن المعدد المقرد . فيزاته يجب على الخبير المقرد أكثر من نصم واحد أن يُمتَّدان القسم الذي يرد أن فيستر فيه — و يكون ذلك بطلب يقدم إلى رئيس المحكة في سيداد غير من الريخ نشر هذا القانون فإن لم يقمل قامت المجتبة بتعميد القسم الذي يستمر على العمل فيه .

أياء علينه يقشرف وزيرا لحقائية بعوض مشروع القانون المرافق لهمـذه 112 كل على عجلس الرزواء حتى إذا وافق عليـه يتكرم برفعه لأعتـاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعوضه على البرلــان ١٠

القاهرة في فرفيز سق ١٩٣٧ على ماهر على ماهر

مجلس النتواب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس جلمة ١٩ ديسبرسة١٩٢٢

تلى كتاب من وزارة الحقانية وهذا نصه : ومحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس التؤاب

أتشرّف بأن أرسل لماليكم مع هذا صورة باللغة العربية وأخرى باللغة الفرنسية من الموسوم الصادر بتارنج 12 نوفمبر سنة ١٩٣٧ بعرض مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية على البرلسان والمذكرة الإيضاعية الخاصة به رجاء التفضل بعوضه على المجلس طبقا للماده ٢٥ من الدستور .

> وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما القاهرة في 10 نوفيرسة 1977

وزيرالحقانية على ماهــر"

> الرئيس -- هل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) •

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إمال الجلس مشروع هذا القانون على بلغة الحقانية بجلسة 19 ديسمبر منة ۱۹۷۷ فظرته جلساتها المتقدة قد 2011 ميناير، فارال فهاريسة ۱۹۷۳ وقد حضر إلحلسين الثانية والأخيرة شها حضرة مدير إدارة ألها كم الأهلية كما حضر حضرة السكزير الفني لحضرة صاحب الممالي و ذير الحقانية الجلسة الثانية.

وقد تين عجنة أن هذا المشروع طالج سالة الخبراء بما يحقق المسلمة العامة، وبمن أسباب الشكوى من النظم الحالية، فعمل علىضان توافر المعيشة الطبية فغير حتى لايتطلع لمل عرض يغويه أو يؤثر عليه . كما ضحن الرقابة الفعالة على أعماله .

وقد نص المشروع على أن يتخصص كل خير في عمل خاص فخم الا يتحق أحد الحباراء في أكثر بن قسم في الجدول الواحد ليكون ذلك أدعى إلى إتفان العمل ، كما أنه حصر عدد الحباء افتر و الا يتجاوز مدحم في كل عكمة إمتدالية الثلاثين ، وفي مكمة مصر الاستثنائية المشرين ، وفي مكمة أسيوط الاستثنافية المحمد عشر . وهـ لما يؤدى الى زيادة كسيم من المهية وإلى رفع مستواهم الأدبي ، فيتحق بذلك غرض العدالة . .

وقد عنى المشروع بخسبراء الحلطوط ، فنص على أن يؤدوا استعانا خاصا التتحقق من كفايتهم ، كما قور أن قيدهم في الجدول في هسذا الفسم موقت وأنه يحوز أن يعهد بأممر الخبرة في الخطوط ... نظرا الدقتها ... إلى موظفين يعينون خصيصا لهذا الغرض بقرار وزارى

وأرجب المشروع النشر في الجريدة الرسمية عما ينحلو من عمال الخبراء ممــا يؤدى إلى إحاطة الجمهور بها ليتقدم إليها من تتوافر فيه الشروط القانونية ، كما أجاز القانون إعادة النظر فى الجدول أشــاء السنة حتى يتسنى إبعاد من يقضى حسن سير العداله باستبعاده من الجدول .

وقد كفل هــذا المشروع رقاية دقيقة على أعمال الخياء ، اذ حتم على الفاضى أو رئيس الدائرة أن يكتب تفريرا فى نهاية كل شهر عن كل خيبر ندبه بين فيه كيفية تادية مأموريته من حيث الكفاية والنزاهة ، وهــذه التفارير تودع الملف الخاص به ليرجع اليهاعند إعادة النظر فى الجدول .

. .

وفيها يلى ملخص الآراء التي أبديت في اللجنة|ثناء نظر هذا المشروع :

راى أحد حضرات الأعضاء أن يكون عدد الخبراء أقل مما هو عدد بالمشروع ، وطلب آخر يا دقالعده ولكن أهلية المهند أن يقاء النص على حاله ، إذ دل الإحساء الذي أجرته الحكومة على أن تحميد المدد بما هو وارد فيالمشروع يتمنع مقتضيات الحاجة ويتحق مصلحة العدالة ومصلحة الخبراء والمتقاضي .

وطلب أحد حضرات الأعضاء ألا يكون شائح الاستثناف جداول خواء اكتفاء بالخيراء القبدين بمبداول الحساكم الإنتشائية : وافا نظرت المحكمة الاستثنافية فضية ، واحتاجت إلى تعين خير فيها نشبته من الجراء المقديدي في جدول الحكمة الإبتدائية التابعة لها ، ولكن الجمعة لم ناخذ بهذا الراى إذ أن الحكمة لها الحق في أن تعدب الخير الذي تراه صالحا و إن لم يكن مقبدا يجدول الحارء المجبورين أمامها .

وطلب أحد حضرات الأعضاء أن يقتصر النبيد في الحدول على المصرين دون سواهم تعليقا للبدأ العام ، حتى لا يشغل الأجانب الأماكن التي يجب أن نخص بما المصريون ، وعد الحاجة النصوي يكون للمحكة حتى ندب خير إجنبي من جدول الخبراء الما الحاكم المختلفة أو سواهم ، ولكن المجمة رات أن رجود الخبراء الأجانب في جدول الخبراء ضروري لأن الحاجة تدعو باسترار لن ممين فيين منهم ، من ذون الخبرة الحاسة .

وطلب إحد حضرات الأعضاء أن يكون الخبراء موظفين لأن في هــذا ضياة السرعة إنجاز العمل وحسن سيرالعدالة ؛ ولأن الشروط التي تراعي في تميين الموظف، واللوائح التي يخضع لها ، وحرصه عل مركزه ومستقبل، ي يجمله أحوس على أن يكون عملة بعبدا عن القص عمــا لوكان غير موظف.

فرأت المجنـــة أن الفيود الكثيرة التي اشتل عليها هذا المشروع والممشروعان المرتبطان به تكفل نحقيق الغرض الذي يرمى إليه حضرة المعترض ، ولأن جميع قوانين العالم الخاصة بالخبراء لم تأخذ بفكرة جعلهم موظفين .

امترض أحد حضرات الأعضاء على أداء الخبراء بجانا الاستمال التي يكفون بها فالفضايا المنطأة من الرسوم الفضائية، واقتح أن تقفي لهم المتكومة العاجم من مزاتها تم تحصيه طفاة القانون ، إذ لا بعرر فتكليمم بأن يؤدوا الصل بجانا لأن في هذا إضرارا بهم يؤدى إلى الإضرار بحسن مير العدالة ، ولمكن الجينة وأت أن هذا البلدا جرى عليه العمل من عهد بعداء وأن الخبراء بجب أن يساهرا في ساحدة الفقراء .

وأخيرا لاحظ أحد حضرات الأعضاء عدم وجود هيئةاستثنافيةللفرارات التي تصدر من مجلس التاديب مجمكة الاستثناف بحو امم الخبير، ، نجلاف الغرارات التي تصدر من مجلس التاديب بالمحكة الابتدائية ، فرأت الجمنة أن قرار هيئة عجلس التاديب مجمكة الاستثناف فيه الضان الكافى .

لهذه الأسباب وافقت اللجنة على مشروع القانون كما هو (١) ، وهي ترجو المجلس الموافقة عليه .

سكرتير اللجنة رئيس اللجنة مجد حسن مجد علام

مجلس النؤاب

. المناقشة التي دارت حول مشروع القانون

جلسة ٨ مارس سنة ١٩٢٢

الرئيس — نشقل إلى تقرير لحنة الحقانية عن مشروع قانون الحبراء أمام المحاكم الأهلية .

الرئيس ـــ وزع التقرير على حضرات النؤاب المحترمين يوم الاثنير__. لمــاضى .

(المقررحضرة النائب المحترم أمين عامر) •

تلى تقرير اللجنة ومشروع القانون :

حضرة النائب المحتم ابراهم غزالى بك ـــ بعاء في تقرير المجنة أن الإحصاء الذى إجرته الحكومة دل على أن تحديد العدد بما هو وارد فيالمشروع يتنفق مع مقتضيات الحاجة، وأريد أن أعلم : هل بحث المجنة الإحصاء وقارت

يين النسب المختلفة للحبراء في سنوات متعددة فادى بها البحث إلى الموافقة على العدد المحدد في مشروع القانون ؟

حضرة صاحب الممالى وزيرالحفانية _ ليس الإحصاء خاصا بسدد القضاباكل بينو لأول وهمانة ، و إنما استطامت وزارة الحفانية رأى حضرات رؤساء الهماكم فيا إذاكان عدد الحبراء الوارد في مشروع القانون كافيا فكان ردم بالإيجاب بإجماع الآراء .

حضرة الناب المقرم إبراهم غزال بك — هناك سالة آخرى خاصة بالخبراء الأجانب . تقول الجمعة أنها وأت أن قيدهم في جدول الخبراء أمام العالم الإطباء خبروري ، لإن الحاجة تمدير باستمزار الى تمين فنهين منهم من فرى الحلمية الخاصة . و إنى أتساط : ما هذه الخبرة الخاصة التي توجد في الإجانب دون الوطنين ؟

حضرة النائب المحتم محمد حسن __ إن هذا الكلام محله عنـــد مناقشة واد .

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالي بك - لقد أذن لي معالى الرئيس بالكلام. وأود أن أبدى ملاحظاتي على المشروع .

حضرة النائب ألفتم مجمد حسن - لا اعتراض لى على ما يقوله حضرة النائب الفترم بالذات ، فإنى أشاطره الرأى فها يتماقى بالخبراء الأجانب وقد اعترضت فى الجنمة على عبدول النابراء أمام المحاكم الأهلية . ولكنى أتكم من جهة المبدأ .

ُ إِن مجتنا الآن ينصب على القواعد السامة للشروع ، فيجب أن يكون الكلام قاصرا على ما يؤدى إلى قبول المشروع أو رفضه . فإذا وافق المجلس على المبادئ الهامة وقرر الانتقال إلى منافشة المواد . كان لكل من حضرات التؤاب أن يبدى رأيه فيها حسيا يراه . التؤاب أن يبدى رأيه فيها حسيا يراه .

الرئيس ـــ إن الاعتراض الذي أدلى به حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك سيجئ محله عند الكلام على المسادة الرابعة من المشروع .

حضرة النائب المحتم ابراهيم غزانى بك _ إذن أحنفظ بحتى فى الكلام على هذه السألة .

الرئيس – هل توافقون على المتاتئ العامة المشروع وعلى الانتقال إلى مناقشة الموادع

(موافقة عامة)

المقرر :

"نحن فؤاد الأوّل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

> الباب الأول في جدول الخـــبراء

المادة الأولى

يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الاستدائية جدول للحبراء المقبولين أمامها ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

"الحادة الثانية

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكة مر عاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه المجنق عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية المعومية ومن النائب المعلومي

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه ".

سترة النائب المجترم مدنى حسن حزين — أرى أن يعتم حضرتا رئيس تقابة ألها بين ورئيس تقابة الطواء إلى بلغة الخياء أمام عجمة الاستثقاف، وأن يعتم إلى بلغة المبداء أمام الحاكم الابتدائية حضرة نقيب الحامين فى كلل عكمة ابتدائية ، والحليبي اللكن تنديد فاتها الحراء . وقالك لأرف وجودهم فى المجدة يحقق العدالة عند النظر فى تعين الحياء وتأديبهم

الرئيس _ قدم اقتراحا بالكتابة يؤيده عشرة من حضرات الأعضاء .

حضرة النائب المخترم مدنى حسن حزين _ إننى عرضت التراحى شفويا، وقد يؤيدنى فيه حضرات الزملاء .

لد يوييدى فيه محصرات الومرة . الرئيس — هل توافقون على المــادة الثانية كما تليت ؟

4 1 and

(موافقة علمة)

المقرر :

"المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام نخلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها. وتحدد الجمعية العمومية تجمكة الاستثناف أو بالمحكةالابتدائية هذه الاقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد بجموع الخبراء على ثلاثين فى كل محكة ابتدائية وعشرين فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى يحكة استثناف أسبوط".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) • المفرد :

والمادة الرابعة

المادة الر

يشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول الخبراء : أولا — أن يكون مصريا .

ن ويجوز مع ذلك بيسمة استثنائية قيد الأجاب في مبدول الخبراء بشرط ان يحوّوا ملدين باللغة العربية ، وأن تيميدا كابة بخضورهم بجما لأحكام المقررة ، أو التى ستخرر بشأن المباراء أمام ألحاكم الأحقة . وقالم المعتوا بعدتذ لأى حكم من نلك الأحكام أولائي قول يكون قد صدر تطبيقاً لهذد الأحكام يجمعة أنهم إجابت شعلبت التعاقرم نبائياً من الجدول بمعرفة بلمنذ المبارة . يجمعة أنهم إجابت شعلبت التعاقرم نبائياً من الجدول بمعرفة بلمنذ المبارة .

انيا _ ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جناية أو صـــدرت عليه أحكام فضائية أو تاديبية ماسة بالشرف .

ثالثا ــــ أن تثبت لياقته للعمل طبيا ، وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا ـــ أن يكون حاصلا على دبلومات دراســية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تعتبرها المجنــة معادلة لهـــا تدل على أن الطالب حائز للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ما تقدم أن يؤدى طالب الفيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانا أمام المجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ــــ أن يتخذ له محلا محتارا في المدينة التي بها مقر المحكمة . "

حضرة النائب المحترم ابراهم غزالى بك ــ اشترطت المــادة أن يكون الخبير حاصلا على دبلويات دراسية ، ولكن هناك من الخبراء الحالمين من اكتسب دراية كافية .

المقرر ــ سيظل الحبراء الحاليون مقيدين في الحدول .

حضرة النائب المجترم عبد اللطيف حلمى غنام بك - إنى من أقلية اللجنة التي طلبت أن يقتصر القيـــد في الجدول على المصريين دون سوام ، وأن يكون للحكة عند الحابقة القصوى عنى ندب خير أجنى من جدول الخبراء

الرئيس ــقدم اقتراح من حضرة الناثب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك يؤيده عشرة من حضرات الأعضاء نصه :

" أفترح عدم قبول الأجانب فى جدول الخبراء وعلى ذلك تحذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) ".

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى حــ هل يتفضل مسالى وزير الحقائبة بيان عدد الحبراء الأجانب المفيدين فى جدول المحاكم الأهلية وعدد الحباء الوطنيين المقيدين فى جدول المحاكم المختلطة ?

هنرة صاحب المدال وفرير المقانية — إن المقارنة لا عمل لها لإن هده. الهاكم تخفف عن تلك . والواقع أن عدد المجلوء الأجاب المقيدين أمام الهاكم الإهلية قبل بعدا ، إن أم يكن مددوا ، إنا التصوالواردق مشروع المادة ما خوذ عرائص القديم وفاق القرون معم الموافقة على قدالإجاب في جدول الخبراء أمام الهاكم الأهلية فلكم الحق فذلك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - يعنى أن الحكومة لا تمانع في هذا .

حصرة صاحب المعالى وزير الحقائية ـــ طبعا لا تمــانع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني _ إذن لقد انتهينا .

حضرة الناب المترالدكورجد العزيزالمي في حضرات السواب المترين : تلديمه فيها من بعض المترين تبديه فيها من بعض المترين : تلديه فيها من بعض المترين : يلدي لا يعاج إلى نسخ أو أوافاته ، فكنا يسلم حوافرق خلف الملمون أن من ين للمعرين من ضريع ابسه وأفرق خلف الملمون ، وتتقفوا تقافة نامة يعقب بها الإجاب قبل المعرين . ويس مثالة ما يعنو المائم كالأطبية – عند القصل في المناوى التي تقام أمامها إلى نعم بدراء أجاب ؛ إذ أجموا الناف المناوى ويتم بين المائم لل المناوى ويتم بين المناوى ويتم بين المناوى ويتم بن ويدام أجاب كالى ترويم المناكل التي تعم بين المعرين ، ورفم أن الغانون فس مل

إن كرامننا لتقضى علينا ألا تقبل ألاستمرار تحت نير الأجانب بمحبة الحاجة إلى مساعدتهم الفنية .

اللغة لا تعادل معرفة المصريين و إتقائهم لها .

أن يكونوا ملمين باللغة العربية ، فلا شك في أنَّ معلوبًاتهم ومعرفتهم لهـــذه -

وارى أنه طالمًا يمكن للصريين النيام بعسل من الإعمال فيجب أن ينهضوا باعيانه وصدهم ، ولهـ ذا أطلب من حضوائكم في إطلح أن توافقوا على هسفا الانقداح الذي يقضى بسيام بجلد الأجلسية في بعاهل المبايلة أوام ز

المحاكم الأهلية (تصفيق) ويسرنى أن حضرة صاحب الممالى وزير الحقانية لا يعارض ، باسم الحكومة ، فى هذا الاقتراح .

حضرة النائب المتمرة السعيد حييب – أحارض الاقواح الذى قدمه حضرة النائب المتمرة الذكرير هبد المترز نظمى بمد كان المادة الرابعة من شعرع القانون تقرض حاجة الفتحاء فى أحوال نادرة – إلى كفاية شاهر أو دراية نيب فى يضمى الأمود ، ولأن مشروع السانون كم يمنص مل وجه الإلزام على حابة المماكم إلى فنين عنصري من الابائب ، فلا على...(ضجة) .

حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك _ أرجو حضرة النائب المحترم إن يضرب لنــا مثلا .

حضرة النائب المحترم السميد حبيب _ أفول إن الفانون يفترض أنه قد تعرض للفاضى مسألة تحتاج إلى خبرة رجل أجنى يكورب خاضعا جميع الأحكام المقررة على الخبراء الوطنين (ضجة) هذاك أحوال كشيرة

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية - إذا سمح لى المجلس الموقر بالكلام كفيت الكثيرين مؤونة الاسترسال في الشرح .

إن المادة التي تجرى المنافشة فيها الآن خاصة بالخبراء الذين يقيدون.
في جدول الخبراء ، وصداً لايضع مينة الحكمة من ندب أى خبير غير مقيد وأبلدول أذا رأت خرورة للناك . فإذا لم توافقوا حضراتا كم طهدة الفقرة الخاصة بهوار قيد الإجاب في جدول الخبراء ، فلا ضرورة للنص مل ذاك في الفائدي أن يندب خيراً جبيا لا يكون مثال جبيا لا يكون مثلا بحيول الخبراء إذا رأى أية فائدة لذلك، إذ أن للقاضى هذا الحق براذا بهوا علم المائدة عدف ، وإذا رأى القاضى هذا الحق

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب _ _ هل سحبت الحكومة موافقتها على عدم قيد الأجانب ؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك - لا احتمال أبدا . حضرة النائب المحترم محمود السيد - يحصل هذا أحيانا .

حضرة الناب المحترم السعيد حبيب – لى كلمة بسيطة ، أرجو أن توسعوا صدوركم لساعها .

لا أدرى لمــاذاكلما ذكرت كلمة أجانب ... (حجة ومقاطعة) .

آسمحوا لى أن أنكم بكل صراحة وأرجو أن تستمعوا لكلامى(ضحة) . الريس – أرجو أن تتركوا لحضرة النائب المحترم الحرية ليتكام كما يشاء .

ا بعضية الله المبتق السعيد حييب - إنى وطنى مثلكم و يهدى ما يهدكم ، والمكن الكل واجهة نظر طاملة ، فيهل يريد أحيدكم أن يعرف عل المضوع ..

لرأيه ؟ إنى لا أتصور مطلقا أن هـــذا المجلس الموقر يريد أن يعرف عنه ، هنا أو ف الخارج ، أنه يتجه وجهة خاصة عند ما يأتى ذكر للأجانب . (ضجة ومقاطمة) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب ـــ هل هــــذه وطنيتك ؟ وهل أنت تدافع عن الأجانب ؟

حضرة النائب الحقرم السعيد حيب ... إنى لا أرى معنى لمفاطعتى . إنى أقرر ... وأنا شاب تملا ننى الوطنية ويملا ننى الحماس الوطنى ... أنه ليس من الوطنية مطلقا أربى تثار الضجة حول كلمة "الأجانب" كلما ذكرت (امتذكار وضجة ومفاطعة) .

خضرة النائب المخبر عبدالرمن البيل حد حضرات العواب المختبين : الفت أبدى حضرة ما سبل المان و زير المثانية وأيه صريحاً بان لا واهى مطلقاً إفعاللتص على طاله ، أى أنه يرى الا ديرج أحد من الأجانب فيدهول المجافرات القواب المتزمرين في تسكماً بحيثاً اعتداء على أى علمون كائناً من باصفرات القواب المتزمرين في تسكماً بحيثاً اعتداء على أى علمون كائناً من كان (تصفيق) كما انشعر شعوراً فيرياً حسيماً بواجب المحافظة هل كانناً

حضرة النائب المحترم محمود السيد _ أرجو أن يتكلم حضرة النائب المحترم في الموضوع .

حضرة النائب المحتم عبد الرحن البيل – إنى ما أردت بهـــذه الكلمة خروجا عن الموضوع؛ إنمـــا أردت أن أدفع الشبهة التى قامت حول استمالنا حقا مقدسا لنـــا

قبلان هناك منافعها من يختاج إليه فأسهم والأمور دوقه لا بكون بين النبراء المصري من المنافرة بن المنافرة بن المنافرة المنافرة بن المنافرة المنافرة بن المنافرة المنافر

حضرة السائب المحترم عبد العزيز الصوفاق _ بعد البيان الذي سمسناء من حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية وما آدلى به حضرة السائب المعترم عبد الرحن البيل أرى أن الموضوع قد استوفى بحنا ، ولا يصح أن يكون علل ٍ

جدل بعد ذلك ، قلد واقع معالى الوزير على وجهة نظرناكما شرح حضرة زميلنا المحتم الأسناذ عبد الرحمن البيل الفكرة والواقع أن هناك من المصر بين الحامان للشهادات العالمية من هم ذوو كفاءة تمنازة ، ويجب أن يفتح أمامهم الطريق حتى تستغل مواهيم وتظهر فى الأعمال التى تخصنا نحن المصريين .

ولى ملاحظة على أقوال حضرة النائب المحرم السعيد حيب حيث أشار إلى تعرض المجلس الاجلب كلما ذكرواء وإنى من جهتى أقول بكل صراحة إنه قد أن الرقت فعلا لهذا المجلس الذي يمثل المدلاد تعيير محيحاً أن يدافع عن القومية المصرية وعن كل ما يخمص بالمصريين بالذات (تصفيق))

يجب أن يعلم الأجانب ياحضرات النؤاب المحترمين أننا ناخذلانفسنا من الحقوق ما لا يجوز أن نعطيه لم ، وأنه يجب أن تحفظ بمــا هو من حقنا لأنفسنا ، وليس في هذا تحد ولا اعتداء على أحد .

انظروا يا حضرات النقاب المحتمدين إلى ما يحدث فى المحاكم المختلطة من تفضيل الأجانب على المصريين فى كل أمر، فإذا ما هممنا بالاحتفاظ بجشنا فإنما هذا واجب محتم املته علينا الوطنية الحقة ﴿ تصفيقٍ ﴾ (

حضرة الـاكب المحتم على عبد الرازق بك __ إنساً وإن كنا قدمنا تقدما باهراً إلا أننا لم نصل إلى دربية الكمال،حتى نستطيع الاستغناء عن الأجانب بتانا (ضجة . .) هناك مثلا الفانون البحرى (ضجة ومقاطمة) .

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب — هــذا تحفير للصريين وكفاءتهم ولا يقبل أن يقال هذا من مستشار سابق .

ود يقبل أن يقان تعدد على مستمد و تنابع . حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — فليبق الاحتلال إذن!

حضرة النائب المحتم عبد العزيز الصوفانى _ إن هذا الكلام يمسنا فى الصميم من وطنيتنا ويجب ألا يسجل فى محضر الجلسة .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — إنا مختج كل الاحتجاج ولا نقبل أن يسجل في محضرنا مثل هسفه الأقوال التي تفقص المصريين . ولا يصح مطلقا لنائب أن يذكر مثله فى هذه الفاعة، فهذا كلام فير معقول ولا يمكن بأية حال أن نقبله .

هل هذه العبارات يلقيها مصرى سنسب إلى الأمة المصرية بل نائب عن هذا الأمة ما هذا ؟ ؟ ما هذا ؟ ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ـــ قدمت افتراحا مؤيدا مرب عشرة أعضاء طلبت فيــه أن تكون الفقرة الثانية من المـــادة الرابعة على الرجه الآنى :

و يجوز بصفة استثنائية للب خيراه أجانب في قضايا خاصة بحتاج الأمر فيها إليهم وإن يكون ذلك بطلب أحد الأخصام في القضية على الأقل وفي هداده الصورة بشترط على من يندب من هؤلاء الأجانب أن يخضعوا لجميع ما هزره المحكمة بشأن المأمورية وبشأن تقدير أصاج، "

و إنى أرمى بهذا الافتراح إلى تعديل الفقرة الثانية من المسادة الرابعة التي نصت في أولها على إن يكون الحبير مصريا

أرى حضرة النائب المحترم عبد الحميد سـعيد يغادر قاعة الجلسة وكان بودى أن ينتظر ليسمع كلامى .

إنى أعتقد ــحتى بعد البيان الذي ألفاء حضرة النائب المحترم عبدالرحمنُ البيلي ــــ أن هذه الفقرة واجبة البقاء بالصيغة التي تضمنها اقتراحي .

مداك باحضرات التواب الحتربين مصاحة قويمة كبرى تعزؤها السرق التعرب التي ما الماك كاسانه وهي آن فستيق العربي كل مراق الحالة العربية العربي كل مراق الحالة العربية العربية كل مراق الحالة العربية الماكنة المحلوب بحرف نهن المساحرين بغير قبد ولا شرط ، وكل ما يؤخذ طبيا في مغذا السبيل – وتحن تتكرف عصاصة بلادنا – أن في مثان نوا من أنواع الاحتكارات أي أشار تتكرف عصاصة المعربة المحلوب عن مثن مثا العالم أن ، و أقل بمن جميق أرى السباح كل العيب أن نسبح باضال الإطاب في أحتكار الإطابية ان نسبح بلانال الإطاب أن نسبح بمراق البلاد ما ما يورا أبناتا من يؤدي المسل على أحسن وجم

إذا أما التعذيل الذي اقترحت ونحن تتكام هنا كعامين - فاصامه صحيح ه! ونا أرضا وقام خلاف المام القانمي الإهماعي لمضاد لاجيني على منتخول. لوطني في صائا فيصل القانمي إذا احتاج الأمر لمان تعين خبير وكان جدول الخيراء الإنشمل إلا التصريع؟ أشل الجواب عن ذلك أن يستمين على أدام. المهمة تجرر أجور ونقاطمة وضحاً.

الرئيس — لاتكون منافشة القوانين بالضجيج والمقاطعة ؛ أيما بالسياع: لاقوال المتكلمين ، وأرجوكم أن تستمعوا وتتركوا لكل متكلم الحرية في إبداء-رأيه وألا تفاطعوه

هدرة النسائب الفتر وبيب دوس بك – اردت أن الرئح خدراكم، السائة فد كرت لكم عاسول لمثال مورش بك – اردت أن الرئح خدراكم، فيها الدين من أجيني لوطنى، أى أن فيها توقيها لاجنية. وهذاك مورد أخرى نمزيقها من الإنحال الذي كان من السيدات المثلثات يوقعن. باخط الافرنجي على الأوراق، كما أن كتبيا من التجار يوقعن باخط الافرنجي أي إيضا في منادجهم، فإذا ما وقع خلاف بشأن هذه التوقيات فإذا يكون مركز الطنعي الأعمل إذا أراد ألب بين خيرا لفحص هذه التوقيات المؤاحلة) (مقاطعة)

أظن إله من التناقض الين أن نحرم عل الغاضى تحريمًا بانا، وهو"! المهمين على الحق، أن يسلك السبيل القوم الإرضاء ضيره، وهو مصيرى له ! من العاطفة القومية مالحضرات النتواب المحقومين تماماً .

أما القول بالاكتفاء با جاء في للكادة الماشرة فقيد قصره الآت هذه باللكانة الماشرة فقيد قصره الآت هذه باللكانة بالماشرة في تضم على أنه الله يوز لموظول اللهائية بالماضية ما فاضل المدينات أو الحالس البدائية بالماضية ما فاضل المحدد عن ذلك فاعمال المبدئ التي تشلك المسلمات بناضة عبر والمحكة أن تكلف تها المؤلفين الحاسبين على طائعاً المسلمات بشرط أن يصدح على والحاكم بالمائية الشائعين الحاسبين على طائعاً المائية المسلمات بشرط أن يصدح على والحاكم بالمائية الشائعية المائية الم

. ويقهم من هذا النص أنه يجوز للحاكم في المسائل التي تتطلب خيرة خاصة إن تقديب لها أحد الموظفين ، فإنا ما تعسر وجود من يقوم بهذه المهمة من بين الموظفين فاذا تفعل المحكة ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني – هلا يوجد من بين مجموع الموظفين من يصلح لأداء هذه المهمة ؟

حضرة التأش المحترم وهيب دوس بك ــ وهل بلغ بكم التشكك في إحساس القضاة الذين تعرض عليم القضايا أن تحسبوهم لا يرعون ماترعون الآن ؟

إن الانتراح المقدم من عاط بكافة الشابات بحيث يشغرط أن يكون إنشداب الأجنبي في حالات خاصة استثنائية ، وأن يكون بناء على طلب أشد الإخصاء في اللاجوي عدد الكون له رجية نظر خاصة بشان من شوون التراع في لطلب منين خبر باللنات ذي معلومات فية، وحيثة يحوز القاضي إن يشعبه ، وأقالم براقوق على باري فإنكم تسدون الطريق أمام فاضيكم إذا ما أزاد الوصول إلى الحق إرضاء لضديه ، وأرجو من الجلس أن يقر جواز الاستثناء الوارد بالاقتراح .

منظرة التاب المترم آحد الشاذلي - أريد أن أجمل برادن من المبدأ الله المندي المبدأ الله المندي المبدأ الله المندي المدينة والثاني المترم عبد الدير بالسوفاني فن أيه ، وأطلب من أنجلس بإطاح أن يكون جدول الخبراء احتكارا التراكين قطة

حضرة النائب المحتمر على عبد الرازق بك — إنى منضم فى الرأى لحضرة اللاّئب الحتم وعيب دوس بك ، وقد قاطعنى المجلس فلم أثم كلامى .

حيدة النائب المترم عبد الرمن البيل حرضات النواب المترمين : بهر حيثرة النائب اللتري وعيب دوس بك تسايا نما بوجامة الأساب التي
دفعت ألى شوير حلف النقرة الثانية من المادة الرائمة ، ولكمه يقول إنه
فد تنجو طالحة لم تعين خير فى موضوع ، ولا بوجد بين العمر بور والإنجاب المؤلفين بالمكرمة المصر به من يصلح القام به ، ثم يضرب بعد ذلك مثلا غربيا في بابه ، وهو أن دائنا أجنيا حقل دينه إلى مصرى، تمين الأمر إلى القاضي الأهل جيت طن بالتروير في الترقيم ، وصضرية تمين الأمر إلى القاضي الأهل جيت طن بالتروير في الترقيم ، وصضرية التقاملة :

حضرة النائب المحتم وهيب دوس بك _ إنهم يندبون من أجل فص الحقوظ العربية .

معترة النائب المتم مبد الرمن اليل — إنه يؤدون مهمتهم فالخطوط الأورجية إنجاء وأد كر أن مسودى بك كان بندب مع لوكاس بك لمضاهاة البليوط المبرية إدالارتجاء ووضيلا عن هذا فإن عناك مادة تمم لمرواماتمان علماء الخطوط ، فإذا تج أنه لا يهيد من بين للمعربين من يصلح الضاهاة

مين الخطوط الافرنجية – وهذا في اعتقادى وهم – فن الحكن أن يشاول الامتمان الخطين العربي والافرنجي ، يضاف إلى هــذا أنه يوجد من بين الموظفين الأجانب كثير بمن يعرفون الخلط الافرنجي جيدا ويستطيع القاضي إن يندب من بينهم من يؤدى هذه المهمة . إن يندب من بينهم من يؤدى هذه المهمة .

ومن هـذا ترون يا حضرات النؤاب المقرمين أن حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك لم يأت لنا بمثل نستطيع أن نستند عليه من أن المصريين عجووا أو استحال طبهم أن يؤدوا عملا من أعمال الخبرة للمنتوعة ، والواقع أن عبارته ودليله لا على لها ولا سند أية حال من الأحوال .

إشار حضرة النائب المعتم على عبد الرازق بك إلى مسألة الفانون المحرى وإلى المسئلة الفانون المحرى وإلى المسئلة والمنافق الرائب على وصنيه بأنه يوجد من بين موظفي الرائب الملكية المداونة وأشار مصريون وأجاب من دوسوا الفانون البحرية، وكمنا يوجد في مصلحة وهولا، فيرمون فعلا تحت إشراف المستمار الملكي لوزارة الأشغال المدومية يتم عن مصرى وصمرى هناف على التم يعتم مصرى وصمرى هناف المان خاصة بالفانون البحرى ؟ أظن أن المسئلة خاصة بالفانون البحرى ؟ أظن أن همانة منافع المناس والمحرية ؟ أظن أن التم المانات والمصرية ومن الأساس المانات المانات والمحرية والمتحدية المناس المانات المناس المانية المناس المانات المانات المناس المانات المناس المانات المانات المناس المانات المناس المانات المانات

انى أؤكد لحضرات المعترضين أن المصريين سسواء أكانوا موظفين أم خيراء ففيهم الكفاية التامة (تصفيق) .

حضرة النائب المقتر محمد حسن س عند ما عرضت هذه المسألة على لجنة الحقائية امرتوى نظرى تمديد عدد الخبراء أمام المحاكم الإنتدائية والاستثنائية والاستثناء النصياء بالنسبة تميراء الابتار بالإضريع عن هذا المدد، وكان الانتظاء النصياء أنه من قصد الخبراء فيا يتماتى بالمقبولين منهم ووضع لم جدول خاص وجب أن يكون شاملا للهمر بين دون سواهم ، واربع ملم بطول عاصل التراكب المتربين أننا عند ما نشرع فإنما تشرع المستبل لا خالة خاصة ، فيجب أن نختاط كل الاستبلط المستبل لا لحالة عاصد عند المنسوع المنتمان المستبل لا لحالة عاصد ، فيجب أن نختاط كل الاستبلط المستبل لا المستبل المستبل لا المستبل لا المستبل لا المستبل لا المستبل لا المستبل المستبل لا المستبل

فثلا نفول فى كتاباتنا الخاصة من باب الاجتباط "ماعدا السهو والنسيان" وليس معنى هــذا أنه يجب أن يعمل بشرط الاحتباط حتما وإنما إذا دعا الاحر إليه أخذ به .

إذا تحدّد عدد الجراء وتمين أن هذا التعديد المصرين فقط، أصبح هذا الحقى لم لا تراخ ومه ولكن من بدرنا فيالمستشيل؟ - ويحن نربد الآن أن ناخذ بقدر المستطاع من جمع العول صاحبات الاحتيازات اختصاص الحام المتطلقة بونصمهالي عاكما كالأهدة - فقابعدث أن تدمو الحالاة ليالاستمالة يخبرة ضفص أجنبي في قضية من الفضايا ، فاذا تكون الحال ؟

حضرة النائب المحتم عبد العزير الصوفاني ـ عند ذلك ينظو في الأمر .

حصرة النائب المحتم عد حسن - أضرب لحضراتكم مثلا فقد أصبح من اختصاص المحاكم الأهلية النظر في جرائم المحتم التي يرتكها الأرمنيون فإذا ماطرح نزاع باللغة الأرمنية ، فهلا يجوز القاضى أن يندب خيرا أرمنيا لفحص الموضوع ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحن البيلي - يوجد في المحافظة وفي غيرها من المصالح كثير من الأرمن ومن مختلف الجنسيات .

حضرة النائب المحترم عد حسن — إنما ضربت مثلا وليس معنى المثل المشديد ، فلو فرض أنت صيابا قدم اللسفاء بهمة الدور بر أواد أن يكر توقيمه :... . (مقاطعة) — يجب على المشرع حدد التشريع أن يجاف كل الاجتباط لاي أمر حتى ولوكان دن المدقوع حدوثه كل ما الله صنة ... المتم ياحضوات الدواب المقدين أصحاب الحق في النشرع ، فينغى أن تأخيذ الميطة للمناطقة المنطقة لكل الطوارئ ، وأرت تفرضوا أن مثال الطوارئ ، وأرت تفرضوا أن مثال المتكاورئ ، وأرت تفرضوا أن مثال المتكاورئ ، وأرت تفرضوا أن مثال المتكاورئ ، وأرت تفرضوا أن مثال متكارفية قد

غن انتقتا على الأصل وهو أن تكون الخبرة الحسرين دون سواهم ، لكن المدني أكما في ضه أنه قد تعرض – ولو من باب المصادفة – قضية خاصة لا يرى القائض إزاها مندوسة من التساب خبير أجني لها في بعض قط النزاع ، فالمذالا لا تكن القائض في مثل صدا الطرف الخساص من استهال كل حريت فيا يراد كانشا من طريق الحق والمثالة ؟

ان أعنقد أنه يجب افتراض مثل هذه الحالة الاستثنائية ووضع حكم لها عافظة على القانون في ذاته وليكون كاملا شاملا .

يقع ولواستثناء (ضجة).

حضرة الناتب المغرم عبد الرحن البيل — إن حل هذه الحالة لاتحتاج الى نص ، لا أن الله صدة الحالة لاتحتاج الى نص ، لا أن النام ، عبد استطع الله نص ، لا أن الدور الإجهاج الذي يرد فيضلة اليون وبسعح باداته في نقطة الشك . حضرة الناتب المغرم عمد حسن — أصبح الأمن بسطا جدا ، فياما المحتاج الله يضاح حمد المقرض وأحاله الى نص فلا بدن بيائه ، وإما الا يختاج الله النص فلا داعى الليان ، ويكون مفهوما أنه داخل في متاول حكم النانون . حضرة الناتب المغرم مصطفى صدق — تابيدا بلخمرات الناتابي بحذف الفترة الناتبة بناما المحتاج المحتاج المحتاج الناتب بخارة الناتب المغرب مناله المحتاج ال

حضور الدب العبد المعلم مستعلى المساورة القال: أن الندت في مضى القدة والنائبة من المبادة الرابعة أذا كلح عبدل المثال: فأن الندت في مضى حسن كنت مؤفقاً حكوماً في أمال خبرة كثيرة من بينها أمور بحرية، وفصلت فيها وقدت تقريرات عنها . وقد انتدت أيضاء وأنا عضوى هذا المساورة المبادع عكمة الاستثناف المختلفة الدوجيح والفصول بين خبراء أبات به أن قبل الأيانب في أعمال المنتجة أما عماكمنا ما دام فينا مصروف جديرون تأدي هذه الأجال (تصفيق) عندال الشفيق المنتجة المنتخبة المنتجة المنتجة المنتخبة المنتخ

حضرة النائب المحتمم شعبان الكاتب _ هذا برهان على كفاءة المصريين ومقدرتهم .

حضرة النائب المخترم أحمد والى المندى - جمل أن تجه عناية المصريين إلى السقة التامة بإخوانهم ، وهي ظاهرة تشكر، ويجب أن تشجع، ولكن المقام ليس مقام مفاضلة ويجمعري وأجدي، لأن الإجماع منعقد طريخضيل

المصرى ، وإنما الأمن ضرورة ملجنة قد تطرأ . ومحن — كما فقا في طبسة ماجلة سن هي النهضة الصناعة التي المناجرة الات وعد مستصفة من الحارج ، لا يوف عنها ساعنا كنيرا أو قبلا ، وقسة بعرض النزاع على شيء من ذلك أمام إلها كم فتحاج لها كم موقة قية شدة الآلات والمعد وتلجئنا الضرورة إلى أخذ رأى الحيراء الأبناب فيها (ضجة) .

حضرة النائب المحتم عبد العزيز الصوفاني ـــ هات لنا مثلا ، لا تتكلم جزافاً .

حضرة النائب المحتمر أحمد وإلى الجندي ـــ إذا كنت أنكم جزافا فالرياسة هى التى تقدر هذا الجزاف فتصدنى عنه ، وليس لنائب مثل مري الحق أكثر مما لى ، فلا تقاطعنى ياحضرة الزميل كثيرا ولا تنكلم أنت جزافا

حضرة النائب المحترم شعبان الكاتب — في غير هذا .

حضرة النائب الهنيم أحمد وإلى الجندى — 1 كر لحضرائكم أنه لوكان الأمر مفاضلة بلماريناكم في على مقدار ما تجسوفه، ولكنه ضرورة يجب تقديرها . وتحن تحتاج لل خبرة الأجانب في شنى مصالح المكومة وفي أهم الشؤون فنستقدم الكتديرين منهم ، فلماذا تقييد المحاكم بهذا القيد وتحن نضرب المثلل في كل يوم على حاجتنا إلى الانتفاع بخبرة هؤلاء الأجانب ؟

إن الخبيرشاهد يؤدي شهادته في المسألة المعينة بحسب مايعرف ويعتقد ، فيغيرالفاضي طريق الحكم ، ويكشف له عن العمدالة من كل نواحيها ، وليس الفاضي طريعا بم إلى أن فغربره ، ولكنه يستدر به .

لمــانا لا ترك للقاضى الحرية فى أن يستمبر بشق الوسائل التى يرى من مصلمة العدالة أن ليلها اليها ؟ إن الذى لا يرمد أن فيبل شهامة الخيوالاجني عنــد الطرورة الطارئة . خلكه كمثل الذى يحرم عل شاهد عيان أجنبي أن يؤدى شهادته فى حادثة شهدها

(ضجة ومقاطعة).

لا ينبَى يا حضرات التؤاب المتزين أن تجزي وراء هذه العاطفة المباركة التي أشجيها من غيرشك، فإن بعاطفتي أول القائلين بالتفضيل، وليكن هذه المسألة استثناء كما نص القانون ، والفاعدة حي الإنتخاج يشجية العرضيين

- فى جميع الشؤون ، و حالة الاستثناء لا تعرض إلا فى ظروف خاصة . فقيله القاضى بهذا النبد يحد من سلطة العدالة وقد يعطل كشف الحقائق وإعطاء كل ذى حق حقه .
- يمب أن نكون عملين، رائدنا المصلحة ما وجدنا إليها سبيلا ، ننشدها عند المصريين أوعند الأجانب بل عند الخصوم .
- لقد أنشأنا الجامعة وما نزال تحتاج إلى خبرة الأجانب ف كثير من الفنون والعلوم .
- حضرة الناب المحترم عبد الله لماوم يك _ وفي المعرض الزراعى خبراً فيون يديرون شؤونه ، ومن بينهم يغاريون ، وهذا دليل حاجنا إلى الانتفاع فيرة الأجانب ، وهو ليس أمرا يمينا . يجب أن نشد الفسائدة ولو في العين (تصفيق) .
- . حضرة الناب انحتم أحمد وإلى الجندى ... إنى مع احترابى لعاطفة حضرات الزملاء المختمين أرجو إلا نسايرهذه العاطفة المقدسة وأن نكون عمليين . وأؤيد أخيرا بقاء المسادة كما وردت فى المشروع .
- حضرة النائب المخترم اراهيم الملائل بك يا حضرات النؤاب المحترمين ما نبنت هذه الغامة إلا لحرية الرأى وسالملى برأى الذى أعتقد أنه سيلاق معارضة كيرة ، ولكنى استحلتكم بالله أن تسيروا وراء المصلحة العامة لا وراء العاطفة (ضخة ، مقاطعة) .
- حضرة النائب المترم عبد الله الموم بك الخطباء كشيرون ونحن نريد ان نميز الحق من الباطل والفت من السمين ، ولا تتم لنا الفائدة إلا بسهاع الخطب
- حضرة النائب المحترم الدكتور عبدالعزيز نظمى بك الآن تعيب المقاطعة لأنها ضد الرأى الذى تؤيده ، مع أنك أول المقاطعين لمن يخالفك .
- حضرة النائب المحترم عبـــد العزيز الصوفاني _ أحتج على تكرار عبـــارة العاطفة والمصلحة العامة كأننا لا نفرق بينهما .
- المعتد والمستحدة العامة ونؤيدها أولا ، ولا نسير وراء عواطفنا . . . هذا لا يليق أن يوجه الينا .
- حيرة النائب الهترم إبراهم الهلالى بك كلنا مصريون وكذا نحب المهركة الموسود المهدى المستوات المستوات المهدى المستوات ال
- وهذا لا يتفق مع روح الوطنية والنهضة . - حضرتم النائب المحترم ابراهم الهلالى بك — لا عيب علينا إذا قلف إنتا في بعض الشؤون لم نصل إلى درجة الكال .
 - (صهة ومقاطبة) .

- الرئيس _ قدم اقتراح بإفغال باب المناقشة وقعه أكثر من عشرة أعضاء فهل توافقون عليه ؟
- حضرة النائب المحترم ابراهيم الهلالى بك إلى أحتج على منهى من الكحد ملا أذال أو لد نقاء المادة على أصلها .
- الكلام ولا أزال أؤيد بقاء المادة على أصلها . الرئيس ـــ قرر المجلس إفغال باب المنافشة فلا مجال لحضرة النائب المحترم
- الرئيس قرر المجلس إفغال باب المنافشة فلا مجال لحضرة الناتب اعتمرم في الكلام . والآن أتلو على حضرائكم المسادة ٢٤ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ونصها .
- " لكل عضو أن يقترح أشناء المداولة الأولى أو الثانية ما يراه مر... تعديلات (زيادة أو تعديلا أو حذفا) ويجب أن توضع هــذه التعديلات بالكتابة وأن يوقع عليها صاحبا وأن تقدم إلى الرئيس .
- . فإذا كان التعديل بعد أن يشرحه واضعه لا يؤيد من عشرة من الأعضاء فلا تجرى فيه مناقشة ولا يعرض للاقتراع .
- أما التعديدت المؤينة على الوجه المنتسد، فتجرى فيها المنافشة في الحال ثم تحسل بعد ذلك على الجيمة التي عهد إليها وضع التغرير عمر المشروع (إلا إذا وافق المقرر على المداولة فيه فورا وأيده في ذلك عضوان من أعضاء الجينة)".
 - فما رأى حضرة المقرر ؟

(موافقة) ٠

- المقرر ـــ أوافق على المداولة فورا .
- حضرة النائب المحترم محمد حسن -- لا داعى لأن نضيع وقت المجلس بالإحالة على اللجنة .
- ، الرئيس ـــ أعيد على حضراتكم نص الاقتراح المقدم من حضرة النائب الهترم الذكتور عبد العزيز نظمي بك وزملائه وهو :
- (أقترح عدم قبول الأجانب فى جدول الخبراء وعلى ذلك تحذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) .
 - فمن يوافق على هذا يقف .
 - (وقف عدد من الأعضاء لم تتبين معه الأكثرية من الأقلية).
 - الرئيس _ من يعارض في هذا الاقتراح يقف .
 - (وقف عدد من الأعضاء لم تنبين معه الأكثرية من الأقلية) . الرئيس _ يؤخذ الرأى بطريق المناداة بالاسم .
 - (أخذ الرأى بطريق المناداة بالاسم).
 - الرئيس ـــ دلت نتيجة أخذ الرأى على أن العدد غير قانوني . ﴿

مجلس النؤاب

استمرار المناقشة في مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة و مايوسة ١٩٣٢

الرئيس ـــ وهل توافقون على أخذ الرأى عن الاقتراح المقدّم من حضرة النائب الدكتور عبد العز نز نظمي بك بطلب حذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء قبل النظر في ميزانية مصلحة الأملاك الأميرية حتى يحضر حضرة صاحب السعادة مندوب وزارة المالية ؟

(موافقة عامة) .

أخذ الرأى

على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك آلخـاص بطلب حذف الفقرة التالية للفقرة ^{وو} أو لا " من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

حضرة النائب المحترم عبد اللظيف حلمي غنام بك ... إني أعارض في أخذ الرأى على هذه الفقرة ، لأن حضرة صاحب المعالى و زير الحقانية قد صرح في جلسة ٨ مارس المــاضي أثناء مناقشتنا للــادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء ـــ بأنه يسترد الفقرة المشار إليها . وما دام معاليه قد استردها ، فلا محل لأخذ الرأى على حذفها أو بقائها ، لأنهــا أصبحت غير موجودة بعـــد تصريح معاليه .

الرئيس ــ الذي أذكره أن معالى الوزير صرح بأنه لا يمــانع في حذف

حضرة النائب المحترم محمد فهيم القيمى - نرجو أن نسمع كلام معاليه . حضرة صاحب العزة وزيرالأوقاف ـــ إن معالى وزير الحقانيــة قد فؤضُّ الرأى إلى المجلس ، فحاذا يقصد من إثارة المناقشة في هذا الموضوع

حضرة النائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك ـــ إن معاليه لم يفوض الرأى، بل استرد الفقرة، كما يفهم صراحة من كلامه في الجلسة التي أشرت

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد ـــ معالى وزير الحقانية حاضم الآن و بمكنه البيان ولن يغيررأيه طبعا .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - قد شرع المجلس مرتين فعلا فيأخذ الرأى على هـذه الفقرة ، فكيف تعــقل الآن ؟ إن النظام وكرامة المجلس يقضيان بإتمام أخذ الرأى حتى تظهر النتيجة بقاء أو حذفا .

حضرة صاحب المعالى و زير الحقانية ـــ إرــــ الذى حدث في جلسة ٨ مارس أن المجلس تناقش في المسادة الرابعة من مشروع قانون الخيراء أمام المحاكم الأهليــة فقام خلاف بين حضرات النواب المحترمين على الفقرة التي تجيز بصفة استثنائية قيد الأجانب في جدول الخبراء ، فرأى بعض حضراتكم قصر القيد على المصريين، ورأى غيرهم بقاء المادة كما وردت في المشروع، ولعلمي أن جداول الخبراء الحالية ليس فيها من أسماء الأجانب إلا قليلٌ ، لم أمانع في قصر القيد على المصريين إذا وافق المجلس على ذلك .

في هذا .

ولكن ليس معني كلامي أني سحبت المادة أو فقرة منها ، فهناك فرق بين التعبيرين وفرق بين النتائج ، فإن الحكومة إذا عرضت مشروع قانون وتناقش المجلس فيه ، وأبدَّت الحكومة عدم التمسك برأيهـا في إحدى نقطه ، فليس معنى هذا أنها سحبت هذه النقطة ، ولكن معناه أنها مستعدة لقبول نتيجة الاقتراع عليها أية كانت . أما سحب المسائل المعروضة على المجلس فله معني آخر ونتأثيج أخرى .

حضرة التائب المحترم عبد اللطيف حلمي غنام بك - أرجو أن يسمح لى معالى الوز مر بتلاوة ما جاء في محضر جلسة ٨ مارس عن هذه الواقعة : حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية

فإذا كنتم ترون عدم الموافقة على قيد الأجانب في جدول الخبراء أمام المحاكم الأهلية فلكم الحق في ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني ــ يعني أن الحكومة لاتمانم

حضرة صاحب المعالى و زيرالحقانية ــ طبعاً لا تمانع . حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفائي ـــ إذن لقد انتهينا " (ضجة).

حضرة صاحب المعالى و زير الحقانية ـــ وهذا هو ماقلته الآن .

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر لملوم ... أرجو معالى الرئيس أن يأذن لي في تقديم سؤال إلى حضرة صاحب المعالي و زير الحقانية .

الرئيس -- عن أى شيء ؟

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد القادر لملوم - سؤالى يتعلق ببقاء الفقرة أو حذفها .

. الرئيس ـــ قـــد انتهت المناقشة وسنأخذ الرأى الآن على اقتراح حضرة النائب المحترم عبد العزيز نظمي بك .

يؤخذ الرأى بطريق النداء بالأسم على حذف الفقرة التالية للفقرة (أولا) من المادة الرابعة من مشروع فانون الحبراء أمام المحساكم الأهلية أوعلى عدم حذفها .

(شرع الحِلس في أخذ الرأى بطريق النداء بالاسم ، فحدثت ضحة عند البدء في الاقتراع).

حضرة السائب المحتم محد فهيم الفيمي _ يظهـ لمى من جو المجلس أن حضرات الزملاء غيروا وجهة نظرهم ومتسفر الشيعة على أن المسألة مبيئة . ^^(وهنا السحب من ناهة الجلسة حضرات التواب المخديس محمد عافظ

رضان بن ، الله تتوزعيد احميد معيدة منده هم الطيف العالم المعاد المعادلة المعادلة المعادلة المعادلة المعادلة ال على على السيوني ، عبد المنع عبد القادر لملوم ، عبد اللطيف حامي عنام بك، ابراهم زك) .

الرئيس حد ليس من الصواب الانسعاب من الجلسة عند أخذ الرأى ، إذ من أهم واجبات النائب إبداء رأيه فى كل ما يعرض على المجلس ، وانستمر فى الاقتراع .

(استأنف المجلس أخذ الرأى بطريق النداء بالاسم) .

الرئيس ـــ ليتفضل حضرة النـــائب المحترم أحمد رشـــدى بابداء سبب امتناعه عن إعطاء صوته .

حضرة النائب المحتم احمد رشدى — امتبعت عن إعطاء صوق لأنى أهل أن الغانون العام يحول القياضي أن يشدب من يشاء لاعمال الخبرة ، و بناء على همذا الحق يستطيع القاضي أن يشدب خبيرا أجنيا ، فلا أفهم معنى قدر برحق جديد .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك _ هـذا أدعى الوافقة على بقاء النص مادام الحق للقاضي .

اليس أحفرت نتيجة أخذ الرأي عن الموافقة على بقاء الفقرة التالية للققرة (أولا) من المادة الرابعة من مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية بالخبية ١٩٠٣ عودة ضده (وامنته عضو واصد عن اعطاء صدية (تصفيق). حضرة النائب المعتمر عبد الله للرم بك الحاما وقد تم الاقتراع فإنى احتج المدار المعتمرة عالم العنم عد فهم القيمي للي المجلس،

إذ لايموز لعضو أن يصم مجلسنا بأنه بيت النبة على أمر, معين . حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك ___ إن حضرة النائب المحتم عهد فهم النبي ممن غادروا فاحة الجلسة .

الرئيس _ لا أظن حضرته قد قصد المعنى الذى فهمه حضرة النائب الرئيس _ لا أظن حضرته قد قصد المعنى الذى فهمه حضرة النائب المحترم عبد الله لملوم بك .

حصرة النائب المعتم عبد الله لملوم بك — ما معنى التبييت إذن ؟ إنّ الإندان ليتائم أن يوجه همذه العبارة إلى غيره في الخارج ، فكيف تقبل توجهها إلى عجلسنا الموقر؟

(١) بيان أحماء حضرات التيراب المحترمين الذين أخذت آراوهم بالتداء بالاسم ولم يعرافقوا على الاقتراح المقدّم من حضرة النـائب المحرّم الدكتور عبد العزيز فظمي بك الخماص بطلب حذب

الفقرة التالية للفقرة (أثرلا) من المــادة الرابعة عن مشروع قاقون الخبراء أمام المحاكم الأحلية : (١) حضرة النائب المحترم محود عامي بك ، (٢) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (١) (٣) حضرة النائب المحترم محدود الطور بك › (ه) حضرة النائب المحترم عبدالسلام حداية بك › (٦) حضرة النائب الحترم على حسن أحمد › (٧) حضرة النائب المحترم عبد اقة أرسلان بك › (٨) حضرة الثائب المحترم محمد وهم كسيمه بك ، (٩) حضرة النائب المحترم محمدة النائب المحترم عبد العزيز مندى بك ؛ (١١) خضرة النائب المحترم محمدد كي بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم التماعيل فهمي الشلقان ، (١٣) حضرة النائب المحترم حس البناق بك ، (١٤) حضرة النائب المحترم التماعيل منصور نصير بك ، (١٥) حضرة النائب المحتم المحاعيل اراهيم مراد ؟ ﴿ ١٦ ﴾ حبرة الثائب المحترم حسن مصطفى خليل بك ، ﴿ ١٧ ﴾ حضرة الثائب المحتم عبد المعلى حسن مصطفى بك ؟ ﴿ (١ ٨) حضرة الثائب المحترم حسين هلال بك، (١٩) حضرة النبائب المحترم السعيد حبيب (٢٠) حضرة الثائب المحترم رضوان عبدالوهاب يجد عقده، (٢١) حضرة الثائب المحترم إبراهيم البسيونى مطارع بك ، (۲۲) حضرة صاحب المعالى الفاكنور يحد توفيق دفعت باشا ، (۲۳) حضرة النائب المحترم حسن أحمد كديمه، ﴿ ٢٤) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٢٠) حضرة صاحب المالي عد حلى عيمي باشا، (٢٦) حضرة النائب المخرم شاهين المغزوري ، (٧٧) حضرة النائب المحترم عبدالحبيد عليه ، (٢٨) حضرة صاحب السعادة أبراهم فهمي كريم باشا ، (٢٦) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٣٠) حضرة النات المحترم السيداحد عيسي بك ، (٣١) حضرة النائب المحترم أمين الملواني ، (٣٢) حضرة ألنائب المحترم الشيخ سايان بيومى نصار ، (٣٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبدا براهيم الشاذلي ، (٣٤) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٣٥) حضرة النائب الهترم أحمد أبو الفتوح ، " (٣٦) حضرة صاحب النزة على المنزلا وى بك ، " (٣٧) حضرة النائب المحترم الشيخ سايان عمد عصفود ، (٣٨) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البراد مى يك ، (٣٩) حضرة الناب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبد الواحد أبو اسماعيلي)؟ ﴿ ﴿ ٤ ﴾ حضرة الناب المحترم حفناوى الزمر بك › ﴿ ﴿ ٤ ﴾ حضرة الناب المحترم صيد المحترم و سيدأحد الفط ، (٤٢) حضرة النبائب أتمترم محد فريد حسنى ، (٤٣) حضرة النائب المحترم حسن الجل بك، (٤٤) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ، (٤٥) حضرة النائب المحترم أبو سيف على كماب بك ، 🔞 (٦ يم) حضرة النائب المحترم نجيب عريان بك ، 🔞 (٤ يم) حضرة النائب المحرم النديخ محمد أبوزيد طنطاري ، 🏼 (٩ ٤) حضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف النصر موبيي ، 🕒 (. ه) حضرة النائب المحترم طلطقي الراجم عبد البال 📗 (٥ ٥) حضرة النائب المحترم مصطفي عاكف بك ، (٥٦) حضرة النائب المحترم أمين عامر، (٥٣) حضرة النائب المحترم على العامى ، (٤٥) حضرة النائب المحترم عبد الله بلدم بك ، (٥٥) حضرة النائب المحترم عبه المجيد ميف النصر بك ، (٥٦) حضرة الثائب المحرّم مصطفى سيف المصر بك ، (٧٥) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٥٨) حضرة النائب المحرّم ابراهم غرالى بك ، (٩٥) حضرة النائب المحترم جورجي تناخر بك ؟ ﴿ (٣٠) حضرة النائب المجترم أمين سيدهمام ، ﴿ (٦١) حضرة النائب المحترم الشيخ عد ابراهيم عسيد إلله بريرى ، ؟ (٦٢) حضرة النائب المحترم الشيخ على ابرأهم على ، (٦٣) حضرة النائب المحترم عد مله أبو إيد بك .

رفد يافق على هذا الانتراع حضرات القراب الحترين : ()على حسن احد يك ، (٢) عد حسن ، (٣) المكتورمية الديرنظمى يك ، (١) إمام مدموق الجاش » (٥) تود تحراله بن (١) الشيخ سيان عد منشر ؛ (٧) مد الحيد عربك ، (٨) مهملتى ابرام عران الموان يك . (١) عرد السيد الرحسن يك ، (١٠) احد عد الشافف (١١) مبدالرمن الميل ، (١٢) عد لم جار ، (١٢) عبد الترق احد بعد يك ، (١٤) لليف تنف ، (١٥) تكون الهمد .

وأبتنع هني إبداء الرأي حضرة النائب المخترم أحمد رشذي

⁽١) تيين عما جا. ف كلام حضرة النائب المحرم وهيب دوس بك بعد إعلان التيجة أن وأيد حلف الفقرة لايقاؤها .

يجب أن نسير بالمعاملة بالحسنى ، وأن نتكلم فى حدود النظام والفانون ، وأن يفهم كل منا أن لهذا المجلس اعتبارا وكرامة .

حضرة النائب المخترم ابراهم غزالى بك - إنى فهمت من عبارة حضرة النائب المخترم محمد فهم النبيعى غيرما فهمه حضرة النائب المجرم عبد الله لملوم بك فإن الأحزاب تتنق خارج المجلس على المسائل التى متطرح قبل طــــرحها ، وهذا تقليد برلمانى مصطلح طبه ، فليس هناك سوء نية .

حضرة صاحب العزة وزيرالأوقاف ـــ هذا صحيح .

حضرة الناتب المجتم محمد حسن – على أيدمال يجب أن تكون تعبيراتنا في مدود الليامانة وفى الصيخ المقبولة، و والأن بعد أن انتهيا من اخذا الرأى على افتراح حضرة النام الليام الليام الليام الليام المائة المؤلفة موقفة المراح المائل الذي قدمه حضرة الناتب المخرم وموس دوس بك وفريق من حضرات الأعقداء في جلمة برمارت المسائفي ؟

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية مدًّا هو نص اقتراح حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك .

تعيوز بصفة استثنائية ننب خراه أجانب في قضايا خاصة يحتاج الأمر فيها الهم وأن يكون ذلك بطلب أحد الأخصام في القضية على الأقل ، و في هذه الصورة يشقط على من يننب من هؤلاء الأجانب أن يخضعوا لجميع ما تقرره الحكمة بشأن المسامورية وبشأن تقدير أعابهم " .

وقد قصد حضرة مقدم الانتراح وحضرات طويديه أن يوضع هـ خا النص بدل الفقرة التي وافق المجلس اليوم على بقائبا ، فلا ممل لنظره الآن . معل أنى أعترض من تاجية أحرى على هذا الانتزاع ، لأن المسادن الإليه التي مع مروضوع المنافشة ، مناصة بالشروط التي بجب توافرها فيسن بهدا اسمه في جدول الخيراء ، فالندب بواسطة المحكة له شأن آخر معروف في قانون المرافطات ، وهد غير ما تحن فه الآن ، فرجاني أدر ي وافقني أصحاب هذا الانتزاع على راى ، وأن يصحوه أو يتناؤلوا عنه .

حضرة النائب المحتم وهيب دوس بك — فاتن القمم الأول من كلام حضرة صاحب المعالى وزيرالحقائية، والذلك انتقلت إلى مكانى هذا لأستم إلى معاليه عن قرب .

إن المناقشة كانت دائرة حول الحبراء أصحاب الحق في قيد أسمائهم بالجدول، وكان رأيى ورأى حضرات المقترحين معى أن الجدول لا يجوز أن يشتمل على أسماء الأجانب .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي – لكنك وافقت على بقاء الفقرة (ضحك) .

حضرة النائب المخترم وهيب دوس بك - كانت مجمعة عقب انسحاب من غادروا قامة الجلسة فلم يفهم ما قصدت عند إبداء رأي . والآن أقرر إني قصيدت الحذف وهذا هو ما يتفق مع انتزاجى .

(وهنا عاد حضرات النواب المعرّمين الذين انسحبوا من قبل).

والآن أعرد إلى انتزاع ، فاقول ؛ إن الذي يحوز هو الترخيص للشباخي في نئب الخبراء الإجاب في حدود ما تفضي به القواعد الدامة . وقد قلت في افت يومنذ أن هناك حالات يستجيل أن يقوم بالخبرة فيها مصرى ، ؟ كان كون أمام الحكمة ورقة صليا إحداء باللغة الصيلية ، وطعن في همال الاضاء بالترور في ضي أننا لا عرف من يتكلم هذه اللغة ؟ بله من يصلح خدا أد كاتان

إنى وزملائي تقول بمحكير جدول الحبراء المصرين وحدهم ، لكن على أن بيق الحق للفاضى في ندب الحبراء الأجانب في الحالات الفاضية بذلك وبالنبود التي ضماها الانتراح .

حضرة صاحب المالي وزير الحقائية - الإيزال حضرة العضوالحتيم مصمها على اقتراحه ، بعد أن وافق المجلس على بقاء الفقرة الواردة في المشروع وأجاز قيد أسماء الأجاب في جدول الخيراء ؟

حضرة النائب المحتم وهيب دوس بك ـــ هــذا أكثر وأبعد مدى تما أطلب، و ربناء عليه أسحب اقتراحى ، ولكنى أصحح صوتى فاقول إنى أعطيته للمذف لا الإيقاء .

الرئيس – قدّم لنا اقتراح من حضرة النائب المحترم حسن حسني يويده عشرة من حضرات التواب المحترمين بنظر مشروع قانون الحكيرا، أمام المحاكم الأهلة على وجه الاستعبال .

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية – اوافق على ذلك لإننا في أشد

الحاجة إلى هذا الفانون . الرئيس — هل توافقون على نظر قانون الحبراء أمام المحباكم الأهلية بصفة

(موافقة عامة) •

الإستمرار

فى منافشة باقى مواد مشروع قانون الحبراء أمام المحاكم الأهلية

(هنا حضر حضرة عمد محمود أفندى مدير إدارة المحاكم الأهلية مغذو با من وزارة الحقائية) .

الرئيس – ليتفضل حضرة المقرر حضرة النائب المحتم أمين عامر (المقود) :

المادة الخامسة

"لا يجوز فيد الم خبر آمام أكثر من محكة والعلقة ولا في أكثر من قسم واحد . ومع ذلك بجوز للمبر أرس بقرر أمام عكمة الاستثقاف واحدى المفاكد

الابتدائية الواقعة في دائريها؟. الابتدائية الواقعة في دائريها؟.

اِرْئِيسِ جِرِيهِل تَهَافِقُونِ عَلَى هَذُهُ لِلْمِيلِاقِ رَ (مُوافِقَةُ عَامَةً) •

المادة السادسة

وهيم على من يطلب فيمد اسمه بجدول الخيراء أن يقدم لرئيس المجنسة يحكمة الاستفاف أو بالمحكمة الابتدائية حسب الأحوال ، طلبا كتابيا يعين فيه القسم الذي يشمس الالتحاق به . وريق به الأوراق التي تؤيد طلب والمراجع التي يستندعلها في بيان طوملاته الشنية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل فى الطلب" .

الرئيس ــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

.

المادة السابعة

°عند خلو محل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك في الحريدة الرسمية و يحدد ميادا لتقديم الطلبات".

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟ (موافقة عامة) •

ألقد

المادة الثامنة

تعييب على الخبيرالذي قبسل طلب أن يُعلَف اليمين أمام رئيس محكة الاستثناف أو الهكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة

> وتمتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها " . الرئيس ــــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

> > , (موافقة عامة) .

المقرر :

المادة التاسعة

تعميد الجمدية النظر في جدول الحبراء مرة على الأقل فى كل سنة وتمتحو منه اسم كل خبير لم بعد جائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم بعد أهلا للاستمرار فى تأدية عمسله . ويتكون هذا الفرار مشتملا على الإسباب إلى بني طبها ، ويعان تحبير .

وللخييرالذى مى اسمه أرب ينظلم من قرار المجمنة فى مدى العشرة الأيام التالية لتاريخ إعلانه بتقرير يجرو فى قلم كتاب محكمة الاستثناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

والمجنسة بالانستراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمعية المممومية سنويا تتولى الفصل نهائيا وعلى وجه السرعة في هذا النظام وذلك بعد إعلان الحبير . والقرار الذى تصدن يكون مشتملا على الأسباب التى بنى عليها و يعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع محو الادم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا نبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول ."

حضرة النائب المحترم عبد المنتم عبد القادر لملوم — نصت الفقرة الأخيرة ... من المنادة التاسعة على ما يأتى :

" ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنــة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول ."

وقد نصت المادة الثامنة عشرة فيما يتعلق بتأديب الخبراء على ما يأتي :

" يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المسادة ٢١ من هـــذا الفانون كل خبير مقبد اسمه في الجدول إذا أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليـــه ، أو أخطأ خطأ جساني عملي ."

إذا صدر قرار بحو اسم الحبير لأنه قام بعمل مناف للشرف أو غير متفق مع الذمة والصدق اللذين يجب أن يتمسك بهما فى أداء أعماله فكيف نعطيه الحق فى طلب قيد اسمع مرة أحرى ؟ !

ليس هذا من المصلحة في شيء ، ولذلك أرى حذف الفقرة الأخيرة من المـادة التاسعة والرأى الأعلى لحضراتكم .

المقرر — يظهر أن حضرة النائب المحترم قد التبس عليه الأمر . والواقع إن هناك أسباء تمع من عودة الحبـير بناتا وهناك أسباب أخرى تمنع من تولى أعمال الحمية موقفا وهذه ترجع الكفاءة أو شروط السن أو المؤهلات إلى غير ذلك

حضرة الناب انحترم عبد المنم عبد القادر لملوم – تنص المددة الحادية والشرون على أن من بين العقوبات التاديبية عمو الاسم من الحدول، وهذا في رأى لا يكون إلا تنجية لارتكاب خطا جسيم فكف –والحالة هذه سور. و سطى أنه الحق في أن يطلب إعادة قيد الهه ؟

حضرة منذوب وإراد الخانية — ردا هما استيضاح حضرة النائب المتحاصين أحدهم إداري والإنسر العبد أما يستم الماري والإنسر عوب وهذا المتحدم إداري والإنسر عالي وهذا المتحدم الماري والإنسر بوالسبت عليه المواجعة الإنهاء أو عو الاسم . أما الانتحاص الإداري وهو ما أشارت إليه الممارة الثامة فقد خول القانون بلجمة النظر في حالة المنافر المسارق المنابع المنافر العمل في حالة المنافر المنابع عالى المنافرة المنافرة

موقتا فإذا ما شفى من مرضه مشلائم طلب إعادة قيد اسمه نظرت اللجنة فى طلبه ، وف الن تعبده إلى عمله إذا رأت أن السبب الذى شطب اسمه من أجله قد زال فعلا .

أما فى الأحدوال التي يشير إليها حضرة النائب المحتم وهى داخلة فى اختصاص اللجنت التأديبي فهذه لا يمكن إعادة النظر فيها إلا طبقا للقواعد للنصوص عليها فى المادة الثانية عشرة من مشروع القانور لا المادة التاسعة (تصفيق).

حضرة النائب المحترم عبد المنعم عبد الفادر لملوم - أكتفى بذلك .

الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة التاسعة .

(موافقة عامة) •

المقرر :

المادة العاشرة

تتزيموز لموظفى الحكومة أو جالس المديرات أوالحجالس البلدية داداموا فى الخلمة أن يؤدوا عمل أهل الخلجة . ومع ذلك فأعمال الخمية التى تنطلب معلومات خاصة يجوز الدكمة أن تكلف بهما الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لم وقوساقيم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق معالوزير المختص أن يعين بقرار موظفى المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخبر''' .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الحادية عشرة

الشهور إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الحبراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفير .. يعينون خصيصا لهذا النوش بقرار من وذير المطائحة . ويخلف هؤلاء الموظفون البمين المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هذا الفانون" .

> الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

الباب الثاني

في أتعاب الخميراء

المادة الثانية عشرة

"فى تطبيق المـــادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فىالمواد المدنية والتجارية براعىالقاضى القواعد الآنية . فيقدر للخبير :

من مائة قرش إلى ثاثمائة قرش عن يوم العمل بمحل التراع.

ب من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة

 مائق قرش عن يوم العــمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

تحسين قرشا مقابل إيداع التقرير.

من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل فى حالة ما إذا كان
 الحبيبر غير مأذون له باستلام أوراق الحصوم فاضطر إلى الاطلاع علما
 عنا الكلمة

ويجوز للقاضى إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به .

وللحكمة أن تمنح الخبير أتعابا إضافية تقدرها إذا رأت أن العمل الفنى الذى قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأتعاب .

ومصاريف الخمير – التي يجب بيائها بالتفصيل و إرفاق المستندات المؤينة لها – تقدّر مستغلة عن الأنعاب . وللقاضي أرب يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتضي .

ولا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين_ والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) •

المادة الثالثة عشرة

ويحوز للمكة أن تحرم الحمير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألني تقريره لعيب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه

فإذاكانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا " .

حضرة النائب المحترم حسن مجد اسماعيل 🗕 ماهو المقصود بعبارة (ولعيب

حضرة مندوب وزارة الحقانية ـــ الغرض من وضع هذه العبارة هو أن الخبير بجب عليه عند تأدية مأموريته أن يتبع إجراءات خاصة كاعلان طرفي الخصوم بالموعد الذي يحدده للبدء في أعماله و إجراء المعاينات في حضورهما

فإذا لم يتبع هذه الإجراءات ترتب على ذلك عيب في تقريره ، وقد تحكم المحكمة ببطلان التقرير، ففي هذه الحالة بجوز للحكمة أن تحرم الحبيرمن أتعابه ومصاريفه لأنه فؤت على أحد المتخاصمين حقا قد يضر بمصلحته .

الرئيس ... هل توافقون على المـــادة الثالثه عشرة ؟

(موافقة عامة) :

المقرر :

المادة الرابعة عشرة

ود على الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التي يكلفون بها في القضايا المعفاة من الرسـوم القضائية . غيرأن لهم الرجوع بأتعابهم على الحصم إذا حكم عليــه بالمصاريف أوعلى الشخص المعــفي إذا زالت حالة

ومع ذلك يعطى لهم منخزانة المحكمة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها " .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) :

الباب الثالث

فى تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

" يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف خاص برياسة المحكمة الابتدائية أو محكمة الاستثناف التابع لها . "

الرئيس ب عل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسور :

المادة السادسة عشرة

ويجب على القاضي الحزئي أو رئيس الدائرة بالمحكة الابتدائية أو بمحكة الاستثناف أن يكتب تقريرا في نهاية كل شهر عن كل خبير انتدبه وكيفية تأدية مأموريته تودع بملفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هــذه التقارير تحت نظر لجنة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظّر في الجدول طبقا اللهدة التاسعة من هذا القانون".

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟ (موافقة عامة) •

> > المقسرر :

المادة السابعة عشرة

وتبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المقيدة أسماؤهم في الجدول من الأحكام في مواد الجنح والجنايات إلى اللجنــة لحفط ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه . "

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟ (موافقة عامة) .

> > المقــرر :

المادة الثامنة عشرة

و يعاقب بإحدى العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المسادة ٢٦ من هــذا القانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول إذا أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ

وتطبق أحكام هــذه المــادة أيضا في حالة ما إذا عين الخبير من هيئــة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة . "

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

المقسرر :

المادة التاسعة عشرة وتودع في ملف الخبيركل شكوى تقدّم ضدّه سواء من المحكمة التي ندبته

أم من النيَّابة العمومية أم من كل ذى شأنَّ وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

ويحقق رئيس المحكة الابتدائية أورئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوي التي قدمت إليه أو يندب أحد القضاة أوالمستشارين حسب الأحوال للقيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك علىحسب الأحوال إما أن ياس بحفظ الشكوى، وإما أن يوجه إنذارا للمبير و إما أن ياس بإحالة الخبير إلى لجنة الخبراء منعقدة بهيئة محلس التأويب .

حضرة النائب المحترم محمود الطويربك ـــ لم لا تتولى النيابة هذا التحقيق وسلطتها الإدارية فى الاستعلامات والبحث والتحرى أوسع من سلطة القاضى ؟

المقرر — فى الواقع أن القاضى باعتباره رئيسا للخبير ألصق به من النيابة -----وأدرى منها باعماله .

حضرة النائب المحترم محمود الطو يربك ـــ قد يستدعى التحقيق تفتيش بعض الأماكن أو الاستعلام من جهات إدارية عن أمور معينة وكل هــنا من اختصاص النيابة لا القضاء .

المقرر — هناك لحنة خاصة تتولى المحاكمة التأديبية إذا ظهرت إدانة -----الخبير ، وهذا لا يمنع من المحاكمة الجنائية إن استدعت الحال ذلك .

حضرة صاحب المعالى وزير الحفاتية – هذه الإجراءات تاديية ، وقد نسج فيها المشرع على منوال تاديب الموظنين ، وتعلمون حضراتكم ألنالصلعة التاج فحا الموظن عنى التي تقوم بحاكمة تاديها . أما إذا الركاب جرعة فالداية هي التي تنولى أمر التحقيق . كذلك إذا قصر الخير في أعمال الخيرة تقصيراً استدى عاكمة تاديياً فالفاضى – وهو رئيسه – هو الذي يمكنه إن ين تقصيره أكثر من الباية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - هل توضع نتيجه التحقيق مع الشكوى في ملف الحبير ؟

حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية — نعم توضع به جميع الأوراق الخاصة بموضوع الشكوى .

الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة التاسعة عشرة ؟ (موافقة عامة) •

المقسرر :

المادة العشرون

" أذا أحيل الخبير لل لجنمة الخبراه معقدة بهيئة مجلس تأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعـــلم الوصول قبل الجلسة المحدّدة لانتقاد بجلس التأديب بعشرة أيام على الأقمل . وبيين في الإعلان مكان انعقاد الجلس و يومه وساعته .

ويبين في الإعاري منهان العقاد الجلس و يومه وساعته . و يجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستعين تمحام .

> وإذا لم يحضر الحبير يحكم المجلس فى أمره بدون سماعه . الرئيس ــــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

> > (موافقة عامة) •

المقرر :

المسادة الحادية والعشرون

" العقو بات التأديبية هي:

١ – التوبيخ .

۲ ــــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

۳ _ محو الاسم من الجلول " .

الرئيس ـــ هلى توافقون على هذه المـــادة ؟

الرئيس — هلى تواققون على هده المادة (موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية والعشرون

" فليرالذى صدر قرار من مجلس التاديب بمكمة ابتدائية بحر اسمه من البدول أن يستانت هذا الشرار ام لجنة البدول أن يستانت هذا الشرار أما لجنة البدول من يشتر بر بحرره في فلم كتاب أنجكة الابتدائية وفاك يتقرر بحرره في فلم كتاب المحكمة الابتدائية في مسال إعلان قرار مجلس المحكمة المنابقة المسابقة المنابقة المسابقة المنابقة المبابقة المبابقة أمام عكمة الاستقاف متعقدة بهيئة مجلس تأديب وقرارات بلحة المبابقة أمام عكمة الاستثناف متعقدة بهيئة مجلس تأديب تكون نهائية "

حضرة النـائب المحقر حسين هلال بك _ الاحظ أن للجراء المقررين أمام فعاكم الابتدائية حتى الاستثناف إذا صدر ضعم قرار ابتدائى. فامام أية هيئة بسنائف الخبير المقرر أمام محكة الاستثناف إذا أصـــدر مجلس اتأديب فيها قرارا ضده .

المقرر ـــ لم يرالمشرع حاجة إلى الاستثناف فى الحالة الأخيرة لأن مركز الهيئة التي يعمل أمامها الخبيرفيه ضمان كاف لحقوقه .

حضرة النائب المحتم أحمد رشدي - لكن هـذه تعد محاكة من درجة الحدة .

حضرة النــائب المحترم حسين هلال بك — فى رأ ي أن يكون للحبير آمام عكمة الاستثناف الحق فى أن يستأنف .

حضرة صاحب المعالى وزير الحقانية - أمام آية هيئة قضائيــة يرى حضرة النائب المحتم أن يستانف الحبير ؟

إن هيئة محكة الاستثناف هي أكرهيئة قضائية يصم أن تنظر ف الديب الجراء

حضرة السائب المترم حسين هلال بك — نمن تعلى عمراء أمام المحاكم الابتدائية فرصتر للأولى أمام الحاكم الابتدائية والنائيسة أمام عكمة الاستثناف ، وأرى أن تعلى للحراء المقبولين أمام عكمة الاستثناف فرصة الاستثناف أمام عكمة القض .

حضرة صاحب الممال وزير الحقابية – لا علاقة محكة التقض والإبرام بالخواء، وليس فها جدل أوكشف باسماتهم كما أن يجب أن يفهم أن محكة الاستثناف كملية بأن شغط في ناميت بير يصفة نهائية ، وهي الني يوكل إليما النظر في الجايات . وإذا كان لمما أن تمكم بالإمدام نهائيا أفلا يكون مكها نهائياً فا ينخص بتادب الخيارة ؛

الرئيس — هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسرر :

المادة الثالثة والعشرون

و لا يجوز لخبير الذى استأنف القرار الصادر بحو اسمه أن بباشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستئناف ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقسرر :

المادة الرابعة والعشرون

^{دو} كارقرار يصدر بحواسم الخبير أو بإيقافه يبلغ لجمهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يحوز تشمير الذي صدر قرار مجلس التأديب بحو اسمه أو بإيقافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخر ولا أن بياشر عمله أمام تلك الهيئات الفضائية أو النظامية مدة إيقافه . "

الرئيس – هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الخامسة والعشرون

"لاتنطبق أحكامهذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى الحكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكفون بإعمال الخبرة نطبيةا لهذا الفانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المنطقة بإعمال الخبرة المذكروة نظام الناديب الخاص بالمصلحة النامين لها .

وكل مخالفة تاديبيـــة يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المامورية التى كلفوا بها ببلغها القاضى الذى أفبتها لوزير الحقانية" .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسور :

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

" الخبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان مددهم زائدًا عن المدد المقرر لكل محكة . ولا يعين أحد في الحال التي تخلوما دام صدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى . . .

غيراً له يجب على الخبير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريداً أن يستمر فيه و يكون ذلك يطلب يقدم إلى رئيس المحكمة في مياد شهر من تاريخ نشر هذ القانون . فإن لم يصل قامت المجمئة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه " .

حضرة النائب المتمتم محمود الطويريك — ولمسافنا لا يكون حق الاختيار للمحكة ? إذ ربما يتخار الخبيرالمعل في الفسم الذي يكون أكثركسيا مع أن وظيفته فنية ، ويسح أن يعين رئيس المحكة القسم الذي يجب أن يشتعل فيه الخبير أو ينظر في اختياره فيقبله أو يرفصه طبقا لمسايرى فيه المصلمة .

حضرة صاحب المعالى وزير الحقائية - كان تشمير الحسق فى أن يسمل فى قسمين ، فإذا أرسل طلبه تتحديد القسم الذى يريد أن يسمل فيه فليس لنا أن تتحكم فى أمره .

حضرة النائب المحترم محمود الطويربك — أقول إن هـــذا الاختيار يجب أن يحمّد، أي أن الخبيريختار ثم يفحص رئيس المحكة هذا الاختيار إذر بما يجد أن القمم الذي لم يتخير الخبير العمل فيه أليق مما اختاره وأدعى لتحقيق

حضرة صاحب المعالى و زيرالحقانية — هل يقول له القساضى إنك لم تحسن الاختيار ؟ أظن انه لا يستطيع أن يرغمه على اختيار قسم معين .

حضرة النائب المحترم محمود الطو يربك ـــ إذن ما سلطة المحكمة ؟

حضره صاحب المعالى و زير الحقائية لله المطلعة لها فى هذه الحالة ، لأن الشخص الذى قبد فى جدولين أو عملين له أن يقتصر على عمــــل واحد وأن يتنازل عن الآخر، وليس لنا أن نقول له خذ هذا وأثرك ذاك .

حضرة النائب المحترم محود الطور بك ــ إذا كان الحير مقيدا في قسمين له أن يختار أحدهما ، فاظن أن رئيس المحكة يجب أن يكون له رأى في أن يختار هذا دون ذاك .

حضرة صاحب المعالى وزيرالحقانية – يستطيع الخبيران يقول لرئيس المحكة إنك لست أعرف منى بكفاءتى ، وإن هذا القمنم أفضل لى وأكبر

كسبا . على أن لرئيس المحكمة بعد ذلك حق الرقابة ، فإذا وجدأن الخبيرقد تخير قسما لا يحسنه، ونشأ عن ذلك خطأ فى عمله، أحاله على مجلس تأديب . المأند. حدا تدافقة نرجا إلى الإدارة .

الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة السادسة والعشرين ؟

(موافقة عامة) ·

المقرر :

المادة السابعة والعشرون

"يلغي القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية" .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثامنة والعشرون

''عملى وزيرالحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالحريدة الرسمية .

نامر بأن يبصم هــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة .''

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس — الآن وقد انتهينا من نظر مشروع قانون الخبراء أمام الحساكم الأهلية ، فهل توافقون عل تأجيل أخذ الرأى عليه حتى نتهمى من نظر مشروعى القانونين المرتبطين به الواردين بجدول الأعمال ؟

(موافقة عامة) •

حضرة صاحب المعالى وزيرا لحقائية – أرجو الموافقة على نظر مشروعى القانونين الخساص أولها بوادخال تعديلات وإضافات في الفرع الراج من الشخاب الفرائل منا قانون المرافضات الموافقات ال

الرئيس ـــ هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أن يكون أخذ الرأى على مشروعات الفوانين الثلاثة دفعة واحدة ؟

(موافقة عامة) •

مجلس النؤاب

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون جلمة ١٦ مايوسة ١٩٣٣

الرئيس — سيؤخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع قانون الخبراء أمام الحاكم الأهلية .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

" نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصــــه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

> الباب الأول فى جدول الخبراء

يكون فى كل محكمة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول مخبراء المقبولين أمامها .

المادة الثانية

تضع هــذا الجدول لجنــة الخبراء أمام كل محكة من محــاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية .

وتشكل هــنـد المجنة فى عماكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينــه الجمعية العموميــة ومن النسائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل فى الحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقوم مقامه ومن قاض تمينه الجمية العمومية ومن رئيس النيابة أومن ينوب عنه .

المادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أفسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا زيد مجموع الحبراء على ثلاثين فى كل محكمة استدائية وعشر من فى محكمة استثناف مصر وحبينة مشوقل محكمة إستثناف أهميوط ،

المادة التاسعة

تعيد المجنة النظر في جدول الحيراء مرة على الأقل في كل سنة وتمدو منه اسم كل خبير لم يعد حائزًا للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ، أو رأت أنه لم يعمد أهلا الاستمرار في نادية عمله . ويكونت هذا القرار مشتملا على الأسباب التي جي علها ، ويعان تخبير .

والجنسة بالاشتراك مع فاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمية الممومية سنو با تتولى الفصل نهائيا وعلى وبعه السرعة في هذا التظلم وذلك بعد إعلان الحبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأسباب التي بن عليها ويعترنهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا نبين للجنة زوال السبب الذي بنى عليه محو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لايجوز لموظفى الحكومة أو جالس المديريات أو المجالس البلدية ما داموا فى الخلمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فاعمال الخبرة التي تتطلب معلومات خاصة يجوز للحكمة أرك تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشمرط أن يصرح لهم رؤساؤهم بذلك .

ولوزيرالحقانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفى المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفيز _ يعينون خصيصا لهذا النوض بقرار من وزير الحقائية . ويحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المسادة الثامنة من هذا الفانون .

الباب الثاني

فى أتعــاب الخــــبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المـــادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنيـــة والتجارية يراعى القاضى القواعد الآنية . فيقــــر للخبير :

من بائة قرش إلى ثانائة قرش عن يوم العمل بحل النزاع.
 ٢ -- من مائة قرش إلى ثانائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمن النف التسافة.

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا — أن يكون مصريا .

ر يحوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجانب فيجدول الخبراء بشرط أن يكونوا ملمين بالمنة الدرية وأن يشهدوا كانه بخضوعهم لجميد الاحكام المقررة أو إلى ستررشان الحياء أمام العالم الأملية . وإذا لم بشعوا بمدئلة لأى حكم من طك الأحكام الولاي قوار يكون قد صدر تطبيقا للمذاؤكمام يجمعة أنهم أجانب تمثليت اسماؤهم نهائيا من الجدول بمعرقة بدنة الخبراء ناتها — ألا يكون محكوما علم بشعوة جناية أو صدرت عليه أحكام

ثانيا -- ألا يكون محكوماً طلبه بعقو بة جناية أو صدرت طلبه أحدً قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا — أن تثبت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا — أن يكون حاصلا على دبلوبات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلوبات أجنية تستبرها المجمنة معادلة لهـــ تتل على أن الطالب حائز للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

و شنرط زيادة على ما تقسقم أن يؤدى طالب القيد فى قسم الخسبراء فى الخطوط امتحانا أمام المجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ... أن يتخذله محلا مختارا فى المدينة التى بها مقر المحكمة .

المبادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكمة واحدة ولا فى أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز للخبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف وإحدى الجحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يهب على من يطلب فيد اسمه بجدول الحيراء أن يقدم لرئيس اللجنة مجكة الاستثناف أو بانحكة الابتدائيـة حسب الأحوال ، طلبا كتابيا يعين فيه القسم الذي يلتمس الالتحاق به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلو محل فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عن ذلك فى الجريدة الرسمية ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة للثامنة

يجب على الخمسيرالذي قبل طلمه أن يجلف أيهن أمام رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين ساوية على جميع القضايا التي يندب فيها ر

 ماثق قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ت ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

حسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل فى حالة ما إذا كان
 الخبير غير مأذون له باسستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها
 فى قلم الكتاب .

ويحوز للقاضى إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقـــتم من الخبير إذا كانت غير متناصبة مع العمل الذى قام به .

وللحكة أن تمنح الخبيرأتعابا إضافية تقدرها إذا رأت أن العــمل الفنى الذى قام به الخبيربسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأتعاب .

ومصاريف الخبير — التي يجب بيانهـ) بالتفصيل و إرفاق المستدات المؤيدة لها — تقدر مستقلة عن الأنعاب . والقاضى أن يستبعد منهـا كل مبلغ صرف بغير مقتض .

ولا تقبل المبـالغ المدفوعة الساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقريره لعيب فى شكياء أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريفقد دفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكماله بلا أجرجديد .

ويكون قرارها فى ذلك كله نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الحبراء المقيدة أسمائهم بالجلدول أن يؤدوا مجاة الأعمال التي يكفون بها في القضاء المدفقة من الرسوم القضائية . غير أن لهم الرجوع بأتماجم على المناهم إذا حكم عليسه بالمصاريف أو على الشخص المعفى إذا ذالت حالة إحساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها

الباب الشالث في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه فى الجـــدول ملف خاص برياســــة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف التابع لها .

المادة السادسة عشرة

وتكون جميع هــــذه التقارير تحت نظر لجنـــة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقا للـــادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية ما يصدر على الخبراء المقيدة أسماؤهم فى الجدول من الأحكام فى مواد الجنح والجنايات إلى المجنسة لحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التاديية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجدول إذا أبي من غير ميم، مقبول النيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جنيا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا في حالة ما إذا مين الخبير مري هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الحبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الحبير كل شكوى تقدّم صدّه سواء من المحكة التى ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذي شأن وترسل له صهرتها . وعليه أن يرد على الشكوى كتابة فى **يجاهد محمرة أيام**

ويمقورئيس إلهكة الابتدائية أورئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يندب أحد القضاة أو المستشارين حسب الأحوال للقبام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك مل حسب الأحوال إما أن يامر بجفظ الشكوى و إما أن يوجه إنذارا تشير و إما أن يامر بإحالة الخبير إلى لجنة الخسبراء منعقدة بهيئة مجلس تاديب .

المادة العشرين

إذا أحيل الخبير إلى لجنة الخبرا منعقدة بهيئة مجلس تأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحدّدة لانعقاد مجلس التأديب بعشرة أيام على الأقمل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس و يومه وساعته .

و يحب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يســـتعين بمحام . و إذا لم يحضر الخبير يحكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ ـــ التوبيخ .

٢ --- الإيقاف لمدة لا تتجاوز صنة .

٣ ــ محو الاسم من الجدول .

المسادة الثانية والعشرون

الفير الذى صدر قرار من عملس التأديب بمحكة ابتدائية بمو اسمه مر الجدول أن يستاف صدا الشرار أما لمهذا المؤام متعدة بهيئة مجلس «أدب مجمّلة الابتدائية في مدى المشترة الأيام السالية الإرسال إطلان قرار عبس العكة الابتدائية في مدى العشرة الأيام السالية الإرسال إطلان قرار عبس التأديب إليه بخطاب موصى عليه وينظر هذا الاستثناف على وبعد السرعة. وقرارات بلغة المعام أمام محكمة الاستثناف متعدة بهيئة مجلس تأديب تكون نهائية .

المسادة الثالثة والعشرون

لا يجوز للخبير الذي استأنف القرار الصادر بمحو اسمه أن بياشر عملا من أعمال الحبرة حرم يفعمل في الاستثناف.

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحمو اسم الخمير أو بإلهافه يبلغ للجهات الفضائية والنظامية الاخرى ولا يجوز تشهير الذي صدر قرار بجلس التاديب بحمواسمه أو بإلهافه عن العمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمله أمام ظك الهيئات القضائية أو النظامية مدة إيفافه .

المادة الخامسة والعشرون

لانتطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء مل موظفى الحكومة وبجالس المدريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون. ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين فى المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة للذكروة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تاديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يبلغها القاضى الذى أثبتها لوزيرالحقانية .

الباب الرابع أحكام وقنية

المادة السادسة والعشرون

الخيراء المقيدون في جداول المحاكم وقت تشرهذا الفانورس يستمرون في عملهم ولوكان عددهم ذائدا عن العدد المقرر لكل محكة . ولا يعين أحد في المحمال التي تخلو ما دام عدد الخيراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخبسير المقرر في أكثر من قدم أن يختار القدم الذي يريد أن يستمرفيه و يكون ذلك يطلب يقدم المدرئيس المحكمة ف ميعاد شهر من تاريخ نشر هـ ذا القانون . فإن لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القدم الذي يجب أن يقصر عمله فيه :

المادة السابعة والعشرون

يلغى القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار مايقتضى تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نامر بأن يبصم هذا القانور. بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميه ومنفذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس — ليتفضل حضرة النائب المحتم الدكتور محمد صالح بك بابداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المتمتم الدكتور محمد صالح بك — لم أكن حاضرا الجلسات التي جرت فيها منافشة هذه المشروعات، لأسباب طارئة منعنى، فلهرتيسرلى الاشتراك في المنافشة ولا الإدلاء بوجهة نظرى في تلك المشروعات، ولهذا

لم استطع أن أبدى رأيي قبولا أو رفضا .

الرئيس – أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن قبول مشروع القانون بأغلبية ٨٩ صوتاً ضد ٢٣ وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه ١٦٠.

(١) بيان أسماء حضرات التواب المحترمين الذين أخذت آراءهم بالنداء بالاسم ووافقوا على مشروع قانون الخبراء أمام المحتاكم الأهلية :

(١) حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك ؟ (٢) حضرة النائب المحترم محمود عباسي بك ؟ (٣) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ؟ (٤) حضرة النائب المقم أحد رشدي ؟ (٥) حضرة الثائب المحترم على عبد الرازق بك ؟ (٦) حضرة النائب المحترم محمد حسن ؟ (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايه بك ؟ (٨) حضرة النائب المحترم على حسن أحمد ؟ (٩) حضرة النائب المحترم عمد وهبه كديمه بك ؟ (١٠) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هندى بك ؟ (١١) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ؟ (١٢) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشاقاني بك ؟ (١٣) حضرة النائب المحترم محمد منصود نصير بك ؟ (١٥) حضرة الثائب المقرّم محمد عزيز عمد أباغه ؟ (١٦) حضرة النائب المحرّم سليان اسماعيل أباغه ؟ (١٧) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ؟ (١٨) حضرة النائب المحترم عبد المعلى حسين مصطفى بك ؟ (١٩) حضرة النائب المحترم حسين هلال بك ؟ (٢٠) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ؟ (٢١) حضرة النائب المحترم محدليب قوره بك ؟ (٢٢) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوى ؟ (٢٢) حضرة النائب المحترم وضوان عبد الوهاب محمد عقده ؟ (٢٤) حضرة النائب المحترم ا براهم البسيوني مطاوع بك ؛ (٢٥) حضرة صاحب المعال الدكتور عمد توفيق رفعت باشا ؛ (٢٦) حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده ؛ (٢٧) حضرة النائب المحترم كامل (٢٨) حضرة صاحب المعالى محمد حلمي عيسي باشا ؟ (٢٩) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنز ودي ؟ (٣٠) حضرة صاحب السعادة ابراهم فهمي كريم باشا ﴾ (٣١) حضرة النائب المحترم السيد منصور ﴾ (٣٢) حضرة النائب المحترم مصلفي أبراهيم عمران اللوآتي بك ؟ (٣٣) حضرة النـائب المحترم السيد أحمد عيسي بك ؟ (٣٤) حضرة النـائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك ؛ (٣٥) حضرة النائب المجترم عبد المنتم وملان بك ؛ (٣٦) حضرة النسائب المحترم حافظ مصطفى الشــنى ؛ (٣٧) حضرة الثائب المحترم الشيخ سليان بيوى تصار ؟ (٣٨) حضرة الثائب المحترم الشيخ عيد ابراهم الشأذل ؟ (٣٩) حضرة الثائب المحترم محمود السيد ؟ (٤٠) حضرة الثائب المهترم أحد أبو الفتوح ؟ ([]) معادة النائب المحترم مراج الدين شاهين باشا ؟ (٢٤) حضرة صاحب العزة على المنزلادي بك ؟ (٤٣) حضرة النائب المحترم محدد كي صالح يك ﴾ (٤٤) حضرة النبائب المحترم الشيخ سلبان محد عصفور ؟ (١٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادعي بك ؟ (٤٦) حضرة النبائب المحترم الشيخ عبد الرحم على عبد الواحد أبو اصحاصل ؟ (٧٤) حضرة النائب المحرّم حفاوي الزمريك ؟ (٤٨) حضرة الثائب المحرّم فؤاد حسين ؟ (٩٤) حضرة الثائب المحرّم محمد فريد حسني ؟ (٥٠) حضرة الثانب المحرم حسن محمد اسماعيل ؟ (١٥) حضرة الثانب المحرم أبوسيف على كساب بك ؟ (٥٢) حضرة الثانب المحرم محمد قطب عبد اقد ؟ (٥٣) حضرة النات المجترم محمد سلم جابر ؟ (٤٥) حضرة الثائب المجترم نجيب عريات بك ، (٥٥) حضرة الثائب المجترم أحمد والى الجندى ؟ (٥٦) حضرة الثائب المحترم السينز محمد أبو زيد طاعلاري ؟ ((٥٧) حضرة السائب المحترم عبد القوى أحمد معبد بك ؟ ((٨٥) خضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف النصر مومى ؟ ((٥٩) حضرة الناتب المحترم خليل ابراهم عبد الصال ؟ (٦٠) حضرة الشائب المحترم كيلان محمد دكرورى ، (٦١) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ؟ (٦٢) حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف يك ؛ (٦٣) حضرة النائب المحترم أمين عامر ؛ (٦٤) حضرة النائب المحترم على العباسي ؛ (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد الله لمديم يك ؛ (٦٦) حضرة النائب المترم معوض ابراهيم جاد المول بك ؟ (١٧) حضرة النائب المترم عبد المجيد سيف التصربك ؟ (١٨) حضرة النائب المحترم معطني سيف التصربك ؟ (١٩) حضرة النائب الهترم الشهنز عل عُد الناصر ؟ (٧٠) حضرة السائب المحترم أبراهم الهلال بك ؟ (٧١) حضرة السائب المحترم لطيف نخله ؟ (٧٢) حضرة السائب المحترم الشميغ زك غانم ا هــــ ؟ (٧٣) حضرة الدائب المحرّم ابراهم غزال بك ؟ (٧٤) حضرة النــائب المحترم محد سليان سليان ؟ (٧٥) حضرة النائب المحترم جورجي تناخر بك ؟ (٧٦) حضرة النـائب الهذم أبو المجد بدرى محمد عبد الآخر ؛ (٧٧) حضرة النـائب المحترم أمين سيد همــام ؛ (٧٨) حضرة النـائب المحترم محمد حسنين مازن ؛ (٧٩) حضرة الثائب المحرم السيد مصطفى عهد هبد الرحيم الشريف ، (٨٠) حضرة الثائب المحرّم الشيخ عبد العال وضوان مرزوق الجبال ، (٨١) حضرة الثائب المحرّم حسن عبد أحمد حسين ، (٨٢) حضرة النائب المخرم الشيخ بعد اراهم عبدات برين ، (٨٢) حضرة النائب المخرم إراهم حسن بعد السيد ، (٨٤) حضرة النائب المخرم جمد بعد عد حمد يحني ، (٥٥) حضرة الناب المقرم عراحمه عامد بك ، " (٨٦) حضرة الناب المقرم عد الراضي العادي ، " (٨٧) حضرة الناب المقرم سيد عل الزاق بك ، " (٨٨) - مضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم مجد حسن أبوكروه ، (٨٩) حضرة النائب المحترم مجد طه أبو ذيد بك •

رقد رفين المرافقة مل طدالشروع مشرات الثواب الفترين: (1) بانظر مناه بك ؛ (۲) عمرة أسده ؛ (۳) التكتير مبد الفريخ نظم بك ؛ (ي) ايناهم صورق اياشك ، (ع) الشيخ بلان هم خضر ؛ (م) فرية لخرافيين؟ () بالمجاهمة مور قامي ؛ (م) يوسد الشائدي بك ؛ () اياضية الخرب على نام بل ين غام بلك ، (1) مهد الروز بيد اللان (1) مبدالريز السوقات ؛ (٣) بك مرد ميرك الجارة ؛ (ي) بعد صورات ، إمان المؤاذ بكرات ، (1) إمام ولك ، (٧) مول مل بسيد ، (١) مهد اللان عن الدار) مهد اللان عن (١) مهد الشاعرة ، (٣) أمام ولك ، (٧) في المنهوب ، (١) مهد الشاعرة ، (٣) أمام المؤلف ؛ (١) مهد الشاعرة ، (١) مهد الشاعرة ، (١) مهد المناطقة ؛ (١) مهد

وقد امتنع من إبداء الرأى حضرة النائب المحترم (١) الدكتور عد صالح يك •

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ١٧ مابوسة ١٩٣٣

تلى الكتاب الوارد من مجلس النؤاب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

وحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر بجلس النؤاب بصفة مستعجلة بجلسائه المنقدة في ٨ مارس و٣ و ٩ و ١٦ مايو سسنة ١٩٣٣ نفر برالحنة الحقائية عن مشروع قانون الحبراء أمام المحاكم الأهلية ، ووانق عليه بالصيغة المرافقة لهذا .

فانشرف بأن أرسل مع هذا لدولتكم مشروع القانون، وتقرير بلمنة الحقانية ومحاضر الجلسات المذكروة ــــراجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ. وتفضلوا دولتكم بقبول عظيم الاحترام ل

رئيس مجلس النقاب محمد توفيق رفعت''

الرئيس _ هل تواققون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحقانية ؟

(موافقة) .

- ۱ ما يوستة ۱۹۳۲

الرئيس _ يقرر المجلس إحالة مشروع القانون المذكور إلى بلنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

يملة 14 مايوست 1979 أحال المجلس على هذه المجمّة مشروع الفاقون الوارد من مجلس القواب خاصا بالخيراء الما أضاكم الأحملية وقف بتك المجمّة بمسلس ۲۷ و ۲۶ و ۲۹ و ۲۱ مايور ۱۷ و ۲۱ ويش سمّة ۱۳۲۲ و تهمه إصدى هذه الجلسات حضرنا مدير ادارة المحاكم الأهملية والسكوير الفني لكتب حضرة صاحب المعالى و فررا لمقانية مشدوين عن الواراة .

التوابد التي المبتدئة المشروع قصد به معابلة أسباب الشكوى من نظام التوابدالتي ارتف صلغال من القضاء والمتطابين والخبواء طوحد مواه هسبب قصور التانين المعمول به من قرض وقاية جدية من القضاء عوالمثلوبة وسئلو من تصوص تمتم معن إعسال العام الخياء اليهم و وجوده عن أن يتولى منح الخصوم من متعليل مادورية أهل المنابة .

ولذلك عابلت الحكومة هذه الحالة وعملت على سد هذا النقص بهــذا التشريع الجديد .

والأساس الذي بني عليه هذا المشروع ينحصر في أمرين :

(١) المعل على توفير معيشة هادئة تخيير برفع مستوى أنعابه والحد من طرق الهـاطلة فى سدادها وذلك حتى لا يضبطر إلى الالتباء إلى الخصوم أو يخضع لأى مؤثر خارج مجمله على أن يجمه فى إبداء الرأى اتجاها خاصا .

(٢) فرض رقابة فعالة من القاضي على أعمـــال الخبير .

وأهم ما يتميز به هذا النشريع عن القانون القديم :

أولا – مع المشروع في المسادمة الحبير من أن فيداسمه في أكثر من قسم واحد ولا في أكثر من جدول محكمة واحدة لأرب من تخصص لشيء أفقه ، وحصر عدد الجماء أمام كل محكة ففرر آلا يزمد السدد علي الجزين في كل حكة ابتدائية وعشرين في حكة استثناف مصر وضعة عشر في حكة استثناف أسيوط وقد قصد بذلك العمل على فيم المستوى الأدبي تقبراء بزيادة إيرادهم كما أنه من المأمول أن يؤدى ذلك إلى سرعة القصيل في القصاباً.

يتكلك من المدروع بالعباء في قسم الخطوط _ إذ أن تحقيق الخطوط يتطلب معلوات فية قد لا توجد لها شبخات خاصة فافترط في المحادة الرابعة أن إلى المحادة الحادية عشرة الرابعة أن يودوا امتعانا أمام بلحة المجارة إنه إن خان المحدود به الأن على بلغة الخيارات تبد النظر في أمرح في كل معة تبحو احم كل خير لم يعد حالا الشروط ولكم بعط أبط المشروط المحدود به المحدود به المحدود به المحدود ال

ثالث ا ـــ كذاك كفل المشروع وقاية دقيقة على أعمال الخبراء فنص في الممادة السادسة عشرة على تكليف القاضى الجنوئى أو رئيس الدائرة بأن يضع فى آخر كل شهر تقريرا عن كل خبير انتدبه ، وعلى أن تكون هذه التقارير على نظر لجنة الخبراء عند إعادة النظر فى الجدول طبقا للمادة التاسعة .

كما نص في المسادنة السادسة عشرة على أن للحكة أن تحسرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألفى تفريره لعيب في شكله أو قضى بأن عمله نافص لإهماله أو خطأه . وإذا كانت الأتعاب قد دفعت جاز الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجرجديد.

رابعا – أدخل المشروع على نظام تاديبا الحبارا. أحكاما جديدة فض فى الحمادين العنمرين والثانية والفشرير على أن استثناف قرارات بلغة الحبار، الحامكة الابتدائية منعقدة بهيمة عبلس تاديب لا يكون مقبولا إلا إلى فضت يحو المع المشكور من الجعادة عن كا فاص على أن قرارات بلخسة المناورا أمام عاكم الاستثناف تكور ف غير قابلة للطنن ، وكذلك أدخل المشروع

تمدید آخر بقضی بان تودع فی ملف-الحیر صوره من کل شکوی تقلم ضاحه وعلیه آن برد علیها کتابه فی سیاد عشرهٔ آیام و بان مجفق رئیس المحکة - سواء بنفسه أو بواسطة من بندیه — کل شکوی وله بعد ذلك باما أن عفظ الشکوی أو مجمد للمبر ابذارا أو یام براحالته علی مجلس التأدیب .

على أن اللجنة رأت إتماما للفائدة وتحقيقا للإصلاح المنشود ورغبة في الوصول بهــذا التشريع إلى حدّ الكمال أن تدخل عليه تعديد في المواد الآتية :

الممادة التاسعة - لاحظت الجمة أن الشروع نص في الممادة الرابعة والعشرين على أن السرارات الصادرة من جلس التاديب بحواسم الخجر أو جماد أمامها ولكن الشروع مند ما نصى في لما يحد أن له يكه أن بلغة الخبراء عمد أمامها ولكن الشروع مند ما نصى في لمادة التاسعة على أن بلغة الخبراء في كل عكمة تعبد النظر في جدول الخبراء مرة على الأقل في كل منة وتصو منه اسم كل خبير لم يصد حائزا لشروط اللازم توفرها لقيد الاسم أو لم يعد المحد الاسترار في عمله لم يضم حمداً الليام وترقب على خالف أن الخبير الذى يمى اسمه تطبيقا غادة الممادة بمكن من قابة أعماد أمام الجهات القضائية والنظائية الأسرى ولذاك وأن أن تضيف إلى خدالمادة تقرة قبل الأخية تنص عل وجورت بنايغ قرار عو الاسم غادة الجهات .

المادة الناسعة مشرق - مفهوم هدفه المادة بحسب التص الوارد فالشروع أحد رئيس الفكة - بعد الملاحه على در الخير - ملام بأن يفقى كل شكوى تقدتم مند لأن سينها واردة بلهبة الجام وقد درا الجيد اللهجة أن المتعلق بلس خروريا في الأحوال قفد يتين من در الحميد شامة الموضوع وإن الشكوى قائمة على غير الحاس لذلك رأت وجوب تغير السل المساقد راح موجوب تغير الموس المتحبة الحق في أن يخفظ الشكوى بغون ألم يس وجبا الذات كالت رات الجمة قضورة التص على المباطح الشكوى ي بغون تنهجة الشكوى في دوسيه الخيل الخاص به .

المادة العشرون حسمت هذه المادة على الخبر أن يحضر بنفسه أمام على النادب و إن تكن اجازت له أن يستمين تجام بعني أنها حربت عليه إن يوكل عنه عاميا يحضر نباية عنه ، وقد استفسرت النفسة من المكة له ذلك فاجاب حضرة معرر إدارة العاكم الأطلبة بأن المقصود هو أن يكون المعرام الميدي دفاعه فيا هو متهم به ، وقد رأت الجنة أن هذه مصلمة الخبر عل كل حال وله أن يتصرف فيها بمن يراه صالحا له ولمالك وضمت نصا يسمع له برتيكل عام .

المسادة الثانية والعشرون – نصت هساده المسادة طل أن قرارات بلغة الجراء أمام الحاكم الابتدائية منعقدة بهيغة مجلس ثاديب غير قابلة العارضة ولكنها تكون قابلة الاستثناف إلى اصدورها بإقافة من السلاو لولة رأت المجدداً أن نضيف إلى جواز الاستثناف سالة صدورها بإقافة من السلاو لأن لذلك خطورته عل كل حال ولأنه إذا كان يجوز الهم في خالفة – طبقا لنصوص فانون تحقيق إلمايات – أن يستاف فإنه لا يسح حمان الخمير من هذا الحق مائد .
الذي علم قول مائد .

كذلك نص في المادة على أن أحكام بجالس التأديب بحما كم الاستثناف وقد ورق أن أمد هذا عن تكون نهائية أى فير قابلة العلوضة ولا الاستثناف وقد ورق أن أمد هذا عن الاروجية فقد يرسل الجائز الأنجام يجري مترقة فيضله عاده والاروساء له وقد يكون الخير مريضاً في مستشفى قلا يصلم بإحالته على جملس الديب ولا يتكن من المفتور أمام الجلس المديب على المدينة في المنافقة في المنافقة والمنافقة والمنافقة في المنافقة عن المنافقة عند عن المنافقة عن المنافقة عند المناف

وكذلك يوجب نص المسادة أن يكون تفريرالطين بالمعارضة أوالاستثناف في ميعاد عشرة أيام من تاريخ إرسال إعلان قوار يجلس التأديب وترى اللجنة أن يكون الميعاد من تاريخ إعلان هذا القواد .

لذلك عدَّلت اللجنة هذه المادة بما يتفق مع ما تقدَّم.

المادة الثالثة والعشرون ... نصت هذه الممادة على حران الخيرالذي المنافق التراق المغير الذي المنافق التراق الخيرالذي المنافق ال

المسادة الرابعة والسترون – تنص هذه المسادة على أن كل قوار يصدر يجو اسم الخير أو بإيقافه ، بهانج الهنائية التشائية والنظامة الأسمى – وقد فسرت الأخيرة بأنها المساحت المدنوية المحكومية غير الفضائية كمبالس المديريات والجالس البداية والحابقة – ودى الجينة أنه يحب الانتهاقة والمسادية الإيقاف إلا إذا كانت نهائية ، لأن المدروع في المساحة الطافة والعشرين لم يمنع الحبوب نادية أعماله في قدة الفصل في الاستثناف إلا إذا كانب التوار صادياً بحو اسمه من المدول

وقد اقتضت التعديلات التي أدخلت على بعض أحكام هذه المواد بعض تغير في صيغتها .

ا — تسابل أحد حضرات الأعضاء هما إذا كان يكن المحكة أن تندب خيرا من فيرالقدين أسامها ويكون فيدا في بدل حكة أخرى وطلب السعى على ذاك في المشروع لائه قد يمسل عمد لا اكبد المحكة خيرا السع السم الطون بعب الحبوب عنده واستلل على قال با قد أن احدى القضاؤ استطاع أحد الخموم أن يحصل من جمع الجواء المقيدين في قم الخطوط يجدول الحكة المؤومة أمامها المسوى على ظار يرامتشارية عنى إذا ما التدب المحمولة السعى اضطراك تقدم تقريه بما يخق مع الزاي الاعتشاري

ولكن اللجنة رأت أن الحالة التي يشمير إليها حضرة العضو المحتم نادرة الحصول جدا وفضالا عن ذلك فإن المشروع الخساس بإدخال تعسد بلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصيل الطالت من الباب السابع من الكافب إذرل مرسانون المرافقات تعديلاً يمثق ورغبة حضرة العضو المحتمد المحت

" إذا كان الخصيص بالذين ولهم حرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدقولهم على ذلك من المحكة .

وفيا هذا هـذه الحالة تغتار الحكة الخبراء من بين المقبولين لعصل أهل الخبرة مالم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم؟ ".

Y — Veعظ بعض حضرات الأعضاء أن المشروع في المادة الناسعة للمطالحة المشاورية في المادة في المساورية الناسعة في المساورية الناسعة في المساورية الناسية المادر بحواسه من المحدوث المناسعة في المساورية والمناسعة في المساورية في المساورية في المساورية المادة المساورية المساورية المساورية في المساورية المساورية في المساورية المساورية في المساورية في المساورية في المساورية المساورية في المساورية في

ولكن الأظبيه لم ترالأخذ بهذا الرأى لأن القانون للمعول به الآن يحوى نصاكتص المسافة التاسعة من المشروع ولكن ليس به حق الخبير في التظفر طالتشريع المسافة على المواقعة المسافة المسافقة المساف

وقد تساقش حضرات الأحضاء طويلا في مدلول المسادة السادمة والعثرين مع علائمة بالمسادمة والناسعة من المشروع وميلة تأمير ذلك على الخياء القيدين الآن بجداول العالم واتهى الرأى بحضور حضرنا مندون وزارة الحقافية لى أن المسادة السادمة والعشرين تقوم بالنسبة مثم تتمام المربوط المنصوص ضيا في المسادة الرابعة لأن لهم حقا مكتسبا لإيمكل المساس به وأن المسادة التاسعة تنص على حالة المحو الإداري الأمباب تطواً.

فى المستقبل وتطبق على الخبراء جميعا وأن الخبراء المقيدون فى قسم الخطوط الآن يستمرون فى عملهم ولا يؤدون امتحانا .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع بالتعديلات التي أدخلتها عليه انصلت باللجنة الاستشارية التشريعية طبقا لنص المسادة ٩٠ من الدستور والمسادة ٤١ من قانون النظام الداخل البيانال . وقد أقرت هذه اللجنة جميع التعديلات التي اقترحت غير أنها هي الاكرى أجرت تغييرا في صبغ بعض المواد ينحصر ما ما ما .

۱ — استبدات عبارة "عبلس التأديب" الواردة في نهاية الفقرة الثالثة من المادة التأسيم من المادة التأسيم معقدة بهيئة مجلس تأديب" و — استبدات عبارة "وله أن يحضر بنفسه أو مستعينا مجام المؤاذ ألم يعضر بنفسه أو مستعينا عجام المؤاذ ألم يعضر بأما يحضر بنفسة أولى غيثه ". ألواردة في القدرة الأخيرة من بحضوره فإذا ألم يحضر بنفسة أو لم يوكل عنه عامها جازا الحكم في هيئته ". " وإضافة بهاد كلمة "اس» وإضافة عبارة " أو بإلمقافه بعد كلمة "اس» وإضافة عبارة " أو بإلمقافه بعد كلمة "المستثناف"، وذلك في فيئته المالذة والمرتبر ن" .

إلى استبدال عبارة "وكل قوار نهائى يصدر "بكلمة" أو "وعبارة"
 هاتين الحالتين "بعبارة" هذه "الحالة" وذلك فى المادة الرابعة والعشرين".

ولما كان هذا التغير في هذه المواد لا يؤثر على الفكرة التي قصلتها هذه اللجنة من إجراء التعديل فإنها توافق عليه كله .

ولهذا أفرت اللجنة مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة لهذا وهي تتشرف بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء الموافقة على رأيها ما

رئيس اللجنة أحمد طلعت

> مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية كما أقرته بلنة الحقانية بجلس الشيوخ

> > نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب الفانون الآتى نصه وقد صدّقنا طيه وأصدرناه :

الباب الأول في جدول الخبراء

يكون فى كل محكمة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للحبراء المقبولين أمامها .

المادة الثانية الماد

تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكة مر_ عاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه اللجنة فى عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النائب العمومى أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكـــة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

كادة الثالثة

يشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب الموادالتي قد يطلب منهم إبداء راجهونها .وتحدد الجمعة العمومية بحكة الاستئناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراء على ثلاثين فى كل محكمة ابتدائية وعشرين فى محكة استثناف مصر وخمسة عشر فى محكة استثناف أسيوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه فى جدول الخبراء : أولا — أن يكون مصريا .

قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيــد الأجانب فى جدول الخبراء بشرط أن يكونوا ملمين باللغة العربية. وأن يتعهدوا كناية بخضوعهم لجميع الأحكام المقررة أو التى ستقرر بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية . فإذا لم يذعنوا بعدنذ

لأى حكم من تلك الأحكام أو لأى قرآر يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام بحبية أنهم أجانب شطبت أسماؤهم نهائيا من الجدول بمعرفة لجنة الخبراء . تانيا ــــ ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جنائية أو صسدرت عليه أحكام

ثالثا — أن تثبت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا ــــ أن يكون حاصلا عل دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تعتبرها اللجنة ممادلة لهـــا تنل على أن الطالب حائز للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه .

ويشترط زيادة على ماتقدم أن يؤدى طالب القيد في قسم الحبراء في الحطوط استمانا أمام المجنة لتتحقق من كفاءته

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا — أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقرالمحكمة .

المادة الخامسة

لايجوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم حد .

ومع ذلك يجوز مخبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف وإحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في فائرتها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدّم لرئيس اللجنة كتابيا يمين فيــه الفسم الذى يئتمس الالتحاق به ، و مرفق به الأوراق التى تؤيد طلبه والمراجع التى يستند علمها فى بيان مؤهلاته الفنية .

وللحنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السامعة

عند خلق محل في الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه في الجريدة الرسمية ويحدّد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يمب على الخبير الذى قبسل طلبه أن يطف اليمن أمام رئيس محكة الاستئناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدّى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تعيد الجمنة النظر فى جدول الخبراء مرة على الأقل فى كل سسنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفوها لقيد الاسم و يكون هــــذا القرار مشتملا على الأسباب التي بنى طيها و يعلن تلخبير .

وتخبير الذي عى اسمعه أن يتظام من قرار المجنسة فى مدى العشرة الأيام التالبــة لتاريخ إملانه بتقرير يحرر فى قلم كتاب عكمة الاســـثناف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال .

والجمنة بالاشتراك مع تاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تسبيمها الجمعية المعومية منو يا تتولى الفصل عل وجه السرعة فى هذا التظلم بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدوه يكون مشتملا على الأسباب التي بني طهها و يعترنهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

وببلغ هذا القرار للجهات الفضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع محو الاسم من قيده صرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذى بنى عليه محو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

لا يحوز لموظفى الحكومة أو مجالس المديرات أو المجالس البلدية دادامو! فى الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فأعمال أخبرة التى تنطلب معلومات خاصة يحوز للحكة أنس تكلف بها الموظفين الحاصلين عل خلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم وفيساؤهم بلناك .

ولوز يرالحقانية بالاتفاق معالوز يرالمختص أن يعين بقرار موظفى المصالح الفنة المعفون من هذا الشرط الأخر .

المادة الحادية عشرة

يحوز إصدار مرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الحيراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفيز في بينيون لهذا الغرض بقرار من وزير الحقائية ويخلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هدذا القانون .

الباب الثانى فى أتعاب الخـــبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المــادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فى المواد المــدنية والتجارية تراعى الفواعد الآتية . فيقدّر للخبير :

من مائة قرش إلى ثاثمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
 عن مائة قرش إلى ثاثمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمنافشة

س عن قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليــوم الواحد
 ست ساعات

خمسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

نمسين قرشا مقابل إيداع التقرير .

 ج من مائة قرش إلى مائتى قرش عن يوم الممل فى حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليما فى قلم الكتاب .

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذى قام به

كما يجوز أن تقدّر فخير أتعاب إضافية بسبب أهمية التزاع وطبيعته . ومصار ف الخبير — ألى يجب بيانها بالقضيل ولمرافق المستندات المؤونة لم عقدر سنقلة عن الإتعاب وجهوز أن يستبعد منها كل ملغ صرف بنير مقتض بلا تقبل الميالغ الملافقة للسامين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

للحكة أن تمرم الخبير من أتعـابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقريره لعيب فى شكله أوقضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأنعاب والمصاريف قد دفعت جاز للحكلة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكماله بلا أجرجديد .

و يكونُ قرارها في ذلك كله نهائيا .

المادة الرابعة عثبرة

على الحبراء المقيدة إسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التي يكلفون بها في الفضايا المعفاة من الرسوم الفضائية . غير أن لهم الرجوع باتعابهم على

الحصم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

البــاب الشــالث فى تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها.

المادة السادسة عشرة

يضع القساضى الجنزئى أو رئيس الدائرة تقويراً فى نهاية كل شهر عن كل خبير حصــــل انتدابه وكيفية تأدية ماموريته وتودع التقارير بتلفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عنــــد إعادة النظر فى الجدول طبقا للـــادة الناسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام فى مواد الجنح والجنإيات ويحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون كل خير مقيد اسمه في الجلول أبي من غير سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطأ خطأ جسها في محله .

وتطبق أحكام هذه المــادة أيضــا فى حالة ما إذا عين الخبير من ميئة قضائية أو نظامية غيرالمحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الحبر كل شكوى تقدّم ضده سواء من المحكة التى ندبته أم من النياية العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة فى ميعاد عشرة أيام .

ولرئيس المحكة بعد الاطلاع على رد الخبير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشار ين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو يامر بإحالته على لجنة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس تاديب .

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الجبير , ﴿

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحو اسم الحير أو بإبقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخرأو أن يباشرعمله أمام تلك الجهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى الحكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا الفانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاضمين فى المسائل المتعلقة بأعمال الخبرة للذكورة لنظام الثاديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تأديبية برتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها سلنها القاضي الذي تبينها لوز يرالحقانية .

الباب الرابع

أحكام وقنية

المادة السادسة والعشرون

الخيراء المقيدون فى جداول المحاكم وقت نشرهــذا القانون يستمرون فى عملهم ولو كان عددم زائدًا عن المقرر لكل محكة . ولا يعبر أحد فى المحال التى تخلوما دام عدد الخيراء المقيدين فى كل قسم يزيد على الحــد الأقصى المقرر .

فير أنه يجبء على الخير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد إن يستمر فيــه و يكون ذلك بطلب يقدّم إلى رئيس المحكة في معاد شهر من تاريخ نشر هــذا القانون . فان لم يفعل قامت الجمنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المادة السابعة والعشرون

يلغى القانون رقم 1 لســنة ١٩٠٩ والقانون رقم 1 لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الاهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على و زير الحقانية تنفيذ هذا الفانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية

نامر بارس يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة . "

صلرفی

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التاديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل اللتهم الموجهة إليه بمخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

والخبيران يوكل عنه محاميا أو يستمين مجام ويجوز دائمًا نجلس التاديب أن يأسر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنـــه محاميا جاز الحكم ف غيثه .

المادة الحمادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ -- التوبيخ .

٧ ــــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ ــ محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

لا تجوز المعارضة فىالفرارات الغيابية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الابتدائية .

وللحبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إنا صدرت بمحو اسمه من الجدول أو بإيقافه .

و برفع الاستثناف بتقريريجور بقام كتاب المحكة الابتدائية فيظرف العشرة الأيام التسالية لإعلان القرار بخطاب موصى عليسه بعلم الوصول وينظر عل وحه السرعة .

وقرارات مجلس التاديب بالمحاكم الاستثنافية نهائية ما لم تصدر فى ضية الخبير فيجوزله عندئذ المعارضة فيها بتقرير يحرر بقلم كتاب محكة الاستثناف فى ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر ·

المادة الثالثة والعشرون

لا مجوز تقبير الذى استأتف القرار الصادر بحو اسمه أو بإيفانه أن بياشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل فى الاستثناف. أو أن تكون مدةالإيفاف قد انقضت . وكذلك الحال فيمن تفرر محو اسمه تطبيقا المسادة التاسمة إلى إن ثم النظر فى تظلمه .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقزه مجلس النؤاب كما هو

قزر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتي نصبه وقد صدّقنا عليه

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

وأصدرناه :

مفارنة بشأن مشروع قانون الخبراء أمام المحساكم الأهلية

النص الذى أقرته لحنة الحقانية بجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

قزر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصــه وقد صدّقنا عليه

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

وأصدرناه :

الباب الأؤل	الباب الأول
فى جدول الخبراء ــــــــــــــــــــــــــــــــــــ	في جدول الخبراء
المادة الأولى	المسادة الأولى
سلها .	يكون فى كل محكة من عاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها .
المادة الثانية	المادة الثانية
. الملها	تضع هذا الجدول لجنة الخبراء أمام كل محكة مر. محاكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية .
	وتشكل همند المجنة في عائم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه من مستشار تهيئه الجمعية العمومية ومن النسائب العمومي أو من ينوب عنه .
	وتشكل فى الحاكم الابتدائية من رئيس المحكة أو من يقوم مقامدومن قاض تمينه الجمعية الممدومية ومن رئيس النباية أو من ينوب عنه .
المسادة الثالثة	المسادة الثافة
. 	يشتمل جدول الجراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قديطلب منهم الماد التي المستعاد وتحدد الجمعية المدوية بحكة الاستثناف أو بالحكمة الابتدائية المدوية المحكمة الاستثناف أو بالمحكمة الابتدائية المدوية المحكمة الاستثناف المحكمة الم
•	ومع ذلك لايزيد مجوع ألحلواء على الاثين فى كل محكة ابتدائية وعشرين فى عكة استثناف مصر لرحمسة عشر فى محكة استثناف أسيوط .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقرّه مجلس التواب كما هو

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا -- أن يكون مصريا .

رعو زمع ذلك بصفة استثنائية قيد الأبانس في مبدول الخاره بشرط إن كوفرا ملمين باللغة الدرية وأن يتمهدا كالماء تضموعهم فيم الاحكام المقررة إو التي سعقرر بشأن الخارة أمام الحاكم الإطاقة. فإذا لم يضموا بمشترك لأي حكم من ثلك الاحكام أولاى قول يكون قد صدر الطبقا لمذه الأحكام يتعبدة أنهم أجانب شطبت أسماؤهم نهائيا من الجنول بمعرفة بأسفة الخبراء .

ثانيا _ ألا يكون محكوما عليه بعقوبة جناية أو صـــدرت عايه أحكام فضائية أو تأديبية ماسة بالشرف .

ثالثا — أن تثبت لياقته للعمل طبيا وأن يكون جديرا بالثقة .

رابعا ـــ أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لهـــا تدل على أن الطالب حائز للؤهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه

ويشترط زيادة على ما تقدّم أرب يؤدى طالب التيد في قسم الخبراء في الخطوط امتحانا أمام اللجنة لتتحقق من كفاءته .

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى .

خامسا ... أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر المحكة .

المادة الخامسة

لايجوز قيـــد اسم خبير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم احد .

ومع ذلك يجوز للخبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف و إحدى المحاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يحب على من يطلب قيمد اسمه بجدول الخبراء أن يقدّم (ئيس الجنمة يحكمة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية حسب الأحوال ، طلب كتابيا يعين فيه النسم الذى ينتمس الالتماق به . ورفق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي يستند عليا في بيان مؤهلاته الفنية .

والجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المبادة السابعة

عند خلوعل في الجدول يملن رئيس المجنة عن ذلك في الجريدة الرسميــة ويحدد معادا لتقديم الطلبات

النص الذى أقرته لحنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية النشريعية

المادة الرابعة

على أصلها .

المادة الخامسة

على أصلها .

المادة السادسة

يجب على من يطلب قيد اسمه بمدول الخبراء أن يقدّم ارئيس اللجمة طلبا كتابيا بعين فيه القسم الذي يشمس الالتحاق به ، ويرقق به الأوراق التي تؤيد طلبه والمراجع التي _مستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الحبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة الساحة

عنــد خلومحل فى الجدول يعلن رئيس المجنة عنــه فى الجريدة الرسمية ويحدد معادا لتقديم الطلبات .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أفزه مجلس النوّابكما هو

المادة الثامنة

يجب على الخبير الذى قبـل طلبه أن يحلف اليمين أمام رئيس محكة الاستئناف أوالمحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة

وتعتبرهذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تهيد اللجنة النظر فيجدول الجيراء مرة طى الأقل فى كل سنة وتمحو منه امركل خير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها اقتيد الامم، أو رأت أنه لم يعد أهلا الاستمرار فى تادية عمله . ويكورن همذا القرار مشتملا عل الأسباب التى بنى علها، ويعان تخير .

وللخير الذى عنى اسممـــه أن يتظلم من قرار المجنـــة فى مدى العشرة الأيام الثالية لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر فى قـــلم كتاب عحكة الاستثناف أو المحكـــة الابتدائية حسب الأحوال .

والفيسة بالانستراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تدينهما الجمية السعومية سسويا تتولى الفصل نهسائيا وعلى وجه السرعة فى هذا الطلم وذلك بصد إعلان الحبير . والقرار الذي تصدره يكون مشتملا على الأساب التي بن عليها و يعتبرنهائها حتى فى حالة عدم حضور الخميد .

ولا بمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عندخلو محل إذا تبين للجنة زوال السهب الذي بني عليه محو الاسم من الجلمول .

المادة العاشرة

لا يموز لموظفها لحكومة أو مجالس المديريات أو المجالس البلدية ماداموا فى الخدمة أن يؤدرا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فاعمال الخبرة ألتي تتطلب معلموات خاصة بجوز للمكمة أنس تكلف بها الموظفين الحاصلين عل تلك المطومات بشرط أن يصرح لهم رؤساؤهم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار فرسوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء في الخطوط لكي يهمد به إلى موظفين بمينون خصيصا لهذا النوض بقرار من وزير المقانية . ويحلف مؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من هذا الفاتون.

النص الذى أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية النشريعية

المادة الثامنة

على أصلها .

المادة التاسعة

تميد المجمنة النظر فى جدول الحبراء مرة على الأفل فى كل سنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هــذا الفرار مشتملا على الأسباب التي بنن عليها ، ويعلن للخبير .

وللخبيرالذي محى اسممه أن يتظلم من قرار المجنسة فى مدى العشرة الأيام الثالية تساريخ إعلانه بتقوير يحور فى قلم كتاب محكمة الاستثناف أو المحكمة الاستدائية حسب الأحوال .

والجمنة بالاشتراك معاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تعينهما الجمية العمومية سنو يا تنولى الفصل على وبعه السرعة فى هذا النظلم بعد إعلان الخبرير . والفرار الذي تصادر يكون مشتملا على الأسباب التي بنى طهبا ويعتبر نهائيا حتى فى حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى

ولا بمنع محو الامم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذى بنى عليه محو الاسم من الجدول .

المادة العاشرة

على أصلها .

المادة الحادية عشرة

يجوز إصدار مرسوم بأن يستبده من الجدول قسم الخبراه في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفير _ يعينون لهذا العرض بقرار من و زير الحقائية ويحلف هؤلاء الموظفونالتين المنصوص عليها في المادةالنامنة من هذا . القانون .

أصل المشروع المفدّم من الحكربة وقد أفزه مجلس النوابكماهو

الباب الثاني

في أتصاب الخسبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المــادة ٣٣٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنيـــة والتجارية يراعى القاضي القواعد الآتية . فيقدّر للخبير :

- من مائة قرش إلى ثا⁴ئة قرش عن يوم العمل بحل النزاع .
- من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة التقـــرير .
- ماثتى قرش عن يوم العـمل بالمكتب باعتبـار اليوم الواحد
 ست ساعات .
 - خسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .
 - خسین قرشا مقابل إبداع التقریر
- من مائة قرش إلى مائةى قرش عن يوم العمل في حالة ما إذا كان الخبــير غير مأذون له باستلام أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليهـــا في قلم الكتاب .
- و يحوز للقاضي إنقاص عدد الأيام أو الساعات المبينة بالكشف المقدّم من الحبير إذا كانت غير متناصبة مع العمل الذي قام به
- وللحكة أن تمنح الحبير أتعابا إضافية تقدّرها إذا رأت أن العمل الفنى الذى قام به الخبير بسبب أهمية النزاع وطبيعته يبرر منحه تلك الأتعاب.
- ومصاريف الخبير التي يجب بيانها بالتفصيل و إرفاق المستندات المؤيدة لها — تنقذ مستقلة من الأتعاب ، <u>والقاضي</u> أرس يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتض .
- ولا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين_ والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها القاضى أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

يجوز للحكة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لعيب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص بإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الاتعاب والمصاريف قددفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد

و يكون قرارها في ذلك كله نهائيا .

النص الذى أقربه لجنة الحقانية بجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية النشريعية

الباب الثانى

في أتعاب الخــبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المـــادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فى المواد المـــدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية . فيقدّر للخبير :

- ١ من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .
- ٢ -- من مائة قوش إلى ثلثائة قوش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة التقرير.
- ٣ مائتى قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
 ست ساعات .
 - على المأمورية .
 - هسین قرشا مقابل إیداع التقریر.
- من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العمل ف طالة ما إذا كان الخير غير ماذون له بنسلم أو راق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها فى قلم الكتاب .
- ويحوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .
 - كما يجوزأن تقدّر مخبيرأتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .
- ومصاريف الخير التي يجب بيانها بالتفصيل و إرفاق المستندات المؤيدة لها – تفدّر مستقلة عن الأتعاب ويجوز أن يستبعد منها كل ميلغ صرف يغير مقتض
- ولا تقبل المبالغ المسدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

المادة الثالثة عشرة

للحكة أن تحرم الحبير من أتعابه ومصار يفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لسبب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أوخطته .

وإذا كانت الإتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا .

أصل المشروع المفدّم من الحكومة وقد أقزه مجلس النوّابكما هو

المادة الرابعة عشرة

طل الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا جانا الإعمال التي يكفون جا في القضايا المعافة من الرسوم القضائية ، غير أن لهم الرجوع بأتعابهم على الخلعم إذا حكم طيسه بالمصاريف أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إحساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لأئحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عثمة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف خاص برياسة المحكة الابتدائية أو محكة الاستثناف التابع لها .

المادة السادسة عثمة

يجب طرالقاضى الجازئ أو رئيس الدائرة بالمحكة الابتدائيـــة أو بحكة الاستثناف أن يكتب تعريرا فى نهاية كل شهر عن كل خبير انتدبه وكيفية تادية مأموريته تودع بملفات الخبراه الخاصة .

وتكون جميع هــذه التقار برتحت نظر لجنة الخبراء لتكون أساسا لعملها عند إعادة النظر في الجدول طبقا للسادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبغ اليابة العمومية ما يصدرعل الجراء المقيدة أسماؤهم في الجدول من الأحكام في مواد الجلنج والجلمايات إلى المجتمة لحفظ ذلك في ملف الخمير المحكام عليه .

المادة الثامنة عشرة

يهاقب بإحدى العقوبات التادييسة المنصوص عليها في المسادة ٢٦ من هـــذا القانون كل خبيرمقيد اسمه في الجلدول إذا أبى من غيرسبب مقبول الفيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه ، أو أخطأ خطأ جميل في عمله .

وتطبق أحكام هذه المــادة أيضا فى حالة ما إذا عين الحبير مـــــــ هيئة قضائية أو نظامية غيرالحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الحبرة .

النص الذى أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

المادة الرابعة عشرة

على أصلها .

الباب الشالث في تأديب الخبراء

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لهــــ.

المادة السادسة عشرة

يضع القاضى الجنزل أو رئيس الدائرة تقريا في نهاية كل شهر عن كل خبير حصسل انتدابه وكيفية ثادية مأموريته وتودع التقارير بملفات الخيراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عنـــد إعادة النظر في الجدول طبقا للـــادة التاسعة من هذا القانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النبابة العمومية لجنة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام فى مواد الجنح والجنايات ويحفظ ذلك فى ملف الحبير المحكوم عليه .

المادة الثامنة عشرة

يعاقب براحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها في المسادة ٢٦ من هذا الفانون كل خبير مقيد اسمه في الجدول من غير سبيب مقبول النيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطا خطا جسيا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضاً في حالة ما إذا عين الحبير من هيئة قضائية أو نظامية غير الحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الحبرة .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أفرّه مجلس النوّابكما هو

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الخبير كل شكوى تقدّم ضدّه سواء من المحكمة التي ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شان وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة فى ميعاد عشرة أيام .

ويحقق رئيس المحكمة الابتدائية أورئيس محكة الاستثناف بنفسه الشكوى التي قدمت إليه أو يندب أحد الفضاة أوالمستشارين حسب الأحوال القيام بهذا التحقيق .

وله بعد ذلك على حسب الأحوال إما أن يامر بحفظ الشكوى وإما أن يوجه إنذارا للخير وإما أن يامر بإحالة الخبير إلى لجمنة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس تأديب .

المادة العشر ون

إذا أحيل الخبير إلى لجنسة الخبراء متعقدة بهيئة مجلس تاديب وجب إعلانه يقرار الاتهام الشامل النهم الموجهة اليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة المحدّدة لانعقاد مجلس التاديب بشمرة أيام على الأقل م

وببين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

ويجب على الخبير أن يحضر بنفسه أمام المجلس وله أن يستمين بجام . و إذا لم يحضر الخبير يمكم المجلس في أمره بدون سماعه .

المادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

١ ـــ التوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ ـــ محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

للدير الذي صدر قرار من مجلس التأديب بحكة ابتمائية بحو اسمه من الجلدل أن يستاف هذا القرار أمام لجنة الخبراء منطقة بهلة مجلس ناديب مجكة الاستثناف العابمة لها الحكة الابتدائية وذلك بتقرير يحرو في فلم كتاب الحكة الابتدائية في مدى المشرة الأيام التابة لإرسال إملان قرار جلس التأديب إليه بخطاب موسى عليه وينظر هذا الاستثناف على يديه السرعة.

وفرازات لحنة الحقراء إمام عكمة الاستثناف منبقدة بهيئية جلس الديب تكون نهائية

النص الذي أڤرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشار به التشريعية

المادة التاسعة عشرة

تودع فى ملف الخبيركل شكوى تقدّم ضده سواء من المحكة التي ندبته أم من النيابة الممومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

وارئيس الحكة بعد الاطلاع على رد الخير أن يحفظ الشكوى أو يمققها سواء خسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستشارين. وله بعد ذلك أن عفظ الشكوى أو بنذر الخير أو يامر بإحالته على لجنة الخيراء منعقدة بهيئة علس تأديب.

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى في ملف الخبير .

المادة العشم ون

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل النهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام ما الاقا ..

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وللمبيران بوكل عنه عاميا أو يستمين مجام ويجوز دائمًا لمجلس الثاديب ان أمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسسه أولم يوكل عنــه محاميا جاز الحمكم في غيثة .

المادة الحادبة والعشرون

على اصلها .

المسأدة الثانية وألعشهون

لا تجوز المعارضة فىالقرارات الغيابية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم الاندائمة .

وللخبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحو اسمه من الجدول او بإيمافه .

ورفع/لاستثناف بتقرير يمور بقام كاب الحبكة الابتدائية فيظرف العشرة الإيام التالية لإعلان القرار بمخطاب موصى صليمه بعلم الوصول وينظر على وجه السرعة .

وقرارات بجلس التأدب بالحاكم الاستثنافية بنائية ما لم تصدير في ضية الخبر فيجوزله عندلذ المعارضة فيها متقرم مجرد قالم كالمبرعكة الاستثقاف في ظرف عشرة ايام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكري.

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أثرّه مجلس النوّابكما هو

المسادة الثالثة والعشهون

لا يجوز للخبر الذى استأنف القرار الصــادر بمحو اسمه أن بياشر عملا من أعمال الحبرة حتى يفصل فى الاستثناف .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بحواسم الخبير أو بإيقافه ببلغ بلجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوز تشير الذي صدر قرار مجلس الناديب بمحو اسمه أو بإيقافه عن السمل أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر ولا أن يباشر عمسله أمام تلك أله عات الفضائية أو النظامية مدة إيقافه .

المادة الخامسة والعشرون

لاتطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى المتكرمة وعالس المديريات والمجالس البدية الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيعنا لهذا الفانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاصمين في المسائل المنطقة بأعمال الخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصاحة التابعين لها .

وكل غالفــة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يبلغها الفاضى الذى أثبتها لوزير الحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الخيراء المفيدون في جداول الحاكم وقت نشر هـــذا القانون يستمــرون في عملهم ولو كان صدهم زائدا عن السدد المفرر لكل محكة . ولا يعين أحــد في إلهال التي تحلو مادام عدد الخبراء المقيدين في كل قدم يزيد على الحد الاتحمى المقرور .

فير أنه يجب على الخمسير المقرر في أكثر من قسم أن يختار النسم الذي يريد أن يشتميز فيه ويكون ذلك يطلب يقدّم إلى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تؤرخ أنشر يسابدا الفاتون . فإن لم يقعل قاست اللجنة تتحديد الفيم الذي يجب أن يقصر عمله فيهم.

النص الذى أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

المادة الثالثة والعشرون

لا يجوز تغيير الذى استأنف القرار الصادر بمحواسمه أو بإيفافه أن بباشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستثناف. أو أن تكون مدة الإيفاف قد انقضت. وكذلك الحال فيمن تفرر عواسمه تطبيقا للمادة التاسعة إلى أن يُر النظر في تظلمه.

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمحواسم الخير أو بإيقافه بيلغ للجهات القضائية والنظامية الأخرى ولا يجوزله في هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن باشر عمله أمام تلك الجلهات .

المادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الحيراء على موظفى الحكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون .

و يظل هؤلاء الموظفونخاضعين فىالمسائل المتعلقة بأعمالالخبرة المذكورة لنظام التأديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل غماقمة نادبيبة يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يبلغها الفاضى الذى تبينها لوزير الحقانية .

الباب الرابع أحكام وقتية

المادة السادمة والعشرون

الحبراء المقيدون في جداول المحاكم وقت نشر هــذا الغانون يستمرون في عملهم ولوكان معدهم زائدا عن المقرر لكل محكة . ولا يعرب إحد في المحال التي تمخلو ما دام عدد الحبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غيراً له يجب على الخير المقرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه ويكون ذلك بطلب يقلتم إلى رئيس المحكة في مبعاد شهر من تاريخ كشر هـ ذا القانون . فإن لم يُعمل قامت الجمنة بتحليد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

أصل المشروع المقدّم من الحكومة وقد أقره مجلس النوّاب كما هو

المادة السابعة والعشرون

يلغى القانون رقم 1 لسنة ١٩٠٩ والفانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاصان بالخبراء أمام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على وزيرالحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تثفيذه من القرارات . ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

نامر بأن يصم هذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

النص الذى أفرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ وقد وافقت عليه المجنة الاستشارية التشريعية

المادة السابعة والمشرون على أصلها .

المادة الثامنة والعشرون

على أصلها .

مدرفی

مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة ٢٦ يونيه شة ١٩٣٢

(المقرر حضرة الشيخ المحترم عبد الرحن رضا باشا) .

مفيرة صاحب المعلى أحمد على باشا (وزير الحقانيـــة) – أرجو أن ينظر المجلس مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع القانون على وجه الاستعبال ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس نظر مشروع هذا الفانون على وبعد الامتعبال. ولقد وزع على حضراتكم تفرير المجمئة واطلمتم عليه طبعا ، فهل توافقون حضراتكم على عدم للاوته ؟ (موافقة).

المقرر مشروع هذا القانون وما استهده من تعديل في قانون المرافعات و إضافة مادة جديدة إلى قانون العقو بات ميكون من خير القوانير التي أخرجت للناس إن لم يكن أحسن قانون أقره البدل لنانيا الآن لأنه ...

الرئيس ... هو من بين القوانين الحسنة وليس أحسنها .

المقرر ـــ لأنَّه صَن حسن سير العدالة ورفع مستوى الخبراء وضمن لهم حقوقهم كما ضمن حقوق المتقاضين وبمقتضاه ستول بإذن الله الشكوى التي

كنتم تسمعونها منذ خمسين سنة ، والتي ترددت في هـــذا المجلس الموقر على لسان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك .

وتمرة الشنخ التمرم اللوارمحوره ترمي باشا — العبرة بالتنفيذ . (حضر عضرة صاحب المعالى عجد حلمي عيسي باشا وزير المصارف العمومية) .

المقرر – عند ما يتلى على حضراتكم مشروع القانون مادة مادة فإنى مستعد لأن أبين لحضراتكم أوجه التعديل التي أدخلت عليه .

مُصْرِمُ الشَّنجُ الحَرْم مسن صبرى بك _ لى ملاحظات أرجمُها إلى أن تتل المواد المتعلقة بها .

> الرئيس _ ليتل مشروع القانون . تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصــه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

> الباب الأول في جدول الحسبراء

المادة الأولى

بكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للحبراء المقبولين أمامها

المادة الخامسة

لا يجوز قيد اسم خبر أمام أكثر من محكة بإحدة ولا فى أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز للخبير أن يقرر أمام محكة الاستثناف وإحدى المحــاكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

المادة السادسة

يهب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم لرئيس اللجمة طلبا كتابيا يعين فيــه القدم الذي يلتمس الالتحاق به . ويرفق به الأوراق التي تؤيد طابه والمراجع التي يستند عليها ف بيان مؤهداته الفنية .

والجنه الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

المادة السابعة

عند خلو عمل فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عنــه فى الجريدة الرسمية ، ويحدد ميعادا لتقديم الطلبات .

المادة الثامنة

يجب على الخير الذى قبـل طلبه أن يحلف اليمين أمام رئيس محكة الاستناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

المادة التاسعة

تعيد اللجنة النظر فى جدول الخبراء مرة على الأقل فى كل سنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها لفيد الاسم و يكون هــذا القرار مشتملا على الأسباب التى بنى عليها و يعلن للخبير .

وللخبير الذي محي اسمـــه أن يتظلم من قرار اللجنة فى مدى العشرة الأيام التاليـــة لتاريخ إعلانه بتقرير يحرر فى قلم كتاب محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية حسب الأحوال .

والهبنة ، بالانتزاك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تصنيمها الجمية العمومية سنويا ، تتولى الفصل عل وجه السرعة في هسأما التظلم بعد إعلان الخبير . والقرار الذي تصدده يكون مشتملا على الأصباب التي بني . عليها و يعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأحرى .

ولا يمنع عو الإسم من قبده مرة أجرى عند خلو عمل إذا تبين للجنة ذوال السبب الذي بن عليه عمو الإسم من الحدول .

المادة الثانية

تضع هـ خا الجدول باضـة الحبراء أمام كل محكمة من عماكم الاستثناف أو الهاكم الابتدائية ، وتشكل هـ خده اللجنة فى عماكم الاستثناف من رئيس الحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار تعينه الجمعية العمومية ومن النسائب العمومي أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائيــة من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

لمادة الثالثة

يشــَــمل جدول الخيراء على أقسام غنلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رأيهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء في كل قسم .

ومع ذلك لا يزيد مجموع الخبراءعلى ثلاثين فى كل محكة ابتدائيةوعشرين فى محكة استثناف مصروخمسة عشر فى محكة استثناف أسيوط .

المادة الرابعة

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا — أن يكون مصريا .

رجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأجاب في جدول الخياه بشرط أن كونوا ملمين بالله الدرية ، وأن يتمهدوا كالله يخضوعهم لحيح الاحكام المقررة ، أو التي متطور بشأن الحيارة أما الحاكم الأهليد . فإذا لم يذخوا بعدتذ لأي حكم من ظاك الأحكام أو لأى قوار يكون قد صدر تطبيقاً لهذه الأحكام مجمعة أنهم أجاب شطب أسماؤهم نهائياً من الجدول بعموقة لجثة الخيراء .

ثالثا 🗕 أن تثبت لياقته للعمل طبيا ، وأن يكون جديرا بالنقة .

رابعا ... أن يكون عاصلا على دبلومات تدراسية من الحسكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها اللجنة معادلة لهسا تدل على أن الطالب سمائز للؤهلات الفنية اللازمة للقدم الذي يطلب قيد.اسمه فيه

ويشترط زيادة على ماتقدم أنب يؤدى طالب القيد في قسم الحراء في الحطوط امتحانات أمام المجنة لتتحقق من كفأته

وتعين مواد الامتحان وشروطه بقوار وزارمى .

أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَنْ أَعْدُلُهُ عَلَا عَنَاوَا فَ ٱلْمَدِينَةِ الَّتِي بِهَا مِقْرُ الْحُكَة

المادة الثالثة عشرة

للحكمة أن تحرم الخبــير من أتعــابه و.صاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لعيب في شكله أو فضى بأن عمله نافص لإعماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم عليه بردّها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجرجديد .

و يكون قرارها في ذلك نهائيا .

المادة الرابعة عشرة

على الخيراء المقيدة أسماؤهم بالحدول أن يؤدوا مجاة الأعمال التي يكلفون جها في الفضايا المعلمة من الرسوم الفضائية . غير أن لهمرالرجوع بأصابم على الخلصم إذا حكم عليه بالمصاويف ، أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم منخزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم الفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث

فى تأديب الخبراء.

المادة الخامسة عشرة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التسابع لهـــا .

المادة السادسة عشرة

يضع الفاضى الجازئ أو رئيس الغائرة تقويرا فى جاية كل شهر عن كل خب حصل انتدابه وكيفية تادبة ماموريته وتودع التقاوير بملفات الحبراء الخاصة

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لجنة الحمنزاء عند إعادة النظر ق الجادول طبقا للمادة التاسعة من هذا الفانون .

المادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية بلحنة الخسيراء ما يصدر عليهم من الأحكام في مواد الحمد والجنابات ويتفظ ذلك ف ملف الحمير المحكم عليه .

المادة العاشرة

لا يجوز لموظفى الحكومة أو بجالس المديريات أو المجالس البلدية اداموا فى الخدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة . ومع ذلك فاعمال الخبرة التي تنطلب معلومات خاصة يجوز للحكة أن تكف جا الموظفين الحساصلين عل تلك المعلومات بشرط أن يصرح لمم روساؤهم بذلك .

ولوزيرا لحقانية بالاتفاق مع الوزير المختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المفون من هذا الشرط الأخير .

المادة الحادية عشرة

الباب الثانى ف أتعاب الخبراء

-----المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية ، فيقدر للخير :

العمل بحل النزاع .
 من مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .

 لا عن مائة قرش إلى ثلاثمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لماقشة التقرير .

 س ــ ماثتى قرش عن يوم العمــل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

خمسين قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

خمسین قرشا مقابل إیداع التقریر.

ب من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العسل ف حالة ما إذا
 كان الحير غير ماذون له بتسلم أوراق الحصوم فاضطر إلى الاطلاع عليب
 ف قلم الكتاب

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدم من الخبير إذاكانت غير متناسبة مع الغمل الذي قام به

كما يجوز أن تقدر للحبر أثماب إضافية بسهب أهمية النزاع وطبيعته . ومصاريف الخير – التي يجب بياميا بالتفصيل ولوقال المستندات المؤونة على – تقدر مستقلة عما إلاعاب وزان استبعد مها كل ملغ صرف برند وتيتني ولا تقبل المالية الشؤمة للساحين والقباس، والساحين ووقد وضعهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الانسانة بهم كانت ضرورية ،

المادة الثامنة عشرة

يماقب بإحدى العـقو بات التأديبية المنصوص عليها في المــادة ٢١ من هذا الغائون كل خبير مقيد اسمه في الجدول أبي من غير سب. مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمــل الواجبــات المفروضة طبه أو أخطأ خطأ جسيا ه. ع. د.

وتطبق أحكام هذه المــادة أبضا فى حالة ما إذا عين الخبير مـــــــ هيئة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهابية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

المادة التاسعة عشرة

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في ميعاد عشرة أيام .

وارئيس الحكمة بعد الاطلاع على رد الخير أن يحفظ الشكوى أو يحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من القضاة أو من المستداري وله بعسد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخير أو يأمر بإحالته على لجنة الخبراء منعقدة بهيئة عجلس نادب

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى فى ملف الخبير .

المادة العشرون

إذا أحيل الخبير على مجلس التاديب وجب إعلانه بقرار الاتهــام الشامل للتهم المرجمة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

ويبين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وللخبير أن يوكل عنه محاميا أو يستمين بمجام و يجوز دائمًا لمجلس التاديب أرب يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحكم فى غينه .

المحادة الحادية والعشرون

العقو بات التأديبية هي :

۰. ۱ ــ النوبيخ .

٧ ـــ الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

٣ 🗕 محو الاسم من الجدول .

المادة الثانية والعشرون

لا تجوز المعارضة في الفرارات النياسة الصادرة من مجلس التاديب بالمحاكم الابتدائية .

و ربع الإينتياني بتدير بحسور بفلم كتاب المحكمة الابتدائية في ظرف المشرة الأيام ألنائية فؤهلان الفزار تجعلب موسى علية بعلم الوصول وينظر على وجه السرعة ".

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الإستثنافية نهـائية ما لم تصدر فيقية الخبير فيجوز له عندئذ الممارضة فيها متقرير يجرر بقلم كتاب محكمة الاستثناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سائقة الذكر .

المادة الثالثة والعشرون

لايموز تخيير الذى استاف القرار الصادر بحو اسمه أد بإيفانه أن بهاشر عملا من أعمال الحابرة حتى يفصل فى الاستثباف أو أن تكون مدّة الإيقاف قد اقضت . وكذلك الحال فيمن تقرر عو اسمه تطبيقا للمادة التاسعة إلى إن يتر النظر فى تظامه .

المادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بجو اسم الخبير أو بإيقافه بيلغ للجهات القضائية والنظامية الاخرى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخر أو أن بهاشر عمله أمام تلك الجهات

المادة الخامسة والعشرون

لانتطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفي الحكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكانفون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا القانون . ويظل هؤلاء الموظفون خاصمين في المسائل المتعاقمة بإعمال الخبرة المذكورة لنظام العاديب الخاص بالمصلحة التابعين لها .

وكل مخالفة تاديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التي كلفوا بها يبافها القاضي الذي تبينها لوزيرالحقانية .

البـاب الرابع أحكام وقتية

المادة السادسة والعشرون

الخبراء المقيدون فى جداول المحماكم وقت نشر هـذا القانون بستمرون فى عملهم ولوكان مندهم زائدا من المقرر لكل محكة ولا يعين أحد فيالمحال التي تخسلوما دام عدد الخبراء المقيدين فى كل قسم بزيد على الحــد الأقصى المقرر .

غيراً تهجيب على الحبير المغرر في أكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه و يكون ذلك بطلب بقدم إلى رئيس المحكة فى مبعاد شهرمن تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قاست المجنة بمحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

المسادة السابعة والعشرون

يلنى القانون رقم 1 لسنة 1909 والقانون رقم 1 لسنة 1917 السامان و بالخبراء أهام المحاكم الأهلية .

المادة الثامنة والعشرون

على و زير الحقانية تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار ما يقتضى تنفيذه من القرارات ، ويعمل به من تاريخ نسره بالحريدة الرسمية .

وي المربين بن من المنطقة المنافقة وأن ينشر في الجويدة الرسمية وينفذكفانون من قوانين الدولة .

صدر فی

المرئب س حل توافقون حضراتكم على مشروع هذا القانون من حيث المبدأ ؟

(موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على مشروع القانون من حيث المبدأ ولنلتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة .

تليت المــادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرَر مجلس الشيوخ ومجلس النوّاب الفانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه صدرناه :

يكون فى كل محكمة من محاكم الاستثناف والحاكم الابتدائية جدول عجبراء المقبولين أمامها .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الأولى . تليت المادة الثانية وهذا نصها :

تضع همـذا الجلمول لجنة الحبراء أمام كل محكة من عماكم الاستثناف أو المحاكم الابتدائية وتشكل هذه المجنة في عاكم الاستثناف، من رئيس الحكة أو من يقوم مقامه ومن مستشار كمينه الجمية العمومية ومن الثائب العمومية أو من ينوب عنه . أو من ينوب عنه .

وتشكل فى الحاكم الابتدائيــة من رئيس المحكة أو من يقوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النيابة أو من ينوب عنه .

> الرئب س هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية . علمت الممادة الثالثة وهذا نصها :

يشتمل جدول الحبراء على أنسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء ترايهم فيها ,وتحدد الجمدةالسموسية بحكة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأنسام وعدد الحبراء ف كل قسم .

ومع ذلك لايزيد مجموع الخبراء على ثلاثين فيكل محكمة ابتدائية وعشر من في محكمة استثناف مصر وخمسة عشر في محكمة استثناف أسيوط .

مقرة الشنج المخرم مس صبرى بك _ لى ملاحظة على هذه المادة من جهة صباشا التحريرية لا من جهة الموضوع ، فقد ورد فيها ما إلى: "تشمل بعدول الخبراء على أقسام عثاقة بحسب المواد التي. قد يطلب منهم البادا رايم يا".

الواقع أن المسادة تتكلم عن أفسام مختلفة لا عن الخبراء فكلمة "منهم" الواردة في صلب المسادة لا عمل لها والتعبير بها تعبير ركبك فاقترح أن يكون النصر هكذا :

"بشتمل جدول الخبراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التى قد يطلب إبداء الرأى فيها الخ " . لأننا فى الواقع لا نتكلم عن الخبراء .

الرئيس _ هذا النصحيح لا يغير المعنى .

مفرة صاحب المعالى أحمد على اشا (وزير الحقانية) - أدى أن لا عل

مصره صاهب معاق اعمد على الساروزير الحنائية) -- ارى آل لا محل لهذا التصحيح لأن نص المسادة ليس فيه أى ليس .

هفهرة الشيخ الحترم مس مسبرى بك — وأنا أدى أن هــذا التعبير غير بيح .

مفرة صامب المعالى أحمد على باك (وزيرالحقانية) — ما هو وجه اللبس؟ أنا لا أفهم أن التعبير غير صحيح .

مقرة الشنج الخرم من صبرى بك ... من حق معاليك أن تفهم ما شئت .

مفرة صاحب المعالى أهمد على باشا (وزير الحقائية) — تقول المادة ما يأتى : وشميل جدول الخراء على أقسام يختلفة , مسب المواد التي قد يطلب منهم

إبداء راجع فيها لمل الخيّ" . فعبارة "يطلب منهم" لاتعود عل "الأقسام" وإنما تعود عل "الخبراء" . فالتعبير الوارد في المسكادة تعبير واضخ ولا ضرورة لتغييره .

لحضرة الشيخالمحترم حسنصبرى بك أن يفترج ما يساء ولكن ما يفترحه من تصحيح في هذه الممادة لا محل له لأن عبارتها صريحة وواسحة

مقرر الشخ الفرم من صرى بك — كان يمكن ألب نواق على المالت وافق على المالت ويسلم المالت ا

همرة الشيخ المخرم الشيخ صبن ^{و الى} _ رأى أن المسادة واضحة ولا حاجة إلى التغيير فيها ومرجع الضمير فى كلة ^{ود}منهم " مذكور سابقا وعلى ذلك تكون المسادة واضحة كما أشار إلى ذلك معالى وزيرالحقانية .

الرئيس ـــ هل توافقون حضراتكم على النصحيح الذى اقترحه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ؟ (أصوات : لانوانق) .

الرئيس _ وهل توافقون حضراتكم على نص المـــادة الثالثة كما هو ؟

السرئيس _ يقترر المجلس الموافقة على نص المـــادة الثالثة كما هو . تلمت المــادة الرابعة وهذا نصها :

يشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء :

أولا ـــ أن يكون مصريا .

(موافقة) .

ويجوز مع ذلك بصفة استثنائية قيد الأبناب في جدول الخيراء بشرط أن يكونوا ملمين باللغة العربية . وأن يتمهدوا كتابة بخضر وعهم لجميع الأحكام المقررة . أو التى ستقرر بالنا الخيراء أمام أهاكم إلاطبية . فإذا لم بأهموا بعدثة لأن حكم من تلك الأحكام أو لأن قرار يكون قد صفر تعليقا لمذهب الأحكام بمعية أنهم أنهاب تطبيب أماليم بالميا وبالمدون بمدة لمنظائمراء. نائيا – الا يكون عكوما عليه بقو بة جابة أو مسدوت عليه أسكام

قضائية أو تاديبية ماسة بالشرف .

ثالثا _ أن تثبت لباقته للعمل طبيا ، وأن يكون جديرا بالثقة . رابعا _ أن يكون حاصـــلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنبية تعتبرها الجنسة معادلة لهـــا تدل على أن الطالب حائز

الإهلات الفنية اللازمة للقسم الذي يطلب قيد اسمه فيه . و يتسترط زيادة عل ما تقسةم أن يؤدى طالب الفيسد فى قسم الحسراء فى الخطوط امتحانا أمام المجمنة لتتحقق من كفاءته

> وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى خامسا ـــــ أن يتخذ له محلا مختارا في المدينة التي بها مقر المحكة .

هُمْرَة الشَّخ الحَرَّم مِن صِبرى بك _ تَشْيَط الفَرَة اللَّبِهُ مَ هَـدُهُ اللَّهِ قَالَ اللَّهِ مَن هَـدُهُ المَلَّمِينَةُ اللَّهِ مَن الحَكِيمَةُ المَلَّمِينَةُ وَلَيْهُ هَدَّا اللَّهُ اللَّهُ عَدَّا اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْعُولَا اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْعُ

عفرة صاحب العلق أعمر على باشا (وزير الحقائية) — قصد بعبارة "دياروات دراسية " جميع اللهلومات على اختلاف درجائها . ولكن بلخسة الحال الشعيدة الحال الشعيدة الحال الشعيدة الحال الشعيدة الحال الديار العالمية على الفائد المائية على المنافق المنافقة على المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المن

فإذا قيدنا اللجنة الآن — ونحن فى بدء نظام جديد — بتفضيل الدبلوم العالية على الدبلومات المتوسطة ر بما أدّى ذلك إلى عدم ملء الجدول بالعدد المطلوب .

يوجد الآن كثير من الخبراء غير حاصلين على شهادات دراسية فيجب أن نراعى عند وضع القانون أن يكون النص عاما ونترك للجنة تقدير الشهادات.

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة . (موافقة).

الرئبن _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الرابعة .

تليت المـــادة الخامسة وهذا نصها :

. لا يحوز قيد اسم خبير أمام أكثر من محكة واحدة ولا في أكثر من قسم

ومع ذلك يجوز للمبيرأن يقزر أمام محكمة الاستثناف و إحدى الحساكم الابتدائية الوافعة في دائرتها .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة .

تليت المــادة السادسة وهذا نصها :

يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الخبراء أن يقدم أرئيس اللجنة طلبا كابيا يمين فيه القسم الذى يتمس الالتحاق به . ويرفق به الأوراق التى تؤيد طلبه والمراجع التى يستند عليها فى بيان مؤهلاته الفنية .

وللحنة الحبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب

الرئب ب هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرّر الحلس الموافقة على المادة السادسة .

تليت المــادة السابعة وهذا نصها :

عند خلو محل فى الجدول يعلن رئيس اللجنسة عنه فى الجديدة الرسمية ، ويحدد ميمادا لتقديم الطلبات .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس — يقرّر المجلس الموافقة على المـــادة السابعة .

تليت المادة الثامنة وهذا نصها :

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع الفضايا التي يندب فيها .

همرة الشنج المخرم عبدالله سميك بك _ إذا قلم خبير طلب أمام عكمة الاستثناف وقبل طلب وحلف اليمين ثم قدم طلبا آخر بتقريره أمام الهكمة الابتدائية فهل يكتني باليمن الأولى أو يحلف يمينا أخرى ؟

المقرر – يكتفى باليمين الأولى .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المـــادة ؟ (موافقة) .

ر مواقعة) . الرئيس _ يقرر الجلس الموافقة على المادة الثامنة .

تليت المـــادة التاسعة وهذا نصها :

تعيد اللجنة النظر فى جدول الخبراء صرة على الأقل فى كل سنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يعد حائزا للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هــذا القرار مشتملا على الأسباب التى بنى عليها ويعلن للخبير .

وتخبير الذى عى اسمه أن ينظام من قرار الجمنسة فى مدى العشرة الأيام السالية لتاريخ إعلانه بتقرير يجور فى قلم كتاب محكمة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية حسب الأحوال .

والجمية، بالاشتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تمينهما الجمعية العمومية سنويا ، تتولى الفصل على وجه السرعة فى هــذا التنظلم بعد إعلان الخبير. والقرار الذى تصدده يكون مشتملا على الأسباب التى بن عليها ويعتبر نهائيا حتى فى حالة عدم حضور الخبير.

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرىعند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الحدول .

المقرر ــــ أوجد مشروع القانون بهذه المــادة للخبير ضمانا وهو حق التظلم من قرار اللجنة وهذا الحق لم يكن مقررا له من قبل .

الرئيس _ هل تواقفون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الربُس _ يفرّر المجاس الموافقة على المسادة التاسعة .

تليت المـــادة العاشرة وهذا نصها :

لا يجوز لموظفى المحكومة أو جمالس المديرات أو المجالس البادية ما داموا في الحلمة أن يؤدرا عمل أهل الحلجة . معلومات خاصة يحسوز للحكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لمم رؤساؤهم بذلك .

ولوزير الحقانية بالاتفاق مع الوزيرالمختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقزر المجلس الموافقة على المـــادة العاشرة .

تليت المـــادة الحادية عشرة وهذا نصها :

يجوز إصــدار مرســوم بأن يستبعد من الجدول قسم الخبراء فى الخطوطُ اكى بعهد به إلى موظفين يعينون لهــــنا الغرض بقرار من وزير الحقائية . ويحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها فى المـــادة النامنة من هـــــذا

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

تليت المــادة الثانية عشرة وهذا نصها :

الرُّب سـ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة الحادية عشرة .

فى تطبيق المادة ٢٣٧ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية ، فيقدر للحبر :

١ – من مائة قرش إلى ثلثائة قرش عن يوم العمل بمحل النزاع .

٢ -- من مائة قرش إلى ثانمائة قرش عن يوم الحضور بالمحكمة لمناقشة

التي قرش عن يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد ست ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاع على المامورية .

خسین قرشا مقابل ایداع النقریر.

 من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم العبط في سالة ما إذا كان الخبير غير ماذون له بتسلم أو راق الحصوم فاضطر إلى الاطلاع طبها في قلم الكتاب .

و يجوز إنقاص عند الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من الحبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به

كما يجوز أن تقدّر تخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصار فح الحبر – اتن يجب بهانها بالتفصيل وإرافق المستندات المؤيدة لها تقدّر مستقلة عن الأتعاب . ويجوز أن يستبد منها كل ميلغ صرف بنير مقتض ولا تقبل المبالغ المدفوعة الساحين والقياسين والنساخين وغيوهم إلا في الحالة التي يرى فيها أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .

(حضر حضرة صاحب السعادة مجود فهمي القيسي باشا وزير الداخلة).

مقرة الشيخ الخرام ثمر ضمى النامؤري بالشا ــ الملاحظة على أصاب الميراء، فإذا دفعت دعوى المام الحكة الميزية وكانت فيدتها ، ه و المؤرض ويعين فيها خيير كتب عضرا أو التين أو الأثاث ، ولم يشتغل في اليوم الأثما اكثر من سامة أو سامتين ، ثم جاء في اليوم الثاني وضح المحضر وأوجأ العمل لسبب ما إلى اليوم الثانث ، وهمكنا ، فإذا فقرت أتماب المطيع في الأساس الوارد في مذة المماكذة ، فقد تزيد الإنماب عن قيمة المنحوى .

الرئيس _ يراعى في التقدير طبعا عمل الخبير .

مقرة الشيخ الخرم محمد فهمي الفاضوري باشا — أدى أن يراعى عند تقدير الأتعاب قيمة الدعوى .

هفرة صاحب المعالى أمحد على باشا (و زير الحقانية) — تراعى عادة عند تقدر أتعاب الخبير فيمة الدعوى وأهميتها وعمل الخبير وهذا يجب أن يترك أمره للقاضى .

اضرب لحضراتكم مالا : قضية قيمتها خمسة جنيهات يجوزأن تكون كيدية فمثل هـــذه الفضية قد يشتغل فيها الخير أكثر ممـــا يشتغل فى قضية أخرى قيمتها مائة جنيه .

فنى هذه الحالة تقدّر الأنعاب بحسب عمل الخبيروأهمية الدعوى . والغرض من النص على الأتعاب فى المسادة هو ان ترسم خطـــة للقاضى يسترشد بها عند التقدير .

عَصْرة السَّمِّ الحَرْم مُحْرَضِهِي الناصُورِي باشاً _ ولكن الفانون حدّد الاتماب فليس للقاضي أن يقدّر أقل منها مع أن الواجب يقضي أن تراعي مصلحة المنقاضين .

مقهرة مساهب المعالى أعمد على باشكا (وزير الحفائية) ـــ بيب أن تقدّو إنماب الخير بحسب عملة ومقدار الجهود الذى بذله فيه وأذكر أن مرب إسباب وضع هذا المشروع الشكوى التي ارتفعت من جانب الخبراء بسبب قلة أنمايهم ولهذا رضب كثير من ذوى الكفاءات عن هذه المهة .

فالواجب أن تراعى مصلحة الحبراء كما تراعى مصلحة المتقاضين .

مقدرة الشيخ الخراج، محمد قرحي الناصوري باشا — حل يصبح أن يشتغل غلير ساعتين في اليزم فيتقاضي من أجل ذلك مائة إلى المثالة قرش ؟

مفرة سامي المهافي أجمع على بائناً (وذير الجفائيسة). – الهل الذي شير إله حضرة الشنخ الحترم الناضوري بإشا لا يمنع مطلقاً من وضير قاعدة نامة يسترشد بها الفاف يصد النقدير.

فإذا سلمنا جدلا بوجود عشرين قضيــة قيمة كل منها لا تتجاوز خمسة جنيهات فيلينى ألا يكون هذا سببا فى عدم النص على الأتعاب ، ومع ذلك فإن أمثال هذه القضايا الصغيرة قل ما يدعو الحال فيها إلى تعيين خبراء .

مقرة الشيخ الحرم محد فهى الناضورى بلشا ... عدد الفضايا الجزئية أكثر من عدد الفضايا الكلية .

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وزير الحقانية)— ولكن ليست كل هذه القضايا الجذرية يعين فيها خبراء .

> الرئب س ـ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

عقيرة الشيخ الحترم محمد فهي النامنوري باشا _ أنا لا أوافق •

الرئيس _ يقرّر الحِلس الموافقة على المـــادة الثانية عشرة .

تليت المـــادة الثالثة عشرة وهذا نصها :

للحكة أن تحرم الخبير من أتعـابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لعيب فى شكله أو قضى إن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للحكمة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجر جديد

و یکون قرارها فی ذلك کله نهائیا .

عصّرة السّبخ الفرّم الدكنور أعمد ضمى الرسيد بلّه — أجاذ مشروع الفانون في المسادة الرابعة قبول الأجانب خراء بصفة استثنائيسة وبشروط يجب أن تنوافر فيهم .

ونص فى المــادة الثالثــة عشرة على أنه إذا ألفى تقرير لخبير جاز للمحكمة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها .

فإذا لم يقبل الخبير هذا الحكم

المقرر — هو خاضع لأحكام هذا القانون بمقتضى المــادة الرابعــة التي أشار إليها حضرة الشيخ المحترم .

مقيرة الشنخ الفرم الدكنور أحمد فريمى الرشيد بك — أنا أفهم أن الأجني لايخضع لحكم الحاكم الأطلة .

المقرر – إذا لم يقبل الحبيرالأجنبي الحضوع لجميع أحكام هذا القانون بشطب اسمه .

حضرة الشيخ الحرّم الدكور المحرضي الرشيد بك – للسكة حداً الحق ولكن الخير الأجنبي الا ينضع لمتح القاضى الأهل بحبة أز... عذا متعلق بالنظام العام، وأن أسكام أتّعا كم الأهلية لاتسرى عليه . لليت المادة الخامسة عشرة وهذا نصها :

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكة التابع لها .

الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على المادة الخامسة عشرة .

تليت المادة السادسة عشرة وهذا نصها :

يضع القاضى الجنرئى أو رئيس الدائرة تفريرا فى نهاية كل شهر عن كل خير حصل انتدابه وكيفية تادية مأموريت. وتودع التقارير بلفات الخبراء الخاصة .

وتكون جميع هــذه التقار برأساسا لعمل لحنة الحبراء عند إعادة النظر في الحدول طبقا للمادة التاسعة من هذا القانون

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرر الجلس الموافقة على المادة السادسة عشرة .

تليت المــادة السابعة عشرة وهذا نصها :

تبلغ النيابة العمومية لجنة الحبراء ما يصدر عليهم من الأحكام فى مواد الجمنع والجنايات ويمحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكوم عليه .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة السابعة عشرة . .

تليت المادة الثامنة عشرة وهذا نصها :

يعاف بإحدى العقوبات التاديبة المنصوص عليما في المادة ٢٦ من هذا الفانون كل خير مقيد اسمه في الجدول أبي من غير سهب مقبول الفيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليمه أو الحظا خطا جسها ذ عالم .

وتطبق أحكام هذه المسادة أيضا فى حالة ما إذا ءرن الحبير من هيئة قضائية أو نظامية غيرالمحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الخبرة .

> الرئيس مد هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة الثامنة عشرة .

حضرة صاحب المعاق محمرعلمي عبسى باشا (وزير المعارف العمومية) — إذا لم يخضع لهذا القانون يشطب اسمه .

مضرة الشنخ المخرم أهمد رشدى – نفوض أنه شطب اسمه وانهى . إنما نقطة البحث التي نحن بصدها هى : هل ثبق المحكة الأهلية عنصة بنظر الذارع الذى أمامها فيا يتعانى بتقدير الانعاب أو ينتهى اختصاصها بجود الشطب ؟

الرئيس - يريد حضرة الشيخ المحتم أرب يقول إنه عارض بعد أن شطب اسمه ؟

حِصْرة الشّخ الحَرْم مُحمد رسُدى —لفوض أنه عارض في أمر التقدير فهل الحكة الأهلية هي التي تنظر في هذه المعارضة ؟

المقرر ــ نعم تنظرها إذ المــادة تشترط إذعانه لحكم المحكمة الأهلية .

عقيرة الشيخ الحترم الدكنور أعمد فهمى الرشيد بك _ أفهم أنه إذا لم يقبل الحكم فنى استطاعته أن يلجأ للحكة المختلطة لتنظر في تقدير أنعابه .

مفرة السنخ الحرم أحمد طلعت باسًا — نص هذه المسادة منقول عن النص الموجود فى لائحة الخابراء الحالية ولم نسمع عن إشكال من هذا القبيل.

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة الثالثة عشرة .

تليت المــادة الرابعة عشرة وهذا نصها :

على الحيراء المقيدة أسماؤهم بالحدول أن يؤدرا مجانا الإعمال التي يكفون بها في الفضايا المعانة من الرسوم الفضائية. فيرأن لمم الرجوع بأنمابهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاويف ، أو على الشخص المعنى إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكةطبقا لأحكام لائحة الرسوم الفضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرد الحياس الموافقة على المادة الرابعة عشرة .

تليت المـــادة التاسعة عشرة وهذا نصها :

تودع فى ملف الخبير كل شكوى تقدم ضده سواء من المحكمة التى ندبته أم من النيابة العمومية أم من كل ذى شأن وترسل له صورتها .

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة فى ميعاد عشرة أيام .

وارئيس المحكة بعد الاطلاع على رد الحيران يحفظ السكوى أو يحققها سواء نفسه أو بمن يتابه من الفضاة أو من المستشارين، وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخبير أو يامر بإحالته على لجنة الخبراء متعقدة بهيئة عجلس ناديب

وَفَى كُلُّ الْإَحْوَالُ تُودِعُ نَتِيجَةُ الشَّكُوى فَى مُلْفُ الْحَبِيرُ .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة الناسعة عشرة . تليت المــادة العشرون وهذا نصها :

إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهـــام الشامل للتهم المرجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وببين في الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وللذيو إن يوكل عنه محاميا أو يستعين بحام ويجوز دائمًا لمجلس التأديب إن ياس بحضوره فإذا لم يحضر بنفســـه أو لم يوكل عنه محاميا جاز الحسكم فى غينه

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يتمزر المجلس الموافقة على الما دة العشرين. تليت المادة الحادية والعشرون وهذا نصها :

العقو بات التأديبية هي :

التوبيخ .
 الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .

عو الاسم من الحدول .

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقترر المجلس الموافقة على المسادة الحادية والعشرين . تلبت المسادة الثانية والعشرون وهذا نصها :

لا تجوزالمارضة في القرارات الغيابية العبادرة من مجلس التأديب بالحما كم الابتدائية :

وللخبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحواسمه من الجدول أو بإيقافه

ويرفع الاستئناف بتقرير يحور بقلم تخاب المحكة الابتدائيــة فى ظوف المشرة الآيام النالية لإعملان الفرار بخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر عاروجه السرعة .

وقرارات مجلس التأديب بالمحاكم الاستثنافية نهسائية ما لم تصدر فى غيبة الخمير فيجوز له عندنذ الممارضة فيها بتقرير يحرو بقلم كتاب محكمة الاستثناف فى ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المـــادة الثانية والعشرين .

تليت المــادة الثالثة والعشرون وهذا نصها :

لا يحوز قدير الذي استاف القرار الصادر بحواسمه أو بإيقافه أن بياشر عملا من أعمال الخبرة حتى يفصل في الاستثناف أو أن تكون مدة الإيقاف قداقضت . وكذلك الحال فيمن تقرر عو اسمسه تطبيقا للمادة الناسمة إلى أن يتر النظر في نظلمه .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

(مواهه) . الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الثالثة والعشرين .

تليت المـــادة الرابعة والعشرون وهذا نصها :

كل قرار يصدر بمحر اسم الخبير أو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الاخرى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخر أو أن بهاشر عمله أمام تلك الجمهات .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة).

الرئيس ... يقترر المجلس الموافقة على المادة الرابعة والعشرين .

تليت المـــادة الخامسة والعشرون وهذا نصما :

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى المنكومة وجالس المديرات والمجالس البلامة الذين يكافون بأعمال الخبرة تطبيقا لهذا الفانون. و يظل هؤلاء الموظفون خاضمين في المسائل المتعلقة بإعمال الحبرة لمذكرور لنظام التأديب الخاص بالمصاحقة العامين لها .

وكل مخالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمورية التى كلفوا بها يبلغها القاضى الذى تينها لوزير الحقانية .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المــادة ؟ (موافقة).

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة الخامسة والعشرين . تليت المــادة السادسة والعشرون وهذا نصها :

اخبراء المقيدون فى جداول المحاكم وقت نشرهذا القانون يستمرون فى عملهم ولوكان مندهم زائدًا عن المقرر لكل محكة . ولا يعين أحد فى المحال التىتخلوما دام عدد الخبراء المقيدين فى كل قسم يزيد علىالحد الأقصىالمقرد .

غير أنه يجب على الخيير المقرر في اكثر من قسم أن يختار القسم الذي يريد أن يستمر فيه و يكون ذلك بطلب يقلم إلى رئيس المحكة في مباد شهر من تاريخ نشر هذا القانون ، فإن لم يفعل قاست اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مقرة الشخ الفرّم ميهب روس بك .. قبل أن ابدى ملاحظى على مذا المدى مداحظى على ملاحظى الما المدادة المدا

مقرة الشيخ الحترم عبد لطيم الببلى بك ـــ لننتظر حتى نرى نتيجة هذه لتجربة .

عَصْرة السَّنج المحترم مبيب دوس بلك - تنصب ملاحظتي أصلا على الأثر العملي لمشروع هذا الفانون .

تمن الممادة الناسمة من أن الجمة تبعد النظر في جدول الخبراء مرة على الركائل في كل من عد خال المدورط اللازم توافر في وكل في عد المؤلف المنافرة على المنافرة على المنافرة على أن الخبراء المقيدين في جداول الحاكم كرة في مبداول الحاكم عكمة .

وزائدا عن المفرول كل عكمة .

نهل هذا هو القيد الوحيد الذي أويد أن يلص عليه في الأحكام الوقتية؟ أى أن اللجنة عند المراجعة السنوية لجداول الحبراء تعليق المساحة التاسعة حق على الخيراء المقيدين الآن في الجداول بأن تعجو اسم غير الحاصلين عل ويغونات دواسية :

مفرة صاحب المعالى أحمد على ماشا (وزيرا طفائية) عدلا.

مشرة الشنج الحرم مييب روس بك – نريد أن نتين الأمر . تقول المسادة الناسعة إن كل خير لم بعد حائزا المشروط اللازم توافرها لقيد الاسم ستيحو الجينة اسمه عند المراجعة السنوية

مقرة الشيخ المخرم هبر ُلحليم البلي بك — أوجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أن هذا الحبير مقيد اسمه فعلا في الجلدول .

همرة الشيخ المخرم هيهب دوس بلك — تنص المساحة التاسعة على عو الام من غير تفريق بين الحائزين للشروط الواجب توافرها وغير الحائزين لها ومن ضخوهذه الشروط أن يكون الخبير حاصلا على دبلوم دواصية .

ونصت المــادة السادمة والعشرون على أن الخبراء المقيدين فى جداول المحاكم وقت نشر هـــذا القانون يستمرون فى عملهم ولوكان عددهم يزيد عن المقرر .

فإذا كان العدد زائدًا عن المقرر وكان بعضهم غير حائز للشروط الواجب توافرها فماذا يكون العمل ؟

مقرة الشنج الحرم أحمد لهلعت باسًا — يبقى اسمه مقيدا فى الجلول لأنه صاحب حق مكتسب .

مفهرة ساهب العلق أمحمد على باشكا (وزير الحقائية) — المراد من المدادة السادمة والعشرين هو الاحتفاظ بالحبق المكتبسب مخيراء القبيني الارب في جدال الخيراء في أهاكم على اختلافها لأنما أردنا بمدروع هذا القانون أن يسرى على المستقبل كالمتبح في جميع القوانين، فالانتخاص فيد الحاصلين على دبلومات تنى أسماؤهم عقياة في جداول الخيراء بمكم حقهم المكتسب.

إما المجنة التي أشار إليها مشروع القانون في مادته التاسعة فماموريتها إنها تهيد النظر في جداول الخبراء في كل سنة . فتنظر مثلا في حالة شخص مرض وتغيب كثيرا ولا يرجى شفاؤه فني هذه الحالة

حضرة الشيخ المخرم حبيب دوس بله _ إذن أن نرى تنفيذ هذا القانون إلا بسدعمر طويل لانبلغه لأن جداول الخبراء مزدحمة بسدد كبير جدا منهم ، فإذا لم تخوّل الجنة حق المحو يصبح القانون سبرا على ووق .

مفرة صاهب المعالى أحمد على باشا (وزير الحفانية) — حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك بريد علاجا شافيا بجرعة واحدة

مقرة الشنج الخرم حبيب دوس بك — أديد علاجا سريسا حتى الايون ... لا يموت المريض .

حقرة ساعب المعالى أحمد على باشكا (وذير الحقائية) _ لا تتعبيل شفاءه حبى لا يحصل ود فعل، ولتى لا يظلم الحايراء بهذا الاتلاب الشديد يجب ان ثبق المحافره عقيدة في الجنشلي بياشرون أعمالهم تعلمتين

لقد عمت الشكوى من أعمال الحبراء وكان حضرة الشيخ المحترم حبيب دوس بك يردد هذه الشكوى وأذكر جيدا ما قاله حضرته مما لا يصح ذكره فى هذا المجلس .

عفرة الشيخ الحرم حبيب دوس بك - ولذلك أديد علاجا حاسما.

يصبحون عرضة لعالى أعمر على باشا (وزير الحقائية) — هؤلاه الخيرا، يصبحون عرضة للعائدة و إشراجهم من الجلول إذا ارتكوا ما لا على لم عمله . وعرجود هذا القانون المقصود به تحسين حالتهم المعنوية والعلمية تتربص المجان المنوط به سمراجعة الجمالول بكل شخص يرتك أية هذه وتستبعد اشمه من الجملول لأنها تستعلم المتوار أحسن من وبهذا التندج يمكن إسلال الأكفاء ذوى الذم الطاهرة على من تستبعد اسماؤه

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئين - يقزر المجلس الموافقة على المادة السادسة والعشرين.

بليت المسكدة السابعة والعشرون وهذا نصها : مادة ٢٧ — يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ ، والقانور _ رقم ١

لسنة ١٩١٧ الخاصان بالجبراء أمام المحاكم الأهلية .

الرئيس – هل ثوافقون حضراتكم على هذه المسادة ؟ (بوافقة).

الرئيس به يتر المجلس الموافقة على المادة السابعة والعشرين .

تليت المـــادة الثامنة والعشرون وهذا نصها :

مادة ٢٨ — على وزيرالحقانية تنفيذ هذا الفانون، وله إصدار مايقتضى تنفيذه من القرارات ، ويعمل به من تاريخ نسره بالجريدة الرسمية .

نامر بأن بيصم هـــذا القانون بمخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميـــة وينفذ كمقانون من قوانين الدولة .

مىلىر فى

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئب س ـ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة الثامنة والعشيرين .

مَضَرَةُ النَّبِحُ الحَرْمِ مُحَدِفْهِي الناصُورِيّ بِلسًّا — على أي أيباس تقدّر أتعاب الخبراء في الفضايا الموجودة الآن في الحاكم ؟

المقرب - إذا لم تكن الفضايا قد قدّن فيها الأتباب لغاية صدور هيذا القانون فيكون التقدير فيها على أبياس الفانون الحديد

ه**شرة النبخ الدّرم عب^{ا للو}يم ا_{لبولي} بك — اطلب إرباء أخذ الرأى على مشروع هــذا القانون حتى نتهى من المنشروعين التالين له . ثم يؤخذ الرأى على المشروعات الثلاثة ، دفعة واحدة ، لأن بعضها مرتبط ببعض.**

همرة الشبخ المحرم الووار قصيرى بك (السكزير البداساني)—الأولى أن نعلى لكل مشروع قانون حقه من الاحترام ، وإن يؤمنذ الرأى على كل واحد على حدة .

الرئيس _ يؤخذ الرأى على كل مشروع قانون على حدة .

مُصْرة السّنج العَرْم عبر الحليم الهبلى بلك —أرجو أن يؤخذ برأى المجلس ف أى الطريقتين تنبع .

الرئيس - كيف يعوض الرأى ف ذلك على المجلس ونصوص قانون النظـام الداخل للبرلمــان تفضى بأنـــ يؤخذ الرأى على كمل مشروع قانون على حدة .

مقسرة الشيخ المحترم جبر الطيم البيل بله — إن الطويقة التي أقترح الناجها الليلة يجرى عليها مجلس النواب اقتصادا لوقته .

الرئيس _ إذا أخذ الرأى على مشروعات القوانين الثلاثة دفعة واحدة قد يجدث ذلك النباسا في نتائج الاقتراع النبائى . لأنه قد يكون من بين حضرات الأعضاء من يوافق على بعضها و يعارض فى البعض الآخر ومنهم من يمتنع عن إبداء رأيه فى أحدها .

مفرة صاحب المعالى محمد سُمني بأشار رئيس بجلس الوزراء بالنيابي... لقد جرى بجلس التواب على الطريقة التي يقترحها حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك . ولم يقع التباس .

السرئيس _ لسنا ملزمين بأن نجارى مجلس النواب فيا يحيرى عليـه . وأمامنا فانون النظام الداخلى للبرلمان ظاهرة أحكامه . وهو الذي يجب أن شفنه .

ولو جمرينا على بما يجري عليه مجلس البؤاب لأصبح ذلك يبدأ . وأمكن أن يحتج علينا به في أى وقت .

حقيرة الشّغ الفرّم عبر الطيم البيلي بلك — لا ضرر في ذلك . مادامت هناك مصلحة تستدعيه .

هضرة الشمخ الخرم الشيخ صين وافى — ما جرى عليه عجلس الشهيخ من أخذ الراى عل كل مشروع قانون على حدة موافق لظاهر نص النظام الداخل فلا يذيني تغيير 4

الرئيس _ يؤخذ الرأى الآن بالنداء بالاسم على مشروع هذا الفانون. أخذ الرأى على مشروع الفانون بالنداء بالاسم فكانت التيجة كما يأتى :

عند الأصوات التي أعطيت ١٣٢ الأطلقة... ... ١٣٧ الأطلقة... ... ١٣٧ (١) المواقعون ... ١٣٧ (١) غير المواقعون ... ١٣٧ (١٢) غير المواقعون ... الثان (٢) غير المواقعون ... الثان (٢)

الرئيس _ ليبد حضرة الشيخ المحترم شفيق سـعد الله حلا به سبب امتناعه .

هقمرة الشنج المحترم سُمُنِين سعراللم ملاير — امتندت لأن مشروع هذا الفانون يميز قيد الأجانب بعبقة خبراء فى الوقت الذى تسعى فيه لإلناء الامتيازات الأجنبية .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على مشروع هــذِا القانون بأغلبية اثنين وستين صوتا من أربعة وستين .

مجلس النؤاب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ٢٧ يونيه - ١٩٢٣

نظر مجلس الشيوخ بجلسته المنعقدة فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٣ تقرير بلمنة إلحقانيية عن مشروع فإلون الحبراء أمام المحاكم الأهليــة الوادِد من مجلس التمال ململه بالصيمة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن ارسل لماليكم مع هذا مشروع الفانون كما أقزه مجلس البثيوخ ومحضر الجلسة المذكورة راجيا عرض ذلك على مجلس النواب .

> وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما مدين مجاب الشرو

القاهرة ف ٢٧ بونيه مة ١٩٣٦ عن رئيس مجلس الشيوخ

فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) •

الرئيس ــــ أرجو من حضرات أعضاء بلمنة الحقانيــة أن يحتمعوا الآن ليحثوا هذه المشروعات و يقدموا تقريرهم عنها حتى يتسنى للمجلس نظرها في هذه الجلسة.

حضرة النائب المخدم عد حسن (ويس بلنة الحقائية) ... لأهمية هذه القوابين ولارتباطها بالمسلحة العامة ، قد تتبدتها بلغة الحقائية بعد افوارها من المجلس، وقد حضرت جلمة بجلس الشيوخ وسمحيا الماقتات التي دائن مراحها ويعتنا هذه المشروعات بدئيا ، وتحن الآن على استعداد الاجتماع والنظر فيا وتقديم تقريرها إلى المسلحة والنظر فيا وتقديم المسلحة المراحك والنظر فيا وتقديم تقريرها إلى الهلس في مداد الليلة .

الرئيس حد في تواقدون على ذلك ؟

____ (موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الجقانية عن مشروع القِانون

"أحال الحلس بجلسة اليوم على لحنة الحقانية التعديلات التي أدخلها مجلس الشيوخ على مغروع القانون الخاص بالخيراء أيمام المحاكم الأهلية، وقد بحته الجلية فيهن لها أن هذه التعديلات بتقمم للىقسمين :

 ⁽١) إيام راب يك - أورز د طنان يك - احدالما إين - السيخ أحدالمه ايام زين - أحدوثين - الكثير أحدوثيني - الكثير أحد وثمن يا أم أحضل
 إين - الكثير أحد فهي المؤدي أن أحد تهمي باره بك - أبوارضين بك - الكثير أحد وبعف - أبن حين يوب الفتي - أمين اللو إذا -

مريس ره بري باشه . جافقه المنشيادي بلك و حايم فاجوم افتدى - حبيب دوس بك : حسن مجري بك . حسن مظلوم باشا . حسين واصف باشيا . الشيخ حسين والى .

الدكتورزكي مختار الجزيرى • سلطان السعدي بك • سلطان محمود بهنس بك • سلطان مجانه أواخه بك •

ساخ من بلا . السيح مد الخارة - به الحلم لليابك - السيد مه الحيد الترى - مه الرس رمنا باذا - ميد الوز البسيق بك - ميدالفرز ب مريك بين - السيح مد العيد من باشا - الموارك العيد فريد باشا - الموارك العين باشا - على المارك المنافقة على الم

ظئى ضي بآناً . الشبغ هداليمن الفرادي ، عد توفق منا بكن ، يحد وإش حفيل بك ، عد صدق باشا . البكتور بمد طاهر يك ، يجه نعي بكن بك ، يجد نعين باشيا ، معد مجود الشبغ هداليمن ، عمد تعبيد شكوي بك ، عمد اسماح الم المنظم المنظم من من المنظم من من المنظم وشيد بك ، المكتبور معطني مغوت بك . بك ، محت معرول المنتبع ، عمد تعبيد شكوي بك ، عمد اسماح المنظم المنظم المنظم من عمل من المنظم المنظم المنظم المنظم منافع المنظم ا

معترف بیادی عطیه بك ·

[.] أيجلم ذه التقاديا على . (٢) على أحد المطاوى بك -

يجد فهمى الناضورى بأشاً • (٣) شفيق سعد اقد حلابه •

أولها خاص بتعديلات لفظية تناولت المواد ٦و ٧و ٩ و ١١ و١٢ و ١٣ و ١٣ و ١٥ و ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٤ و ٢٥ و ١٥ وذك منع التكرار وزيادة فى الايضاح كما يرى من مقارنة المواد على الوجه المبين بعد .

واللجنة توافق على هذه المواد بالنص الذى أقره مجلس الشيوخ للا سباب المشار إليها .

وثانيهما خاصبتعديلات موضوعية تناولت الموادوو ١٩ و ٢٠ و ٢٢ و ٢٣

وقد تبين لجمنة أن التعديل الذي أدخل على نص المسافة به من المشروع يرمى إلى تبليغ القرار الصاهدور من لمجمة الحبراء بحو الاسم إلى الحهامة الفضائية والطالمية الأسرى ، حتى لا تبذكل الحبير الذي على اسمه من تأدية إعماله أمام على الجملت . وقال تعميل مسحكم المسادة ع٣٢ لـ المالك وافقت الجمية على هذا التعديل .

أما التعديل الذي أدخل على نص المسادة 14 فهو يرى إلى إعطاء رئيس المحكة سلطة حفظ الشكرى دون تحقيق اذاتيبنشاء تفاهتها أو أنها قائمة على غيرأساس كما يرى إلى إبداع نتيجة الشكوى فى كل الأحوال ملف الحبير الخاص به .

ومع أن هذا كان مفهوما من نص المــادة ،فان اللجنة ترى الموافقة على هذا التعديل إيضاحا للعني المقصود .

وفها يتماقى بالتعديل الذى تناول المسادة ٢٠ قفد بنى على فكرة اعطاما لخمير الحرية فى الحضور أمام بخنة الخبراء المنصدة بهيئة مجلس تأديب بنفسه أو باناية عام هنه -- الا اذا قرر مجلس التأديب حضوره شخصيا -- وذلك بدلا من النص الأصلى الذى يحتم على الخمير الحضور أمام المجلس .

أما التدبيل الذى احتل على المسافة ٣ منوس التحريل الذى احتل عن السنانة السافة المسافقة المسافقة على المنافقة عن السل ، ذلك لأن قوار الإنهاف في مساس بشرف الخير و سمعته عولمذا يحب أن يسوى في الحكم مع حالة الورالصادر عمو الامم من مكالت الورالصادر السادرة من عماكم الاستثناف على يجلس المنافقة الخير بل أجاز أم حمل المدارضة فيها إذا يكون على المدارضة فيها إذا يكون على المدارضة فيها إذا يكون على المدارضة الموارك المنافقة على المنافقة على عالم المدارضة والاستاف من على المدارضة المدارضة للمدارضة المدارضة المدارك المدارضة المدارك المدارضة المدارك المدارضة المدارك المدارضة المدارك المداركة المدارك المداركة المدارك المداركة المدا

وقد أرجب تعديل الممادة ٢٧- فيا يتعاق يتخويل الحبير حواستنتاف قرارات الايخاف عن العمل – تعديل الممادة ٣٣ تعديلا من مقتضاء أن سيجيج الفراد الإيخاف اللهى يصدر بالإيفاف نافذ المفعول من تارخ ميدوره الى أن يتميى الفصل في أمر الاستثناف أرالى أن تنتمي المند المنترة الإيفاف. لهما ذارك المجدة الموافقة على التعديلات التي أدخافها عجلس الشيوخ على مشعره القانون و معي ترجو المجلس الموافقة على الملودة للعلدة.

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون بلنة ٢٧ يونيه خة ١٩٣٢

> الرئيس — ورد كتاب من وزارة الحقانية نصه : "حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أرجو معاليكم التفضل بالمباح لحضرتي محمد محمود افتمدي مدير إدارة المحاكم الأهلية ومحمد السيد شاهين افتدى السكتير الفني لمكتبن بحضور

باها ما الاطبة وعمد الطب خاص انعادى السرجي الفتي لمحقودات القوائين باها مجلس أنها الحاس أنها العالم قادر بهذه الحقائية عن مشروعات القوائين الخاسة بالجهار الحاسم العاملة و بتعديل قانون للمرافعات الأهل فيالها للمائية والتجارية ويزاضانة اعادة جديدة إلىقانون العلوم إنتاء الأهل و يتمديل بعض أحكام المرسوم بقانون وتم 17 لسنة 1971 بانتساء محكة القض والإبرام .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

الفاهرة في ٢٧ يونية سنة ١٩٣٣

وزير الحقانية أحمد على"

فهل يأذن المجلس فى ذلك ؟ (أذن المجلس) .

(وهنا حضرحضرتا مجد محود افندی مدیر إدارة المحاكم الأهلية ومجدالسيد شاهين افندی السكزمير الفنی لمكتب معالی و زیر الحقانیة)

أشير إلى الكتاب الآتى نصه:

و حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أتشرف بأن أرفع الى معاليكم مع هــذا تفرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية .

وقد التخبتني اللجنة مقررا لهــــا أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

الفاهرة في ٢٧ يونيه سنة ١٩٣٢

رئيس اللجنة مجد حسن''

الرئيس — الكلمة لحضرة المقرر .

حضرة النائب المحترم محدحسن (المقرر) - أتلوعلى حضراتكم تقريرا للحنة : ١١)

واللجنــة توافق عل نلك .

الرئيس ــــ هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر ـــ أتلو على حضراتكم المواد التي عدلها مجلس الشيوخ .

والمادة السادسة

يهب على من يطلب قيد اسمه بجدول الحبراء أن يقدّم ترئيس اللجنة طلبا كتابيا يمين فيسه القدم الذي يتممس الالتحاق به ، و يرفق به الأوراق التي تؤ يد طلبه والمواجع التي يستند عليها في بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرر :

والمائة السابعة

عند خلو محل في الجدول يعلن رئيس المجنة عنــه في الجويدة الرسميــة ويحدد ميادا لتقديم الطلبات .'''

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقسود :

وو إلمادة التاسعة

تعبد اللمبنة النظر في حيدول الخبراء مرة على الأقمل فى كل سنة وتمحو منه اسم كل خبير لم يصد حائزا للشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هذا القرار مشتملا على الأسباب التي بني عليها ، ويعلن للمنيد .

وتشير الذي عن اسمه أن ينظلم من قرار الجنت في مدى العشرة الأيام التالية للمداريخ إعلانه بتقرير يحور في قلم كتاب محكة الاستثناف أو المسكة الانتدائية حسب الأحوال .

والفيمة بالافتراك مع قاضين أو مستشارين حسب الأحوال تعبيمها الجمعية العمومية سنو يا تنول الفصل على وبعه السرعة في هذا النظم بعد إعلان الخمسير. والفرار الذي تصدوره يكون مشتملا على الأسباب التي بن طهما ويعتبر نهائيا حتى في حالة عدم حضور الخميد.

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأخرى

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أخرى عند خلو محل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني عليه محو الاسم من الجدول ؟

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقسرر

و المادة الحادية عشرة

يجوز إصمدار مرسوم بأن يستبعد من الجلمول قسم الحجراء في الخطوط لكي يعهد به إلى موظفين يعينون فحسلة الغرض بقرار من وزير الحقائية ويحلف هؤلاء الموظفون اليمين المنصوص عليها في المادة الثامنة من همذا الفانون ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرر :

"الباب الثاني

فى أتعــاب الخــــبراء

المادة الثانية عشرة

فى تطبيق المادة ٢٣٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية تراعى الفواعد الآتية . فيقدّر للخبير :

١ من مائة قوش إلى ثلثائة قوش عز إرم العمل بمحل النزاع.

 من مائة قرش إلى ثليائة قرش عن يوم الحضور بالمحكة لمناقشة التقرير.

س ـ ماثق قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليوم الواحد
 ست ساعات .

خسين قرشا مقابل الاطلاغ على المأمورية .

حسين قرشا مقابل إيداع التقرير.

 ب من مائة قرش إلى مائي قرش بين يعيم العمل في حالة ما إذا كان الخبير غير مأذون له بتسليم أدواق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويحوز إفقاص عند الأيام والساعات المنينة بالكشف المقدّم من الخبير إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به .

كما يجوز أن تقدّر للخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصار يف الخبر التي يجب بيانها بالتفصيل و إرفاق المستنطات المؤيدة لما – تقدّر مستفلة عن الأنماب ويجوز أن يستبعد منها كل مبلغ صرف بغير مقتض ولا تقبل المبالغ الملغومة المسامين والقيامين والنساخين وغيرهم إلا فى الحالة التى يرى فيها أن الاستفائة بهم كانت ضرورية . "

الرئيس -- هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

القسرر:

و المادة الثالثة عشرة

للحكة أن تحرم الخبير من أتعابه ومصاريفه كلها أو بعضها إذا ألنى تقريره لسبب فى شكله أو قضى بأن عمله ناقص لإهماله أو خطئه .

فإذا كانت الأتعاب والمصاويف قد دفعت از للحكة الحكم عليه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أو استكاله بلا أجرجديد .

ويكون قرارها في ذلك كله نهائيا ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقسود :

"الباب الثالث في تأديب الخبراء

المنادة المامية غشوة

يكون لكل خبير مقيد اسمه في الجدول ملف بالمحكمة التابع لها " .

الرَّلِيسَ - هل توافقون على عدْه المسادّة ؟:

(موافقةً عامةً) .

المقرر :

"المادة السادسة عشرة

يضع الفساخى الجنوبى أو رئيس الدائرة تقريراً فى مهاية كل شهر عن كل خير حصــل انتدابه وكيفية تادبة مأموريته وتودع التقارير بملفات الخبراء الخاصة

وتكون جميع هــذه التقارير أساسا لعمل لجنة الخبراء عنــد إعادة النظر في الجدول طبقا للــادة التاسعة من هذا القانون ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

والمادة السابعة عشرة

تبلغ النيابة العمومية لجنسة الخبراء ما يصدر عليهم من الأحكام فى مواد الجنج والجنايات ويحفظ ذلك فى ملف الخبير المحكوم عليه . "

الرئيس — هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

والمادة الثامنة عشرة

"يعاقب بإحدى العقوبات التاديبية المنصوص عليها فى المسادة ٢١ من هذا الفانون كل خيرمقيد اسمدفى الجلدول أبي بغر سبب مقبول القيام بعمل كلف به أو أهمل الواجبات المفروضة عليه أو أخطا خطا جسيا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المنادة أيضاً في حالة ما إذا عين الخسير من هيئة قضائية أو نظامية غيرالحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمال الحبرة . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(مواققة عامة) ،

لمقرر :

المسادة التاسعة عشرة

لودع في هلفت الخبير كل شكوى تقلّم ضهدة حواء من الحكسة التي فدائة أم من النيابة العمومية أم من كل فرى شاق تؤوضل له صورتها

وطيه أن يرد على الشكوى كالجه في ميعاد غشرة أبيام .

وارئيس المحكة بعد الاطلاع على رد الخير أن يحفظ الشكوى أو بحققها سواء بنفسه أو بمن يندبه من الفضأة أو من المستشارين. وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الخير أو يامر بإحالته على لجنة الخبراء منعقدة بهيئة مجلس ناديب .

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى فى ملف الخبير . "

الرئيس – هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

المادة العشرون

إذا أحيــل الخير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشامل للتهم الموجهة إليه بخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقمل .

ويبين فى الإعلان مكان انعقاد المجلس ويومه وساعته .

وللخبير أن يوكل:منه محاميا أو يستمين مجام،ويجوز دائمًا لمجلس الناديب أن ياسم, بحضوره ، فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنــه محاميا جاز الحسكم فى غينته . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المادة الثانية والعشرون

لا تجوز المعارضة فى القرارات الغيابية الصادرة من مجلس التأديب بالمحاكم بتدائية .

وللخبير استثقافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت بمحو اسمه من الجدول أو بإيقافه .

وبرفع الاستثناف بتقريريجور بقلم كتابالحكة الابتدائية فيظوف العشرة الأيام التالية لإعلان القرار بمخطاب موصى طيــه يعلم الوصول وبنظر على وجه السرعة .

وقرارات مجلس التاديب بالهماكم الاستثنافية مهائيــة ما لم تصدو في غيبة الخبير فيغيوز له عندئذ المعارضة فيها متقر بريحرر بقلم كالمب محكمة الاستثناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .''

> الرئيس -- هل توافقون على هذه المادة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

. والمسادة الثالثة والعشرون

لا يحوز للخبيرالذى استأنف القرار الصادر بحو^{اس}مه أو بإيفائه أن يباشر عملا من أعمال الحبرة حتى يفصل فى الاستثناف. أو أن تكورب مدة الإيفاف فد انتفض. وكذلك الحال فيمن تقرر همو اسمسه تطبيقا المسادة التاسمة إلى أن يتم النظر ف تظامه ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

والمادة الرابعة والعشرون

كل قرار يصدر بمواسم الخيرأو بإيقافه يبلغ للجهات القضائية والنظامية الاُنرى ولا يجوز له فى هذه الحالة أن يطلب قيد اسمه فى جدول آخرأو أن بياشر عمله امام تلك الجمهات ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

ووالمادة الخامسة والعشرون

لا تنطبق أحكام هذا الباب الخاصة بتأديب الخبراء على موظفى الحكومة وبجالس المديريات والمجالس البلدية الذين يكلفون بإعمال الخبرة تطبيقا لهذا الفافون .

ويظل هؤلاء الموظفون خاضعين فىالمسائل المتعلقة بأعمال الحبرة المذكورة لنظام التأديب الحاص بالمصلحة التابعين لها

وكل غالفة تأديبية يرتكبها هؤلاء الموظفون أثناء مباشرة المأمو رية التى كلفوا بها يبلغها الفاضى الذى تبينها لوزير الحقانية . "

ر مواصه

المقرر : "الباب الرابع أحكام وقتية

المبادة السادسة والعشرون

الخبراء الفيدور... في جذاول المحاكم وقت تشر هذا الثانون يستمرون في عملهم ولو كان مندهم زائدا عن المقسرر لكمل محكة . ولا يعين أحد في المحال التي تفلو ما دام عند الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد عل الحسد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب علىالخير المقرر في أكثر من قسم أن يخار القسم الذى يريد أن يستمر فيــه ويكون ذلك جللب يقدّم الى رئيس المحكمة في مباد شهر من تاريخ نشر هذا القانون . فان لم يفعل قامت الجمنة تتحديد القسم الذى يجب أن يقصر عمله فيه " .

> الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟ (موافقة علمة) •

الرئيس – هل تواقعون ما أن تؤسل أخذ الرأى على هذا المشروع لحين الانتهاء من نظر باق تفار برلجمة الحقانية على أن ناخذ الرأى عليها معا ؟ (موافقة عامة) .

(١) بييان أسماء حضرات الثواب المحترمين الذين أخذت آراؤهم بالنداء بالاسم ووافقوا على مشروع قانون الخبراء أمام المحا لم الأهلية :

(۱) حضرة الثائب المحترم مجود عباسي بك ، (۲) حضرة التائب المحترم وهيب درس.بك ، (۳)حضرة الثائب المحترم أحمد رشدى ، (٤) حضرة الثائب المحترم محمد حسن ، (٥) حضرة (٩) حضرة الثائب المحتم حسن محد حسين ، (١٠) حضرة الثائب المحتم عبد السلام حدايه بك ، (١١) حضرة الثائب المحتم على حسن أحمد ، (١١) حضرة الثائب المحتمر عمد وهبه كميه بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم شحانه السيد سليم ، (١٤) حضرة النائب المحترم عبد العزيز هندى بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم محمود زكى بك ، (١٦) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك > (١٧) حضرة التائب المحترم الدكتور محمد صاطميك > (١٨) حضرة التائب المحترم اسماعيل فهمي الشلقاني بك > (١٩) حضرة النائب المحترم محمد منصور نصيريك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم عمد عزيز محمد أياظه ، (٢١) حضرة النائب المحترم محمود محمد الألهن بك ، (٢٣) حضرة النائب المحترم الراهيم دسوق أياظه ، (٢٢) حضرة النائب المحترم سلمان اسماعيل أباغه ، (٢٤) حضرة النائب المحترم فريد فخر الدين، (٢٥) حضرة النائب المحترم سلمان عمد خضر، (٢٦) حضرة النائب المحترم حسرالسيد راكد بك ، (٢٧) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (٢٨) حضرة النائب المحترم عبد المعطى حسين مصطفى بك ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد المحبيد محمود نافع ، (٣٠) حضرة النائب المحترم حسين هلال بك ، (٣١) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ، (٣٣) حضرة النائب المحترم محدل يب قوره بك ، (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده، (٣٤) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاوى ، (٣٥) حضرة النائب المحترم رضوان عبدالوها بعمد عقده ، (٣٦) حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيونى مطاوع بك ، (٣٧) حضرة النائب المخرم سعد نور ، (٣٨) حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد نوفيق رفعت باشا ، (٣٩)حضرة الثائب المحترم ابراهيم مراد أبوسعده ، (٤٠) حضرة الثائب المحترم حسن إحمد كسيبه ، (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٤٢) حضرة صاحب المالى محمد حلى عيسي باشا ، (٤٤) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنزوري ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المحيد عطيه ١٥٥٤) حضرة النائب المحترم الحاج عبدالرجمن عفيني حسن ١٦/٤٤) حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمي كريم باشا ، (٤٧) حضرة النائب المحترم السيد منصور، (٨٤) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عربك ، (٤٩) حضرة النائب المحترم مصطفر ابراهيم عمران اللواتي بك ، (٠٥) حضرة النائب المحترم عبد المنحم رسلان بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى النبتي ، (٥٦) حضرة الناب المحترم يوسف المنشاري بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم أمين الملواني ، (٤٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سلمان بيومي تصار ، (٥٥) حرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهم الشاذل، (٥٦) حضرة النائب المحترم الحد محد الشاذل (٧٥) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى رجب ، (٨٥) حضرة صاحب السعادة محد علام باشا ، (٥٩) حضرة النائب المحترم الدكتورعبد الحميد سعيد ، (٦٠) حضرة النائب المحترم محمود السيد ، (٦١) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ، (٦٢) حضرة النائب المحترم عبــد اللطيف حلمي غنام بك ، (٦٣) حضرة صاحب العزة على المسئزلامي بك ، (٦٤) حضرة النائب المحترم عبد الرمن البيل ، (٦٥) حضرة النائب المحترم عبد المعزيز عبد الليف السوفاني، (٦٢) حضرة النائب المحترم محد ذكي صالح بك، (٦٧) حضرة النائب المحترم شعبان الكائب، (٦٨) حضرة النائب المحترم النائب المحترم معان الكائب، (٦٨) حضرة النائب المحترم معان عديم معان عديم معان عديم معان عديم المحترم معان عديم المحترم المحترم معان المحترم المحترم معان المحترم المحترم معان المحترم معان المحترم معان المحترم معان المحترم الثائب المحترم ابراهيم ذكى، (٧٠) حضرة الثائب المحترم عدا الحيد البوادعي بك، (٧١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبد الواحد أبو اصماعيل ، (٧٢) حضرة الندائب المحترم ختارى الزمر بك ، (٧٧) حضرة النـائب انحترم مصطفى صدق ، (٧٤) حضرة النائب المحترم عمد على بسيونى بك ، (٧٥) حضرة النائب المحترم سيد أحمد ســيد أحمد الفط ، (٧٧) حضرة النائب المحترم فؤاد حسنين ، (٧٧) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسني، (٧٨) حضرة النائب المحترم حسن عمدا مهاعيل، (٨٠) حضرة النائب المحترم أ برسيف على كساب بك ، (٨١) حضرة النائب المحترم عمد قطب عبد الله ، (٨٢) حضرة النائب المحترم محمد سلم جابر ، (٨٢) حضرة النائب المحترم نجيب عربان بك، (٨٤) حضرة الثائب المحترم أحمد والى الجنشى ، (٨٥) حضرة الثائب المحتم الشيخ محدأ بو زيد طنقال ى ،(٨٦) حضرة الثائب المحترم عبد القوى أحمد سبد بك، (٨٧) حضرة النائب المحترم كملان محمد ذكرورى ، (٨٨) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (٨٩) حضرة النائب المحترم مصطفى عا كف بك ، (٩٠) حضرة النائب المقرم أمين عامر ، (٩١) حضرة النائب المحرم على العباسي ، (٩٢) حضرة صاحب السعادة محود فهمي الفنيسي باش ، (٩٢) حضرة النائب المحرم عبد الله لملزم بك ، (1) حضرة النائب المخرم معوض ابراهم جاد المولى بك ، (٩٥) حضرة النائب المخرم عبد المحبد سيف التصر بك ، (٩٦) حضرة النائب المحترم معطفي سيف النصر بك ، (٩٧) حضرة الثائب المحترم محمد مصلفي عمر بك ، (٩٨) حضرة الثائب المحترم الشيخ على عبد الثاصر ، (٩٩) سعادة النائب المحترم احمد جاد الرب باشا ، (٩٠) حضرة ماحب السعادة توفيق دوس باشا 🕻 (۱۰۱) حضرة الثائب المحترم اراهيم الملالى بك 🥻 (۱۰۳) حضرة النـائب المحترم لطيف نخله 🕻 (۱۰۳) حضرة النـائب المحترم ابراهيم غزالما بك ، ﴿ (١٠٤) حضرة النائب المحترم جورجي تناغو بك ، ﴿ (١٠) حضرة النـائب المحترم أجرا نجد محدّ ا عوض الحوج ، (١٠٧) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ، (١٠٨) حضرة النائب المحترم محمد حسنين مازن ، (١٠٩) حضرة النـائب المحترم السيد مصطفى محمد عبد الرحم الشريف ، . . (١١٠) حضرة النمائب المحترم الشيخ عبد العمال وضوان مرزوق الجبالي ، (١١١) حضرة النائب المحترم محمد عبد المجيد المشوادي بك ، (١١٣) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهم عبد الله بريرى ، (١١٤) حضرة النائب المعترم الشيخ ابراهم حسن (١١٢) كَ حَضْرة النائب المحترم حسن محد أحد حسين ، عمد السيد، (١١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ جمعه عمد حد يجي، (١١٦) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حامد بك ، (١١٧) حضرة الشائب المحترم فكرى الصغير ، (١٩ أَ) حضرة النَّاتِ المحترم محد طه أبو زيد . (١١٨) حضرة النائب المحترم مدنى حسن عزين ،

القانون كما صدر^(۱) ----

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٣

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصــــه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

الباب الأول في جدول لخبراء

مادة 1 — يكون فى كل محكة من محاكم الاستثناف والمحاكم الابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمامها .

مادة ب - تضع هذا الجدول لحدة النبراء أمام كل محكمة من عام الاستلفاف أو المحاكم الإنتدائية وتشكل هذه المجمنة في عاكم الاستثناف من رئيس المحكة أو من يقوم عقامه ومن مستشار تعينه الجمعية المعومية ومن النائب المعومي أو من ينوب عنه .

وتشكل فى المحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة أو من يقـــوم مقامه ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومن رئيس النبابة أو من ينوب عنه .

مادة ٣ — يشتمل جدول الحديراء على أقسام مختلفة بحسب المواد التي قد يطلب منهم إبداء رايهم فيها . وتحدد الجمعية العمومية بمحكمة الاستثناف أو بالمحكة الابتدائية هذه الأقسام وعدد الخبراء فى كل قدم .

ومع ذلك لايزيد بجموع الحبراء على ثلاثين فى كل محكة ابتدائية وعشرين فى محكة استثناف أسوط .

> مادة ٤ ـــ بشترط فيمن يقيد اسمه في جدول الخبراء . أولا ـــ أن يكون مصريا .

ويموز مع ذلك بيسمية استفائية قيد الأجاب في جلول الخاراء بشرط ال كير قوا المدين اللغة العربية وأن يتجلو اكلة بخضوعهم بها الأحكام المقاررة والن منظر بشأن الخاراء أمام الحاكم الأجلاء. وقال المحمول بعثد لأى حكم من ثلث الأحكام أو لأي قوار يكون فعصد طبيقاً لمذه الأحكام يجهدة أنهم أجهانب شطبت أسماؤهم نهائياً من المقاول معرفة خاة الخيراء

النا _ ان تثبت لياقته للممل طبيا وأن يكون جديرا بالنقة . ما ا _ أن كان إلى الا ما داران دراسة من الحكامة

رابعا _ أن يكون حاصلا على دبلومات دراسية من الحكومة المصرية أو على دبلومات أجنية تعتبرها المجنة معادلة لهـــا تمل على أن الطالب حائز الؤهلات الفنية اللازمة للقمير الذي يطلب قيداسمه فيه .

وتمين مواد الامتحان وشروطه بقرار وزارى . خامسا ــــــ أن يتخذ له محلا نختارا في المدينة التي بها مقرالمحكة .

مادة o ــ لا يحوز قيــد امم خبــير أمام أكثر مر. محكة واحدة ولا في أكثر من قسم واحد .

ومع ذلك يجوز تخبيرأن يقسور أمام محكمة الاستثناف وإحدى المحساكم الابتدائية الواقعة في دائرتها .

مادة ٣ — يجب على من يطلب قيد اسمه بجدول الحبرا أن يقدم لرئيس اللجمة طلبا كتابيا بمين فيه القسم الذى يشمس الالتحاق به ، و يرفق، به الأوراق التى تؤيد طلبه والمراجم التى يستند عليها فى بيان مؤهلاته الفنية .

وللجنة الخبراء أن تطلب معلومات إضافية قبل الفصل في الطلب .

مادة ٧ - عند خلو محل فى الجدول يعلن رئيس اللجنة عنه فى الجديدة الرسمية ويحدّد ميمادا التقديم الطلبات .

مادة A _ يجب على الخبير الذي قبل طلبه الس يحلف اليمين أمام رئيس محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية على حسب الأحوال بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

وتعتبر هذه اليمين سارية على جميع القضايا التي يندب فيها .

مادة (- تعيــد اللجنة النظر فى جدول الحبراء مرة على الأقل فى كل ســنة وتميحو منه اسم كل خير لم يعد حائزا الشروط اللازم توفرها لقيد الاسم ويكون هذا الفرار مشتملا على الأسباب التى بن عليها ويعلن تحبير .

وتخبير الذى عنى اسمسه أن يتظلم من قوار المجنسة فى مدى العشرة الأيام التاليسة اتاريخ إعلانه بتقرير يحرر فى قلم كتاب محكة الاستثناف أو المحكمة الإبتدائية حسب الأحوال .

والجنة بالاشتراك مرةاضيين أو مستشارين حسب الأحوال تسينهما الجمعية العمومية منه يا تنولى الفصل على وجه السرعة فى هذا التظلم بعد إعلاس الحبير . والقرار الذي تصدوه يكون مشتملا على الأسباب التي بني طبهبا و يعتبرنهاتيا حتى في حالة عام حضور الخبير .

ويبلغ هذا القرار للجهات القضائية والنظامية الأنعرى .

ولا يمنع محو الاسم من قيده مرة أحرى عند خلو عجل إذا تبين للجنة زوال السبب الذي بني مليه محو الاسم من الجلدول .

مادة ، ١ — لايجوز لموظفى الحكومة أو بجالس المديريات أوالمجالس البلدية ماداموا فى الحدمة أن يؤدوا عمل أهل الخبرة. ومع ذلك فاعمال الخبرة التى تنطلب معلومات خاصة يجوز للحكة أن تكلف بها الموظفين الحاصلين على تلك المعلومات بشرط أن يصرح لهم رؤماؤهم بذلك .

ولوز ير الحقانية بالاتفاق مع الوز يرالمختص أن يعين بقرار موظفي المصالح الفنية المعفون من هذا الشرط الأخير .

الباب الثانى فى أتعاب الخبراء

مادة ٢ ١ — فى تطبيق المــادة ٣٣٧ من قانون المرافعات فى المـــواد المدنية والتجارية تراعى القواعد الآتية . فيقدّر للحبير :

من مائة قرش إلى نائالة قرش عن يوم العمل بحل التراع .
 عن مائة قرش إلى الثالة قوش عن يوم الحضور بالمحكة لمنافشة
 فقد .

ماثنا قرش عرب يوم العمل بالمكتب باعتبار اليــوم الواخد
 ست ساهات .

خدون قرشا مقابل الاطلاع على المأمورية .

خسون قوشا مقابل إيداع التقرير .

 س من مائة قرش إلى مائق قرش عن يوم السمل في حاله ما إذا كان الخبير غير ماذون له بتسلم أوراق الخصوم فاضطر إلى الاطلاع عليها في قلم الكتاب .

ويجوز إنقاص عدد الأيام والساعات المبينة بالكشف المقدّم من ألحبر إذا كانت غير متناسبة مع العمل الذي قام به

كما يجوز أن تقلُّد فخبير أتعاب إضافية بسبب أهمية النزاع وطبيعته .

ومصاريف أطبير – التي يجب بيأب بالتفصيل وإرفاق المستندأت المئز ردة لها – تقدّر مستقبلة عن الإنساب ويجوز أن يستبعد منها كل ميلغ صرف بغير مقتض ولا تحميل المبالغ للمدفوعة للساحين والفياسين والفياسين وغيميع إلا في الحالة التي يرى فهها أن الإمصافة بهم كانت ضرورية ..

مادة ٣ ١ — المحكة أن تحوم الخبير من أتعابه ومصار يفه كلها أو بعضها إذا ألغى تقريره لغيب فى شكله أو قضى بأن هملة ناقص لإهماله أو عطاة.

فإذا كانت الأتعاب والمصاريف قد دفعت جاز للمحكمة الحكم طيه بردها أو تكليفه بإعادة العمل أواستكماله بلا أجرجديد .

و یکون قرارها فی ذلك کله نهائیا .

مادة بر 1 – على الخبراء المقيدة أسماؤهم بالجدول أن يؤدوا مجانا الأعمال التي يكفون بها في القضايا المعناة من الوسوم القضائية . غيرأن لمم الرجوع بأعمامهم على الخصم إذا حكم عليه بالمصاريف ، أو على الشخص المعفى إذا زالت حالة إعساره .

ومع ذلك يعطى لهم من خزانة المحكة طبقا لأحكام لائحة الرسوم القضائية مصاريف الانتقال التي يكونون قد صرفوها .

الباب الشالث فى تأديب الخبراء

مادة ه ١ — يكون لكل خبير مقيد اسمه فى الجدول ملف بالمحكمة التابع لهــا .

مادة ١٦ – يضع الفاضى الجنوئى أو رئيس الدائرة تفريرا فى نهاية كل شهر عن كل خبير حصل انتدابه وكيفية نادية مأمول يته وتودع التقارير بملفات الخباراء الخاصة .

وتكون جميع هذه التقارير أساسا لعمل لحنة الحبراء عنــــد إغادة النظر في الجدول طبقا للــادة التاسعة من هذا القانون .

في الجدول طبقا المسادة التاسعة من هذا القانون : مادة ١٧ - ستبلغ النيابة السمومية لجنة الخبراء ما يصدر طهم من الأسكام في مواد الجنم والجذايات ويجفظ ذلك في ملف الخبير المحكوم عليه .

مادة ۱۸ سـ يعاقب بإحدى العقوبات الثاديية المنصوص عليها في المسادة ۲۱ سـ بعاقب المنصوص عليها في المسادة ۲۱ سـ من غير سبب مقبول النيام بعمل كلف به أو أهمل الواجباب المفروضية عليه أو أخطأ خطأ جسيا في عمله .

وتطبق أحكام هذه المــادة أيضــا فى حالة ما إذا عين الخبير من هيشــة قضائية أو نظامية غير المحاكم الأهلية لمباشرة عمل من أعمنال ألخبرة .

مادة 14 - فودع في الحف الحمير كل شكوي تقـــلم شده سواه من المحكة التي تلبته أم من النيابة العمونية أم مر... كل ذى هان وترسل له صوفرتها

وعليه أن يرد على الشكوى كتابة في سيعاد عشرة أيام .

وارئيس المحكة بعد الاطلاع على در الحير أن يعفظ الشكوى أو يمققها موا-بنسسه أو بمن ينديه من القضأة أو المستشارين . وله بعد ذلك أن يحفظ الشكوى أو ينذر الحير أو يامر بإخائته على لجنة الحيراء منتقدة بهيئة مجلس ناديب .

وفى كل الأحوال تودع نتيجة الشكوى فى ملف الخبير .

مادة . نه _ إذا أحيل الخبير على مجلس التأديب وجب إعلانه بقرار الاتهام الشاملالتهم الموجهة إليه بمخطاب موصى عليه بعلم الوصول قبل الجلسة بعشرة أيام على الأقل .

وبيين في الإعلان مكان انعقاد المجلس و يومه وساعته .

وللخبير أن يوكل عنه محامياً أو يستمين بجمام ويجوز دائمًا لمجلس التاديب أن يأمر بحضوره فإذا لم يحضر بنفسه أو لم يوكل عنـــه محاميا جاز الحكم في غبيته .

مادة ٢١ — العقوبات التأديبية هي :

- (١) التوبيخ .
- (٢) الإيقاف لمدة لا تتجاوز سنة .
 - (٣) محوالاسم من الحدول.

مادة ٧ ٧ ـــ لا تجوز الممارضة في القرارات العبابية الصادرة من مجلس التاديب بالمحاكم الابتدائية .

وللخبير استثنافها سواء أكانت حضورية أم غيابية إذا صدرت تجو اسمه من الجدول أوبإيقافه .

و يرفع الاستثناف بتقرير يحرر بفلم كتاب المحكة الابتدائيــة فى ظوف العشرة الأيام التالية لإعلان الفرار بمخطاب موصى عليه بعلم الوصول وينظر عا. وحه العدة .

وقرارات مجلس الناديب بالمحاكم الاستثنافية لهائية ما لم تصدر ف شيبة الحدير فيجوز له عندلذ المعارضة فيها بتقريريجور بقلم كتاب محكمة الاستثناف في ظرف عشرة أيام من إعلانه بالطريقة سالفة الذكر .

مادة فخ Y — كل قرار بصدر بمحواسم الخير أو بإيقافه بينغ للجهات الفضائية والنظامية الاسخرى ولا يحوز له في هـذه الحالة أن يطلب قيد اسمه في جدول آخر أو أن بإشراعمله أمام تلك الجهات .

مادة 70 – لا تنطبق أحكام هـ أما ألياب ألخاصة بتأديب الخبراء على موضوع المجادرة على المسلمة بتأديب الخبراء على المسلمين بالمحال المسلمين بالمحال الخبرة علمينة لممثلة المسلمين المسلمين في المسلمين في المسلمين في المسلمين المسلمين

وكل عَمَالِفَةُ تَأْدَيْهِيَّةٍ رِّتَكِيمَهَا هؤلاء الموظفون أثناء مُباشَرَة الْمَـأْمُوديَّة التَّى كلفوا بها يلفها القاضي الذي تبيتها لوزير الحقائبة .

البـاب الزابع أحكام وقتية

مادة ٣ ٩ — الخبراء المقيدون في جداول الهاكم وقت نشر هذا القانون يستمرون في عملهم ولوكان عدهم زائدا عن المقرر لكن محكة . ولا يعين أحد في المحمال التي تخلو ما دام عدد الخبراء المقيدين في كل قسم يزيد على الحد الأقصى المقرر .

غير أنه يجب على الخير المقرر في أكثر من قسم أن بخدار القسم الذي يرياد أن يستمر فيسه ويكون ذلك بطلب يقسلم إلى رئيس المحكة في ميعاد شهر من تاريخ نشر هـ خا القانون . فان لم يفعل قامت اللجنة بتحديد القسم الذي يجب أن يقصر عمله فيه .

مادة ٧٧ ـــ يلغى القانون رقم ١ لسنة ١٩٠٩ والقانون رقم ١ لسنة ١٩١٧ الخاكم السنة ١٩١٧ الماماية .

نامر بأن بيصم هـــذا الفانون بمناتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميـــة وينفذكقانون من قوانين الدولة .

صدربسرای المنتزه فی ۱۷ ربیع الأوّل سنة ۱۳۵۲ (۱۰ پولیه سنة ۱۹۳۳) •

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير الحقانية وثيس مجلس الوزواء بالنيابة أحمد على عدشفيق

ملحــــق

قانون الخبراء أمام المحاكم الأهلية تمرة ١ ســـنة ١٩٠٩

نحن خديو مصر

بد الإطلاع على الفترح المرام فيا شغاق بأهل الحسيرة من للخصل الثانى من الباب المساج من الكتاب الأولى من قانون المرافعات في المسواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية

وبــــاء على ماعرضه علينا ناظَر الحقائية ، ومُوافَّقَة رأى مجلس النظّار ، وبعد اخذ رأى مجلس شورى القوانين .

أمرنا بمــا هو آت

١ -- في جدول الخبراء :

 المحكمة الاستئناف وفى كل محكمة ابتدائية جدول للخبراء المقبولين أمام كل محكمة من هذه المحاكم .

٧ - تحرر الجلمول في محكة الاستئناف وفي كل محكة بخة الخديرا، وتكون مشكلة من رئيس محكة الاستئناف أو المحكة الإبتدائية ومن قاض تعينه الجمعية العمومية ومر_ النائب العمومى أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامهما .

جمم الجمعية العمومية الخديراء المقبولين أمام المحاكم الابتدائية
 بحسب المواد التي يصح الاسترشاد بارائهم فيها وتحدد السدد الأقصى لكل
 قسم ومع ذلك لا يزيد بجوع الخبراء فى كل محكة عن أربعين

بحوز قسبراه المقبولين أمام إحدى الحاكم الابتدائية أن يطلبوا
 بحد اسمهم فى جدول محكة الاستثناف بصفة خبراء إذا اتخـ ذوا لمم عمـ لا
 غنارا بالقاهرة

وبجعل جزء خاص فى جلول محكمة الاستثناف للخسبراء المشتغلين أمامها دمن غدها

وقدم الجمعية العمومية الخبراء إلى أنسام وتحد العدد الأقدى لكل قسم منها ولا مجوز أن يزيد مجموع الخبراء الذين يقيمون مجدول محكة الاستثناف من المقبولين أمام كل محكة ابتدائية على عشرين ولا أن يزيد عدد الخبراء المقبدين في الجزء الخاص من الجدول على الايهن

يشترط لقبول الطالب بصفة خبير :

(ولا) أنيكون مصريا ومع ذلك يجوز للاجان أن يطلبوا قيد أسمهم في جلول الخيراء على شرط أن تيصداوا كايم بخضوعهم لجميح التصوص المقررة أواتي تقرر فالمستقبل بشأن الخبراء أمام المحاكم الأهلية نؤانا لم يزعنوا حكم صادر طيهم طبقا لتلك التصوص بحبية أنهم أجانب شطب أسمهم من جدول الخبراء الجلورة للقرارة للعاكمة التاديبية.

(ثانيا) أن يتخذله محلا مختارا فى المدينة التى بها مقر محكمة الاستثناف أو الحكة الاتدائية .

(ثالث) أن لا يكون محكوما عليــه بأحكام قضائية أو تادببية ماسة بالشرف .

٢. ح. يتبت كفاحة الحمواء الفنية بشهادات تعتبرها بفسه الحبواء وافية بالفيرض أما في الهواد التي تمنح فيها شهادات نهائية (دبلوم) من المدارس الحدوية فيجب أن يكون الحبواء حاصلين طرهذه الشهادات أو على شهادات من المبارس الإحبية بمتنبها المجنة معالمة بها

لا يجوز قيد اسمخبير واحد أمام أكثر من محكمة ابتدائية واحدة .

م - كل من أراد قيد اسمه بصفة خير وجب عليه أن يقدم طلبا بذلك
 مرفف بالأوراق اللازمة إلى رئيس محكة الاستئناف أو المحكمة الابتدائية
 بحسب الأحوال .

تنظر لجنة الخبراء في طلبات القبول .

ولها أن تطلب إيضاحات إضافية .

فإذا ثبت لهـــا أن الطالب حائز بلميع الشروط المقررة قانونا وللكفاءة الفنية المطلوبة أمرت بتبد اسمــه فى كشف المرشحين المقبولين فى قسمه وإلا رفضت الطلب .

 إذا خلا عمل فى جدول الخيراء انتخبت اللجنة من يمل فيه من المرشحين المقبولين مع مراعاة ما جاء فى المادة الثلاثين بالنسبة لموظفى الحكومة ومستخدمها .

وللجنة أن ترجىء التعيين إلى أن تقرر الجمعية الممومية إن كان العدد الباقي من الحبراء في القسم المذكور كافيا لحاجة العمل أم لا

١١ – يحلف الخير المدرج اسمه في الجدول اليمين أمام رئيس محكة الاستثناف أوالمحكة الابتدائية على حسب الأحوال ويقوم ذلك مقام إليمين المنصوص عنمه في المسادة ٢٢٥ من إقانون المرافعات في جميع القضايا التي يندب فيها(١).

 ١ - يعاد النظر في جدول الحبراء كل سنة وتسطب اللجنة منه عند ذلك اسم كل خبير لم يعد حائزا صفات القبول

الجزاء أمن أيضا أن تصوام كل خير ارتكب أو أهمل أمورا توجب هذا الجزاء قبار تين فيه الأساب العامية اللك وقاك بعد أن تكفه بالحضور أمامها ليدى لهما ما يراه منهذا من الإيضاحات ولا يمنع شطب الاسم من إعادة الدراجة في الجدول إلا إذا ذكر في قرار الجنسة أن الخير قد ارتكب ما يمس بشرة .

۲ ــ فی تعیین الخبراء :

 إذا لم يتحق الخصوم طبقا الحادة ٢٢٤ من قانون المراضات وجب والمحكمة الإستائية أن شهن الخبراء من المقدين في جدولها ما لم يوجد ما يقتضى غير ذلك من الأسباب الحاصة التي يجب ذكرها في المحكم وفي هد الحالة يكول الغدب على قدر الإمكان من الخيراء المقبولين أمام محكة الاستثناف.

وتندب المحاكم الحزئية والموكزية الخبراء من جدول المحكمة الابتدائية النابعة مي لها .

ونلب الخبراء فى كل قسم يكون بالدور على قدر الإمكان .

 ١٤ - ندب الحبراء في قضايا عكمة الاستثناف يكون مقتضى لائحة خصوصية تعدها جعيتها العمومية ويصدق طيما ناظر الحقائية

⁽أً) واجع القانون ولم 1 أسنة ١٩١٧ (*

٣ 🗕 فى واجبات الخبراء :

 ١ - على الحبير المقيد اسمه أن يؤدى مأموريته في الفضية التي يعين فيها ما لم يقدم في ظرف أسبوعين من تاريخ إعلانه بهــا عذوا مقبولا عند الخصوم أو القاضي أو رئيس المحكمة التي عبشه .

٣ ١ - يجب عل الخبير أن يؤدى مأموريته ويقسم تقربو في زمن الاتق ويجوز تحديده في الحكم الصادر بتعيين الخبير و يكون التحديد واجبا إذا طلبه احد الخصوم .

 ١٧ — يطلع الخبير على الأوراق اللاؤمة له دون أن ينقلها من مكانها ما لم يأذنه الخصوم كتابة باستلامها .

ويودع الحير بنفسه أو بمندو به الحاص فىقلم كتاب المحكمة تقريره مرفقا بجيع الأوراق التى استلمها .

١٨ - يجب على الخبير أن يرفق بنقريره كشفا شاملا للبيانات الآتية :

(١) عدد أيام العمل وتحرير التقرير وساعات العمل من كل يوم .
 (٢) عدد الانتقالات إلى غير محل إقامت وتواريخها والمسافات التي

(٣) المصاريف التي صرفها والمبالغ المعجلة تفصيلا مع تقديم ما يؤيد
 ذلك من المستندات .

إ - فى أجور الخبراء :

٩ — يقدر قاضى أو رئيس المحكة التى تنظر ف عمل الحمير اجرئه ومصاريفه ومع ذلك إذا لم يفصل فى الدعوى فى مدة الاقة الأخبر التالية لإبداع التقرير كان تقبير أن يطلب التقدير من قاضى أو رئيس الحكمة التى عبته ويكون تقدير الأجرة والمصاريف فى ذيل الكشف الموفى بالتقرير وبين مقدارها بالعبارة و بالرقم ويؤرخ التقدير وبمضى من الرئيس والكاتب.

 ٢ سراعى فى تقدير أجرة الخبير الون الذى قضاه فى العمل وفى تحرير التقوير وأهمية الخصومة ونوع العمل الذى قام به والمصاريف التى صرفها
 وقدر المصاريف مستفلة عن الأحماب

٢١ _ تراعى القواعد الانية في تقدير الأجرة :

 (١) لا يحوز أن يزيد التقدير على مائتى قرش لكل يوم إلا في أحوال استثنائية ولأسباب قوية تبين في الحكم أوفي الأمر.

 (٢) يجوز قص عدد الأيام والساعات المبينة في الكشف إذا كان غير متناسب مع العمل الذي قام به الحبير.

(٣) لا يلتفت إلى الرسوم الطبوغرافية إذا لم يكن ما نونا بها في الحكم إلا إذا كان الرسم لا بد سنة بمتنفى العنسل الذى كلف الحبير به وكان مجرد الرسم النظرى لا بني باظائية من إيقاف المحكة مل حالة الأماكن .

٢٢ _ تراعى في تقدير المصاريف القواعد الآثية :

- (١) لا يضم الخبير الذى يؤدى ماموريته فى المدهينة التى يقطلها إلى المصاريف ثمن الأطمعة ولا أجرة السكنى ولا شيئا آخر غير مصاريف الانتقال فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .
- (٢) لا تقبل المبالغ المدفوعة للساحين والقياسين والنساخين وغيرهم إلافي الحالة التي يرى فيها القاضي أن الاستعانة بهم كانت ضرورية .
- (٣) و يرفض القاضى على العموم كل مبلغ صرف بغير فائدة بل من قبيل
 الإبهاظ .
- الرفعي بروز أن يجرم الخبر من الأجرم إذا أأنى تقريره لسبب في شكله أرفعني بان عمل ناقص لاحمال أو خطاء فإذا كانت اجرى قد دفست جاز بذبه لإعادة العمل بلا أجر جمايد . وليس تخبير الذي تدعوه المحكمة ليقدم لها إيضاحات في بعض مواضع في تضريه حق في أجرة إضافية إلا إذا قضت المحكمة بغيز ذلك .
- إ ٧ ما الخبراء المقيدة أحماؤهم بالحدول أن يؤدوا مجاة الاتحمال التي كلفون م يتفاون من المتحدول ال

الحبراء :

٥٧ ــ تتخذ لجنة الخبراء ملفا لكل خبير مدرج اسمه في جدول الخبراء.

٢٦ _ إذا أبى الخبير المدرج اسمه فى الجسدول القيام بعمل كلف به أو ارتكب خطأ كبيرا أثناء قبامه بوظيفته بلغ الأمر إلى لجنة الخبراء من قبل الفاضى أو الرئيس أو من قبل النيابة إذا اقتضى الحال .

ويجوز كذلك لكل ذى شأن أن يقدّم شكواه إلى اللجنة .

ويودع البلاغ أو الشكوى فى ملف الدعوى وترســل صورة ذلك إلى الخبيرولة أن يبدى للجنة ما يراه مفيدا من الإيضاحات نتودع أيضا فى الملف.

٧٧ _ إذا رأت الليمنة وجها لمحاكمة الحبير المدرج اسمه في الجمدول ثاوييا بناء على التقارير أو الشكاوى التي وصلتها والإيضاحات التي قدمت لها باشرت تحقيق وقائع الدعوى وأخطرت الحبير بذلك وللخبير أن يحضر التحقيق بنفسه أو ينيب عنه محاميا .

فإذا رأت اللجنة بعد إتمسام الإجراءات أن الحير أخل بشرقه عمت اسمه من الجدول و إن كان ما نسب إليه أقل جسّامة من ذلك جاز إيفانه مدة لا تر عل سنة أشهر مع صدم الإخلال بمكمّ المسادة ١٢

ويعلن قرار اللجنة للخبير على يد أحد المحضرين . ``

۲۸ — تبلغ النابة العدومية ما يصدر على الخبراء المسدونية أسماؤهم فالجدومة أسماؤهم فالجدومة من المؤسسة خفظ ذلك فى ملف المحكوم عليه وقيمة عن اسم الخبير من الجدول إذا كانت العقوبة المحكوم بها عليه مثرية .

٣٩ — يجوز قبير الذي أوقف بقرار نادي من محكة ابتدائية أو عى اسه حكة ابتدائية أو عى اسمه بطوط المجتمع بطوط المسلم المسل

٢ – أحكام عمومية :

 س بوظفو الحكومة ومستخدوها لا بشتغان بعدل أهل الخارة ما دادوا في خلعة الحكومة . ومع ذلك يجوز للحكة نشب الموظفير
 الحاصلين على معلومات فنية الاعمال التي تستلزم ذلك بشرط رضاء رؤمائهم .

٣١ - لنظارة الحقانية أن تعين موظفا بصفة خبير في المسائل الحسابية
 في محكة الاستثناف وفي المحاكم الابتدائية

و يكلف هذا الموظف بعد حلته انجين القانونية باعمال أهل الخبرة التي تسبتدى معلومات حسابية خاصة إلا إذا رأت محكة الاستثناف أو المحكة الابتدائية أن تعن غيره وتقدر أجرته لحساب الخوينة .

٧ – أحكام وقنية :

٣٧ – الحبراء المقبولون الآن أمام أكثر من محكة ابتدائية يختارون قبل العمل بهذا الفانون الحكة التي يريدون قيد أسمائهم أمامها وذلك بإخطار يرملونه إلى رئيسها .

٣٣ – لجان بساء على قرار من الجنية السويسة عند تحرير جداول سنة ١٩٠٩ أن تعزج ف كل قدم من أنسام الخيراء علدا زائدًا على المقرر له منا المارة المنافقة إذا كان بين الحسياء المقبولين إلان عند يزيد على ذلك. وفي هداء الحالة إذا خلاع علاق قل قبل إلا في واحد نهما بمراعاة با في المسادة ٣٠ اللسة الوظفين والمستعدمين حتى يربع التدد إلى ما هو مقرر له.

ولن يتفصل من خدمة الحكومة الأولوية فى يرج اسميه سخيين العاملين فى التسم الذى هوجة مجيرة الطلب ووجود المجل من كان انفصاله لنير سبب من الأسباب المائمة للنبول .

٨ — التنفيذ :

٤ س. يعمل بهذا الفانون من أدل بنابر سنة ١٩٠٩ فيا يتعلق بحرير جداول الخبراء لسمنة ١٩٠٩ وتعمل نصوص المواد ٢٣٥ و ٢٣٠ و ٢٣٣ و ٢٣٣ من تعريفة من قانون المراضات في المواد المدتبة والتجارية وكذلك المادة ٢٩ من تعريفة الرسوم الفضائية طبقا لنصوص هذا الفانون .

٣٥ - على ناظر الحقانية تنفيذ هذا القانون وله أن يصدر ما يلزم لذلك
 من القرارات ما

صدر بسرای القبة فی ۲ محرم سنة ۱۳۲۷ (۲۶ ینایر سنة ۱۹۰۹) ۰

عباس حلمی بأمر المضرة الخديوية ناظر الحقائية رئيس مجلس التظار حسين رشدى بطرس غالى

قانون نمرة ١ لسنة ١٩١٧ تتحليف الموظفين الذين يندبون بصفة خبراء أمام المحاكم الأهلية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع علىقانون المرافعات الأهلى فىالمواد المدنية والتجارية . وعلى قانون تحقيق الجنايات الأهلى .

قانون محقيق الجنايات الاهلى . و بناء على ما عرضه علينا و زير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

١ — مؤلفو الحكومة الذين يندبون أو يجو زند بهم عادة يصفة خيراء أمام السلطات القضائية نظرا المهترم الدينة يحتوز تحليقهم يمينا واحدة أمام رئيس عكسة الاستثناف الأهلية ويقوم إنهين التي تؤدى بهذه الكيفية مقام اليمين التي يشترطها فالومل المرافعات الأطل في المحاد للدنية والتجارية وقانون تحقيق المنابات الأطل بالنسبة تقبرا

على وزير الحقائبة تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ تشره
 ف الجريدة الرسمية

صدر بالبخت فيروز السلطاني في ٧ ربيع الأول سنة ١٩٣٥ (أول ينايرسنة ١٩١٧) ٠

جسين كامل إمن الجهنرة السلطانية

وزيرالجفانية ديس عليس الوزراء عبدالجالي تموت عصي ديسيه ۲ _ قانون رقم ۷٦ لسنة ۱۹۳۳

بادخال تعديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات

ن الباب السابع من الكتاب الاول من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

فه 🗕 س

مفحة	مرسوم بمشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الناني من الباب السابع من الكتاب الأوّل من قانون
٧٠	المرافعات الأهلى في المواد المدنية والتجارية
٧٦	مذكرة إيضاحية عن مشروع القانون
77	إبلاغ المرسوم بمشروع فافون إلى مجلس الثواب وقرار المجلس إحالته إلى بلنة الحقائية به
vv	كتاب رياسة مجلس الوزراء بشأن استرجاع مشروع القانون لإدخال تعديل فه
٧٨	مرسوم بمشروع القائون
۸.	مذكرة إيضاحية
۸١	إبلاغ المرسوم بمشروع فافون إلى مجلس الثواب وقرار المجلس إحالته إلى لجمة الحقائية به
٨٢	تقرير الحة الحقالية بجلس التواب عن مشروع القانون
٨٥	المتافشة التي دارت بجلس التواب حول مشروع الغانون
11	قرار مجلس الثواب بالموافقة على مشروع القانون
47	إبلاغ بجلس الثواب مجلس الشيوخ مشروع القانون وقراد ألمجلس إحالته إلى لجنة الحقانية به
41	تقرير لمة الحقائية بجلس الشيوخ عن مشروع القانون
1 - 1	المنافشة التي دارت بجلس الشيوخ عن مشروع القانون
1 - 4	قرار المجلس الموافقة على مشروع القانون معدّلا
1.4	إعادة مشروع الفانون من مجلس الشيوخ كما أقره إلى مجلس الثواب وقرار المجلس بإحالته إلى بلغة الحقانية به
1 • ٨	تقرير لمة المقانية بجلس التواب عن مشروع القانون
1-4	المنافشة الى دارت يجلس النواب حول التعديلات الى أدخلت على مشروع القانون
117	قرار مجلس التواب بالموافقة على التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون
111	القانون كاصلا

المادة الثالثة

تعدّل المــادة ٢٢٥ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المشار إليه على الوجه الآتى :

للسلدة ٢٧٥ – في الشماني والأربين صامة التالية لإيباع الأمانة السنوس قبل الكتاب الخبير المستوسق الكتاب الخبير الليدوس من الكتاب الخبير الى المضور إيما بناء المين المالية المستورية المستورية بأن المتن المين المنتجبة المين المنتجبة المين المنتجبة المين المنتجبة المن

المادة الرابعة

تعدل المسادة ٢٢٦ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية المشار إليه كما ياتى :

المـادة ٣٧٦ — يجب على الخبير أن يجدد الشروع فى العمل تاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية الذكليف المذكور فى المـادة السابقة وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليما ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطوهم فيها بجمل الاجتماع الأقل ويومه وساعته .

وفي حالات الاستمجال بجوز للحكة أن تأمر في الحسكم القاضى بإجراء الخسيرة بماشرة السعل في الثلاثة الايام التالية لتاريخ التكليف للذكور على الاكثر . وفي هذه الحالة تكورت دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتاع الاقبل بأربعة وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال الفصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقبة ولو بميعاد ساعة واحدة .

المادة الخامسة

تلنى المــادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية .

المادة السادسة

المــادة ٣٣٧ ـــ تقدر أنعاب الحبراء ومصار يفهم في الحكم الصادر في موضوع الدعوي .

وإذا لم يُصدر هذا الحكم في خلال الشهرين التاليين لإمداع تقريراغيير يتولى رئيس المحكة المغروضة طباحاً الدعوى أو القاضي الجذري على حسب الأحوال تقديرًا لوتعان والمصاريف ظن أحمل التعرير نه مسلم

مرسوم بمشروع قانون

بإدخال تعديلات و إضافات في الفرع الرابع من الفصل الثانى من البـاب السابع من الكتاب الأول من قانور_ المرافعات الأهما, في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء

رسمنا بمسا ہو آت

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البراان .

المادة الأولى

تعدل المــادة ٣٢٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

المــادة ٢٧٣ — إذا اقتضى الحــال تعيين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء وعليها أن تذكر في نص الحكم :

أولا — بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستحجلة التي يرخص له باتخاذها .

"ثانيا — الأمانة التي يحب إبداعها في خزانة المحكمة فمساب مصاريف الخبير واتعابه وتعيين الخمم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب طيه إيداعها فيه .

ثالثا ـــ الأجل المضروب لإيداع تقر يرالخبير.

راما — تاريخ الجلسة التي تؤسل لها القضية للفصل فيها بعد إتمام عمل الخبرة ولا يعلن هذا الحكم إلى كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور كوكلام، فإذا لم يودع المحتصد كالمحتصد بالمحتصد المحتصد المحتمد في الأجل المشترب للبنات عمل بردها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير طرما بأدام المحتمد في هذه الحالمة أن تشطب القضية كما يحوز فل أن المحتمد في هذه الحالمة أن تشطب القضية كما يحوز فل أن التحصوط عن الخصم الذي امت عن دفع الأمانة في الفسك بالحكالالهيدي

المادة الثانية

تضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية وألتجارية بعد المــادة ٣٢٣ منه مادة يكون رقمها ٣٢٣ مكرة ونصها كالآثى :

المساونة به ٢ ٧ مكرة – ارئيس المحكة التي أصدرت الحكم أو القاضى الجزئة على حبب الإحوال أن ياس بصرف الأمانة إلى الحميد دفعة واصدة أو على دفعات مثالية وذكاف بناء على طلب الخبير وبدون عاجة إلى موافقة الخميرم أو إعلانهم ولا يقبل أي طلق في تعلقه الأوامن.

المبادة السابعة

تعدل المارة ٢٤٢ مز_ قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية كما يأتى :

المسافة ١٤٦٢ - إذا لم يودع الخيرة نفروه في الأجل الذي حدد المكم القانمي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل القضاء ذلك المجلل مذكرة كابية بهيان الحالة التي وصلت اليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دين أتمام مأمورته وتطلع أضكمة على مذكرة الخبيرة الحاسسة المضاحة لقطير المحتوي، وطأ أن تتمنعه ميادا الإنمام بالمورت، وإيداع تقريره إن رأح للتأخير ديرا أوان تستبدل به غيره وتأمره بأن يعيد اليافيل المكافرة المناعل،

و إذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خمساية قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سيل التعويض

المادو الثامنة

علم وزيرالحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة ارسمية .

صدربسرای عابدین فی ۸ رمضان سنة ۱۳٤٦ (۲۹ فيرايرسنة ۱۹۲۸) .

فؤاد إمر حضرة صاحب الجلالة

> وزير الحقانية دئيس مجلس الوزراء أحمد زكر أبير السعود ثروت

مذكرة إيضاحية

الغرض من مشروع القانون المرافق لهذا هو إدخال بعض تعديلات على نصوص قانون الموافعات الأهلى فيا يتعلق بأعمال أهل الخميرة ووضيع هذه النصوص فى قالب يتمق ومشروع القانون الجديد الخاص بإلحاراه

بشكر الجاماء منعذ زمين بعيد مرح الصهوية التي يُصدينها في تجمعها المجياريف إلتي يتفاونها مقهدهما وبنوع خاص في تجميل مايق سريام من الأساب قبل الخصوم ، علمالا في هديد الصحورة وثري بين الواجع، بتجرير

إيداع أمانة فى قام كتاب المحكة على حساب ما سيقدر من الأصاب . ولمسا كان قانون المرافعات خلوا من نص على هذه الأمانة والمسادة ٣٤ من لائحة الرحوم الفضائية قد أشارت إلى الإيداع إلمارة لاتكفى/لاعباره لازما أصدرت وزارة الحقائية فى بح ديسمبر سنة ١٩١٧ منشورها تحرة ١١٧١٣ بلفت نظر الهاكم إلى ضرورة الأمم بإلماع أمانة فى قلم الكتاب على ذمة انخبراه .

فالمشررع الحالى يدخل فى قانون المرافعات مبدأ إيداع أمانة يجب فى نظر المشروع أن تكون كافية لتسديد الجانب الأكبر من المصاريف والأتعاب .

ويوجب المشروع على القاضي أن يحدد ميعادا للقيام بهذا الإيداع ويترتب على عدم القيام به شطب الدعوى أو سقوط حق الخصم في طلب تعيين خبير متى كان ءدم الإيداع راجعا لحطئه كما يوجب تكليف فلم الكتاب بدعــوة الخبسير فى النماني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة ليعلم بمأموريته بدلا من ترك الأمر إلى من يطلب التعجيل من الحصوم، وعلاوة على ذلك بنص المشروع على أنه يجب على الفاضي أن يحدد ميعادا لتقسديم تقرير الخبير، ويبين تاريخ الحلسة التي تحدد لنظر الدعوى من جديد بعد انتهاء عمل الحبرة وسيترتب على هــذا النظام أن تصبح الإجراءات المتعلقة بأعمال الخبرة أكثر سرعة وأقل نفقة، وفيا بيعلق بإيداع الأمانة تعترض الحبراء صعو بات كبيرة عند ما يريدون سحبها أو سحب جزء منها إذ يكلفهم قلم الكتاب عادة بأن يعلنوا أم، التقدير إلى الحصوم لكي تسرى مواعبد المعارصة أو أرب يحصلوا على موافقة هؤلاء الخصوم فيترتب على ذلك تأخير أو إجراءات تكلف الجبيراء الأهلي يسمح لرئيس الدائرة أو للقاضي الحزئي على حسب الأحوال بأن يأمر بناء على طلب يقدم له من الحبير بصرف الأمانة إليه دفعة وإحدة أو دفعات متالية بغير حاجة إلى إعلان الجِصوم أو الحصول على موافقتهم على أن يكون هذا الأمرغيرقابل للطعن .

أما من المبادة ٢٩٩ مرافعات فقد تهين أن العمل جرى بأن يتولى الخبر العلاق المجاوع الأيام والساعات المعددة المجاورة العمل بلا من قبل الكفاب ولكن تهين أو المعلوب قبير في تعديد تاريخ منافق المكلف على يست استجاماً في تغير من الأحيان والملك رقي العس على الأام المجاوزة العمل المحافظة على المحافظة على المحافظة المحا

ومتبر طريقة إرسال الدعوة بخطاب موسى عليه أو بالإضارة البرقية من الإجراءات الحديثة في المرافعات ، ولكنه من السهل تبريراستهال هداء الإجراءات الحديثة في المرافعات ، ولكنه من السهل التي تستدعى السرمة أن يسمح المستخدام طريقة مسرمية المغارات متى كانت موثوقا بها وكانت قليلة المنافعة المحدودة بعد عضر بعد عضر بعلم يقة الإحالات على بد عضر بعلم يقد الخطاب الحرص عليه .

ولكن تأخير الحيور في إيداع تقريره قد يكون في بعض الأحيال ناهما عن صود فية أحد الخصور كأن يجعل في تقديم البيانات التي يظلبها الخيو فقالك المسكل المشروع المسادة ٢٤٢ ان شميًا جزئه يوفع على المطامم الشروق مع المسئلة المشمى على المسكم بمتويه هواسة لاتفل عن المسائة قرض و لا تجاوز تحسياته فرض مع جدوال متحها كلها أو برة منها إلى الخصور الآحرين على سبيل التعريض.

هذه هي الأحتكاء الجذيدة التي تفتيح وزارة الحقائية إدخالها في الاون المرافعات الأطل في المسواد المدنية والتجارية فقشرف بيغ مشروع التحاوث المرافق لهذه المذكرة إلى جلس الوزواء حي إذا وافق عليه يتكم برضه الإنتاب خفطرة تستاحب إلحلالة الملك لامتصفار الموسق اللازم بعرضه على البراسان.

غرراً في ٢٢ فرار من ١٩٢٨ وزير الطالبية أعمد أبير السفوات

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس إحالته إلى لحنــــة الحقانيــــة جلــة مارس مــة ١٩٢٨

نلى كتاب من وزارة الحقانية وهذا نصه : حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرض لسادتكم مع صدًّا تسخين إحداهما باللمنة العربية والأحرى باللفذة الفرنسية من مشروع فاون بإدخال تعديلات وإهافات في الفرح الرابع من القصل الناق من الباب الساج من الكتاب الأوام من قانون المرافقات الأهل في المواد المذتبة والتجارية والمذكرة الإبضاحية المناصة به رجاء التفضل بعرضة على المجلس طبط المنادة 70 من الأسترو.

> وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ما وزير الحقانية أحد زك أبور السعود ١٩٢٧

> > الرئيس ـــ هل توافقون على إحالته إلى لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) •

كتاب رياسة مجلس الوزراء بشان استرجاع مشروع القانون لإدخال تعديل فهه

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

الشرف بأن أخبر نعاليكم أن الحكونة سبق لها أن أزنسك في أول مارس سنة ١٩٧٨ مشروع قانون الخبرا أمامهالحاكم الأهلية ومشروع قانون بإدخال تعذيلات وإضافات على تصوص قانون الموافعات الأهل فيها يتعلق بإعمال أهل الخبرة لعرضهما على جملعى التؤاب وهما الآن تحدث نظر بلعة الحقائية ،

وَ عِمَا أَنْهُ قَدْ رَؤْى إِدْخَالُ تُعْدِيلات في مَشْرُوعِي القَانُونِينِ أَلْمُ كُورِينَ .

لذلك أرجو معاليكم التفطيل التغبيه بإعادتهما ومجرسل بعلها المشروعان الجلديدان لعرضهما على مجلس النؤاب .

> وتفضلوا معاليكم بقبول قائق الاحترام كا النافرة ق١١ أرقبر سة ١٩٣٢

امرا فاقد سط ۱۹۴۲ احماع ل مدفق الفزواة

مرسوم بمشروع قانون

بإدخال تمديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصــل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأترل من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

نحن فؤإد الأؤل ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بمــا هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدّم باسمنا إلى البركان :

المادة الأولى

تعسلل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۰ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۳۲ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليه كما يأتى :

المــادة ٣٢٣ ـــ إذا اقتضى الحال تعيين خبير فالمـحكة ندب خبيرأو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعليها أن تذكر في نص الحــكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له مانخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خربته المحكة والتي تكون كافية لمصارف الخبير وأنعابه المحتملة . ونعين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الإمانة والأجل الذي يجب عليسه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخبير سجه منها نظير ما يذر له من المصارف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تفرير الخبير .

(رابعا) ناريخ الجلسة التي تؤجل لها الفضية من جديد أمام المحكمة المافشة في التقرير والفصس في الموضوع إن كانت الفضية صالحة الفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحسد المحكة جلسة أقرب من الأولى لنظر الفضية في حالة صدم إيداع الأمانة .

ولايمان هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الحصوم أو بحضور وكلاتهم فالم يوضح الحصم المكتف من جانب الحكمة الأمانة أن الأميا المشروب للذاك ثم لم يودعها غيره من الحصوم فلز يكون الحبير مازما إداء المامورية وقدر الحكمة إذا رأت أن الأعدارال إلبيت غير سحيحة بسقوط حق الخصم الذي استم عن دفع الأمانة في التصلك بالحكم التمهيدي وتستعر في إجراءات المدعى .

المــادة ع ٧٧ — إذا كان الخصوم بالغين ولهم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم علىذلك من المحكة .

وفيا عدا هــذه الحالة تختار المحكة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة مالم توجد أسباب خاصة تقتضى ثير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

الممادة ٢٧٥ – في الخمالي والأربين ماحة التعالمة لإيماع الأمانة المنصوص عليا في القدق النابة من الممادة ٣٣٣ يدعو تهم المكام الخيورالي المضور ليما بما تنهى به اطلاعه على أصل الحمكم الصادر بذلك . وطل كاب المحكمة أن يشدخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . ويطلع الخير على الأوراق المودعة في الملف بغير أن يستنامها ما لم تأذن له الحكمة أو الخصوم بذلك .

و إذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد الفاضي المعين لا مور الوقتية ولو يغير حضورا الحصوم بأن يؤدى عمله بالصدق الذا:

الممادة ٧٧ م _ يهب عل الخيران يحمد للشروع في العمل تاريخا لانجهارز الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكرون الممادة السابقة . وعليه إن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الإقمل يخطرهم فيها بجل الاجتماع الأول وبومه وساعته .

وفى حالات الاستعجال يجوز للحكة أن تأمر فى الحكم القاضى بإجراء الحبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الأيام التــالية أتاريخ التكليف المذكور على الأكثر.

وفى هـــذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمـــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمبعاد ساعة واحدة .

وإذا لم يصدر هذا الحكم فيخلال الثلاثة الشهور الثالية للناقشة في القرير لأسباب لا دخل الخبير فيها فتقدّر أتعابه ومصاريف. من غير انتظار الفصل في موضوع الدهوى .

المــادة ٧٣٤ – تقبل المعارضة فى تقديرالأجمة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام النالية ليوم الإعلان بطلك التقدير ويكون حصولهـــا بتقرير فى قلم الكتاب .

فإن كانت المعارضة من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيداع الباق للمبيد من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في فلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لثادية ما هو مطلوب للمبير.

المـادة ٧ ٢ ٢ – إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذى حدد الحكم القاضى بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع فى قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمـــال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتجام بأمورية.

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحتدة لنظر الدعوى ولها أنتمنحه ميعادا لإتمـــام مأموريته و إبداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر للتأخير فللمحكة إما أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز خمسة جنبهات مصرية وتمنحه ميعادا لإتمام مأموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد إلى فلم الكتاب ما يكون قبضه مُّن الأمانة ولحاً في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامه لا تتجاوز عشرة جنيهات مصرية . وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأدسة والتعو بضات إن كان لها محل .

وإذاكان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خممهائة قرش يحوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصــوم الآخرين على سبيل التعويض .

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنيــة والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المــادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المــادة ٢٣٧ مكررة _ يجوز للحبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتابأن يتنحى عن أداء مأمو ربته فىالقضية التي يندب لها الأسباب يرى القاضي الحزئي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه

ويجوز في الدعاوي المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم انقاص هذا المعاد.

وكل خبير لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون تنحى عنها يجوز للحكة التي ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات

المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها كالاتى :

المادة ١ ٤ ٢ مكررة – علىالخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندو به الحاص بقلم كتاب المحكمة التي ندسته تقريره موقعا عليــه حسب الأصول ومرفقا به محاضر أعمال الحبرة .

ويودع في الوقت نقسه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلاحكم طيه القاضي الجزئي او رئيس الدائرة الذي عينه بغرآمة لا تتجاو ز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكة التي عيلته بعيدا عن محل إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جاز له إبداع تفريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكة الجزئية التابع لها عمل إقامته وأن يطلب كتابة أرسالم بالطرق الإدارية إلى فلم كتأب المحكمة التي عبلته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الراسة

يضاف إلىقانون المرافعات فيالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المادة ٢٤١ ثالثة _ يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الحبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الأعمال بل يكتفي بأن يشير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيمه نصوص المؤلفات التي يرتكن طيها بل يكتفي بأن يشعر إليّها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذاكان مصرحاً له زلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الحامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليــة مادة جديدة بعد المــادة ٣٤٣ يكون رقمــها ٣٤٣ مكررة ونصمأ كالآتى :

مادة ٣٤٣ مكرة _ يحضر الخبير في اليوم ا! لمَّد للساقشة في التقرير فيين للحكة رأيه والأوجه التي تبرره . وللحكة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من تلقاء نفسها أو بنساء على طلب الخصوم .

وتحصل مناقشة التقريرق هذه الجلسة ولولم تكن القضية صالحة للرافعة في موضوعها إلا إذا وجلت أسباب استثنائية يجب إثباتها في محضر الحلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الحبير من الحضور لمساقشة تقريره .

المادة السادسة

تلغى المــادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المامة الساحة

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الحريدة

صلوبسرای المنزه فی ۱۵ رجب سنة ۱۳۵۱ (۱۶ نوفیرسنة ۱۹۲۳) •

فؤاد إمر حضرة صاحب الحلالة رثيس جلس الوزراء وزيرا لحقانية على ماهي

أسماعيل صدق

مذكرة إيضاحية

عن مشروع الغاتون الخاص بإدخال تعديلات و إضافات فىالفرع الرابع من الفصل السانى من الباب الساج من الكتاب الأول من فانون المرافعات الأخل فى المواد المدنية والتجارية

برى مدووع الغانون المرافق لهذا الماتيسيط أجراءات أهل الخابة وضمان المجال الأعمال المنوطة بهم في أقرب وقت و إقل نفقة كما يرى إلى صباغة حقوق الحماراء وتأدية أعمالهم بالمدقة وعلم وجه تطعمتن له المدالة وقد وضعت نصوص هـ خذا المشروع في قالب يتلق ومشروح القانون الجديد الحساسات بالخراء.

يشكو الخبراء من زمن بعيد مر... الصعوبة التي يجدونها في محصيل ما يقدل لم من المساورية التي يجدونها في محصيل ما يقدل لم من المساورية المداونة المرافقات من الوسائل المجدية ما الأمام به المواجهة من الوسائل المجدية ما يكنى المحلل همدة المجموعية مؤتى المساورية من المرافقة المجدية المجدونة المجموعية المتمروع من المتمروع المتمروع من المتمروع المتمروع المتمروع المتمروع المتمروع من المتمروع المتمروع المتمروع المتمروع المتمرونة المتمروع المتمرونة الم

الإنا أوهت الأمانة دفا قلم الكتاب الخبير في الثباني والأوبعين ساعة التالية لإبداعها ليطم بأموريته . وقد حذف مرح المشروع ما كان مقررا في القانون الحالى من ترك الأمر إلى من يطلب التحجيل من الخصوم لما يترب عل ذلك من اتخاذ إجراءات لا فائدة منها .

وينص المشروع كذاك على أنه يحب صل الفاضى أن يحدد تاريخ الجلسة إلى تؤجل له أالفيدة للنافذة لي التخرير والفنسسل في المرضوع إن كانت القديد صالحة لفصرا فيها وتم إلماحا الأدانة كذاك تحدد المحكة جلسة إقرب من الأولى لنطر الفنصية في خالة عدم إيالاع الأدانة والدرض من وضع هذا النص هر تبسيط الإبرادات وظلل المقات .

واستبقيت أحكام المسادة ٢٢٤ من قانون المرافعات وأضيف إليها نص يحيز للقاضي أن ينلب من غير المقبولين لعمل أهل الخبرة عند وجود أسباب خاصة بجب عليه بيانها في الحكم .

حد ولما كان بشورع الفانوناخلاس بالخياء بنص طمال المدير يملف الين معتد قيده في الجدول وطل أن مذه الين تعتب سارية على جمع الفضايا التي يند بها كان عن العمر تعديد المساحة 1700 من قائرية المراقعات على الوسد المبين في المشروع بجب أصبح وجوب حلف اليمين في كل مرة يندب فيها قاصراً على المنبر عبر المقد في الجدول .

وتعديل هذه المسادة يستلدى حيّا تعديلاً المسابع 1474 فقد تبين أن العمل جرى بان يتونى الحدير إغلان الخصوم بالأيام والساعات المخلفة لمباشرة العمل بدلا من قلم الختاب. واكن تبين أيضا أن الحرية التي اعظيت تشبير في تعديد

تاريخ مباشرة العمل لم يحسن استعمالها في كثير من الأحيان والذلك وؤى التص على الزام الخبير الآ بحد ميادا المباشرة العمل أبعد من الحقيقة عبل على المارية قاريخ النكوية الكليف المنصوب عابد فالمالية قاريخ النكوية المحدد المباشرة العمل بسبحة أيام على الأقل ليصل المنطقة أيام على الأقل ليصل ومع في المختلفة التعاديد المحدد المتعبال ذلك ققد قصرت هذه المواعد في أحوال الاستعبال وفي حالات الاستعبال القصوي : فني حالة الاستعبال بعض مبادة الشروع في العمل الاقتم المحدد إخطار الخطوم به أربعا وعشرين ماعة . وفي حالات الاستعبال التصويل أجواز المعارة الخصوم إلى الحضور مراحة الخصوم إلى المخضور من ماحة إلى اماحة . وفي كالما الخضور واحية إلماضية بإشارة وقية المحلوم المحافذ وقية .

وتعتبر طريقة إرسال الدعـوة بنطاب موصى عليه أو بالإنسارات البوقية من الإحراءات الحديثة فالمرافقات فديصر على النفذة الوسيلة الخديثة التي استمعلت في أوروبا منذ سنوات طابعة فيكل استمها لم يلامن في مصر إيضا لأنه من المنافق في المستخدام طريقة المستخدام طريقة لأنه من المنافق في كانت موقوقا بها وكانت فيلة التفقات. وقد جرى الطريقة فعلاعل إبدال طريقة الإعلان على بدعضر بطريقة الخطاب الموصى عليه .

رقد نص على أن ذكر التقدر بحد رقد تربس الدائرة أو التاضي الجؤلى بجرد مسدور الحكم الذي يفسل في موضوع المامورية فإذا لم بصدر هذا لملكم في خلال مجموعة النجور التالية المقاشدة في التحرير لأسباب لا منلى المجيد فها فقدر أنماء ومصارية من غير انتظار القصل في موضوع المدين (م ١٩٣٣) . وإن ما حدا بالمشرح إلى وضع حداً النص هو ضرورة ضان المجار المؤسسة الإنساب والمصاريف المسارة تجير في مهاد معلول فقضيج المجارة الذين اتفادوا المحال المجارة مهمة لهم على حسن القيام إلهمالهم وإمادهم عن المقررات في العمل وقاتهم قرا الجعة .

م وقد أضيف المادة ٢٣٤ فقرة بندية خاصة بالمعارضة في تقديرالأبوع من خصم بالتر تنفيذ أمر القدير ضده، فإنس المعارضة لا تؤكن بقبولة إلا يشرط إيداع الباق تخير من المالج الصادر به أمر التقدير عقد أما فقر كاب الحكمة مع تضميص هذا المبلخ المنوية المعر مطاوية المجبر . والتأكور التي أوحت بتعديل للمادة ٢٣٤ع/عن تلس الكور التي حلت على تعديل للمادة ٢٣٣ع

ل أن دهما المشروع وقد قرر أحكاما تضمن تقراه تحصيل أعابهم فقد المشتمل إليها أو كل المشتمل على المسابه ألاً كل المشتمل على الما أحكام المشتمل على المسابه ألاً كل المسلم على الما أحكام المسابه الما كل المسلم على الما أحكام المسابه الما تقرار 194 من فانون المؤلمات الخاصة بخالة الخير المنابها بأن يترام الخير المشتمل المشتمل على المنابها بأن يترام الخير المنابها بأن يترام المنابها المنابه المنابه المنابه المنابها بأن يترام المنابها بأن المنابها المنابها المنابها بالمنابها المنابها المنابها

قابل العلمن بأن بيد إلى قبم الكتاب ما يكون قد قبضه من الأمانة المودمة لحسابه ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامة لاتجاوز عشرة جنيات مصرية من غير أن يترتب علي ذلك إخلال بالجزاءات التأديبية والتعو بضات إن كان لهما غطل .

ولكن تأخير الخبرى أيداع تقريره قد يكون فى بعض الأحيان نامجا عن سوء لبذا حد الخصوم كأن يصل في تقديم البيانات التي بطلبها الخبر، فقالت استكال المشروع المسادة 197 بال ضميا جزئير يوخ على الخصم اللتي وقع منه هذا الخطاة تصى على المسكم بتغزيمه غرامة لانقل عن المساكة قرش ولا تجاوز الخميالة قوش مع جواذ متحها كلها أو بزء ضا إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض،

وازياد تنظيم أعمال الحبرة علما المشروع أحكام القانون فرم السنة 19.9 الذي كان يمتع غير الذي يريد أن يتسحى عن أداء مامو ربته ميعادا قدره أسورات لعنهم عند أثبت التجربة ضرورة تقصير هذا المياد دوضع الأحكام المتطقة بهذا الموضوع في قانون المواضات الصوص الخلصة برد أهل الخبية في برالهم الذي استدعى فلك هو ضرورة التص على حق القاضى بالنسبة فيريا لهمل في توقيع الجزاء علية أو استبداله به والما نصى ف مشروع المناسخ به المهملة الأيام الخالية المتحالمة المناسخ المناسخة المن

ونصت المسادة ٢٤٦ مكررة عل طريقة إبداع التفرير وعماضر الانحمال بمعرفة الخبير وألزيته بأن يودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

أما المسادة ا ٢٩ المانة نقد زيدت لع الحشو والتطويل في تقاد برانجاء فاوجيت على الحبير أن يكون تقريره عنصوا دقيقا والا يسبد في تقريره ما هو مدون بحاضر الأعمال بل يكنني بأن بشير إلى البند التي يمن ضرورة الوجوع إليها والا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكنني بأن يشهد اليها . ولا يرفق رسوما بتقريمه إلا إذا كان مصرما بلك في الحكم أو بالمفاق المفصور ، على أن هذ النص لا يحمع الخبر من تقديم وصوم كودكية . ومسنت إهم التعديلات الجمعة التي إدخلها المشروع ذلك التعديل المذي ومسنت الحمد إلا الم المحكمة الإولاد برأيه والأوجه التي تهره حالوالية المناور الم

ولا شك أسنى فى ذلك شانا تتحقق به الرقابة الفدالة من الحكة وبعطى وضعة تقديم بالماقدة المدير استهاد تقليقه بقريا المدقة. وقد المبارق حكة ان توجه إليه من الإسلامة امتر أو أمنياء التروها وتكوين عقيدتها فى موضو الدعوى سواء من تقاف القسها أو بناء على طلب الخصوص كما أجزيا فى حالة التعالى سواء من تقلى الحليم من الحضورة أماعها (عادة ٢٤٣ مكرة) .

هذه من الأحكام الجلدية التعلقة بإعمال الخبراءالتي تفترح وزارة الحقائية إدخاف في قانون المراضات الأهل في المواد المدنية والتجارية . فنشرف يقي مشروع القانون المرافق لحدة المذكرة إلى مجلس الوزواء عنى إذا وانق علم يتكري وضد الإطاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستعمال المرسوم اللازم يعرضه على البيلان ما

> محریانی ۹ نوفبرست ۱۹۳۲ علی ماهیر

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى لجنة الحقانية قرار المجلس إحالته إلى لجنة الحقانية جلمة 10 ديسيرة 1977

> كتاب من وزارة ا لقانية وهذانصه : .

ووحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أنشرف بأن أرسل لمماليكم مع هذا صورة باللغة الدريسة وأخرى باللغة الدريسة 1972 بعرض مشروع الغرافية عن المرابع 19 بعرض مشروع الغرافية من المواجعة المجاوزة المؤافية مشروع المؤافية مشروع المؤافية المؤافية المؤافية من المؤافية المؤافية من المؤافية المؤافية على المؤافية على المؤافية على المؤافية المؤافي

ورير الحقانية

عل ماهير "

وتفضلوا معالبكم بقبول فائق الأحترام ما الفاهرة ف ١٥ أولبرحة ١٩٣٢

الرئيس — هل توافقون على إحالته على لجعة الحقانيّة ؟

(موافقة عامة) •

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إسال المجلس مشروع هـــذا القانون على لجنة الحقانية بجاسة ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣٧ فغطرته بجلسة أول فبرابرمسنة ١٩٣٣ وحضر اجتماعها حضرة مدير إدارة المحاكم الأهطية مندوبا عن وزارة الحقانية .

وقدتين الفيرة أن هذا المشروع برى حقيقة كيابا في الذكرة الإيضادية ... كين تبسيط إجراءات أها الحقيق وتمان المجارة الأعمال المنوطة بهم في أقرب وقت، ويألف تقدّ كما برى الرسيانة حقوق الخبراء، ويستهم على أدية أعمالم بالدقة، وهداءا اكان يطمع إلى جمهور المقاضين من زمن بعيد و بلح في إجرائه لأناه ضروى لصيانة العدالة ...

وقد سهل المشروع على الخبراء الحصول على أتعسابهم وأزال الصعو بات الكثيرة التي كانت تعترضهم في ذلك ، فنص فى المسادة ٢٣٣ على ضرورة إيداع أمانة بخزانة المحكمة على ذمة الخبير تكون كافية المسديد مصاريف. وأتماه .

واراد المشرع أن يضم حدا للسويف الخصوم وتعطيهم لمامورية الخيراء فارجب على المحكة أن تحدد تاريخ الجلسة التي تؤسل لها الفضية المفافقة في القرير والفصل في الموضوع ، كما أوجب طبا أن تحدد جلسة أقرب من الأولى لفظر الفضية في حالة عدم إيداع الأمانة ، وجعل للحكة الحق أن تحكم بسقوط حتى الخصم الذي يمتع عن دفح الأمانة في الشمك بالحكم التهياء،

وتيسيط الإجراءات وسرعة السمل نص المشروع في الممادة ١٢٥ على أن قلم الكاهورية التي لكن جاء على الكنامية والمجاوزية التي كلف جاء كلف جاء على المادية التي المشروع في العمل كلف جاء كلف بها والمادة لكلفة من قلم إلكاهل الإطلاع على المادية ، وأوجب عليه أن يمل اللاموة إلى الخصوم قبل التاريخ اللاملية كلفة من قلم الكن عبد لمدة المبادرة السعل في سبحة أيام على الألقى ، وأن تكون الملذة التي يصدحه المناجل القسم بالمناجل العمل على المناجل القسم من ذلك . التي يصدحه المناجل القسم من ذلك . التي يصدحه المناجل القسم من ذلك . التي تتحديد المناجل القسم من ذلك . التي يصدحه التي يصدحه المناجل القسم من ذلك . التي يصدحه المناجل القسم من ذلك . التي يصدحه المناجل المناجل التي يصدحه التي يصدحه التي يطابع المناجل التي يصدحه التي يصدحه المناجل التي يصدحه التي

وقد كفل المشروع للخبراه الحصول على أضابهم في أقرب وقت مستطاع، وذلك بأن نص على ألت تغدر المحكة أنعاب الخمير بجرد صدور الحكم في الدعوى، أو في مدة لاتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ المنافشة في التقرير، بشرط إلا يكون تأخير الفصل في الدعوى آتيا من جهة الخمير.

ومنما للماطلة في أتعاب الحبراء حتم الفانون في الماشة ٣٩٣ على من صدر ضده أمر النقدير أن يودع الباقي تخمير من المبلغ الصادر به أشمر التقدير مقدما في قبل كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لقادية ما هو مطلوب تحليق أ

وقد أوجب المشروع في المادة yey طرائمير إذا لم يقدم تمريه فيالأجل المقدد له أن يودع في قو الكتاب قبل القلماء الحال المجموع في المالك الموجوع في المجلس المناسبات الميالك الموجوع المالك المجموع المالك المجموع المالك المجموع المالك المجموع المالك المجموع الموجوع المالك ا

رقد حم المشروع في الماده ۱۳۷۷ مل الخبير الذي يرمد أن يقتصى عن الدم أموريت في القضية التي يندسها أن غلجير الذي يرمد أن يقتصى عن الإنام الثالية قاريخ استلامه مورة الحكم من فلم التكاب ، كا أجاؤ للعكافي المستعبدة أن تعرف فقس المكم إنقاس معا المياده ، كا أوجود عليه في الممادة ، إمام المستعبلة إن يوم القمر والمستعبدات التي المستعبد إلى المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة عاضر الأمادة ، إمام الله يوم المنافقة عاضر الأمادة ، إمام الله يعرب في تقريره ما يوم يعرف المنافقة على المنافقة في ال

وقد جاء هــذا المشروع فى مجموعته وافيــ) بالغرض الذى وضع من أجله محققا لحسن سيرالعدالة ، ضامنا لمصلحة المتقاضين والخبراء معا .

وفيا يلى ملخص الآراء التي أبديت في اللجنة أثناء نظر هذا المشروع :

الطبية حد حضرات الاعضاء حذف عبارة (أو بحضور وكلائهم) الواردة إلى الفقرة قرابط" من المادة ١٩٣٣ خي لاينتين على الحضوحة إذا لم يكن وكياء حاضرا وقت النطق بالحكم ، ولكن المجتم أن أن أن مام إعلان المجارة المؤلفة المؤل

ومارض أحد حضرات الأعضاء في النص الوارد في الفقرة الأولى من المادة ١٤٤٣ من المشروع الفاضي بأن يكون الخصوم اللابن و برطم حق المادة ١٤٤٤ من المؤتفى إلى يكون الخصوم الدين واحد أو ثلاثة من المواشخية في المواحدة والدين عن القصوء عن القانون العام أجاز لهم أن يتأسحوا من القصر أو غير تامي الأطبية العماقطة على حقوقهم. ولكن الجنة لم تقر هذا الاحتراض كان المواطنة المؤلفة على مواقفة الجلس المطبقة بعقول على مواقفة الجلس المسابقة عطول لا موجب له فضلا عن أن اختياز الخاباء صلح موفر غير بيا تلومي أو للقيم .

وافقح أحد حضرات الأعضاء ، فيا يتعلق بالحافة ٢٣٥ من المشموع أن يكون طف الخبير - غيرالمقبل بالجنول حما إليهن أمام الفائدي الجنون أو رئيس الدائرة التي عبلت الخبير، هذا من القاضي الممين للأمور الوقية. ولكن الجنية لم توافق على هذا الزاري لأن المحادة فصمت التبسير على أصحاب الشان ، وإلمائك نصبت على سيادة قصير بينا .

وقد أدخلت الجحنة على المشروع التعديلات اللغوية الآتية وقد وافق عليها حضرة مندوب وزارة الحقانية :

 ١ - استبدلت بكلمة "خرينة" الواردة فى الفقرة (ثاني) من المادة ٢٢٧ كلمة "خزانة".

استبدلت بكامة "بسقوط" الواردة فى الفقرة (رابعا) من المادة
 ٢٧٣ كلمة " سقوط " .

إلى استبدلت بكلمة " إلهاص " الواردة فى الفقرة (الثانية) من المادة ٢٣٧ مكررة كلمة " انتقاص ".

واللجنة تتشرف بعرض هذا النقرير على المجلس وترجو الموافقة على مشروع الفانون .

سكوتيراللجنة رئيس الجنة (محمد حسن) (محمد علام) وهذا نص مشروع القانون :

مشروع قانون

بإدخال تمديلات وإضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأقل من قانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قور مجلس الشميوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه : المسادرة

تعسيل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٧٥ و ٢٢٢ و ٢٣٢ و ٢٣٤ و ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

المــادة ٢٢٣ ـــ إذا اقتضى الحــال تعيين خبير فللمحكمة نلب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء . وعليما أن تذكر في نص الحكم :

(أقلا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له آغاذها .

(ثانيا) الزمانة التي يجب ابداعها في خزانة المحكة والتي تكونت كافيــة لمصار يفــاخلير وأتمايه المحتملة , وتعين/الخصم الذي يكلف بإيداع هداهالأ مانة والأجمل الذي يجب عليه ايداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الحمير سحبه منها نظير مايلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير ألخبير.

(رابس) تاريخ الجلسة التي تؤجل فما الفضية من جديد أمام الحكمة للتاقشة في التقريروالفصل في الموضوع إن كانت الفضية صالحة للفصل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد المحكمة جلسة أقرب من الأولى لنظر الفضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولايمان هذا الحكم إن كان صدوره بحواجهة الخصوم أو بحضور وكلاتهم فإذا لم يودع المنعم للكف من جانب المنكد الأمانة في الأجما الماعر وبد المنك تم لم يودعها نعوده من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بأدام الماعورية وتقرر المنكمة إذا رأت أن الأعذار الق إلديت غير مصيمة مقوط عن الخصم الذي امتح عن دخم الأمانة في التمساك باسلم التمهيدي وتستعر في إمواحات المدعوى .

المــادة و ٢ ٧ – إذاكان الخصوم بالغين ولهم-رية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكة .

وفيها عدا هده الحالة تختار المحكة الحسبراء من بين المقبولين لعمل أهل الجرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك و يجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المادة ه ۲۷ س. في الشاكن والأرمين صاحة التالية لإيداع الأمانة المصور فيها في الفقرة التائية من المادة ۱۳۹۳ بخير قل الكاميا الخيير اليا كاب الحكمة أن يستح له مالكم صورة ما يشتل على بيان ما يمن له . ويطلع الخيد على الأوراق المودمة في الملف بغيرات بتسامها ما لم تأذن له الحكمة أو الخصوم بذلك .

و إذا كان الخير غير مقبد في الجدول فعليه أولا أن يجلف اليمين على يد القاضى الممين للامور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بألب يؤدى عمله بالصدق والأمانة

الممادة ٢٧٩ – يحب على الخير أن يحدد للفروع في السل ناريخا لا يجلوز الخمسة عشر يوما الثالية التكليف الحدكون في النائدة السابقة . وعلمه أن يتمنز الخمسوم بخطابات موجئ عليها ترمل قبل ذلك الثلاني نسبته أيام على الأمل يمطرهم فيها بحمل الاجتاع الأول فيروية الوجهة، إن

وفي حالات الاستعجال يجوز للحكسة أن تأمر في الحكم القاضي ببإجراء الحبرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التاليسة لتاريخ التكليف المذكور على

. وفي حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمبـــاشرة عمل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المسادة ٣٣٧ — تقدر أتعاب الحبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجنرئى أو رئيس الدائرة الذى عينه يجرد صدو را لحكم فى موضوع الدعوى

و إذا لم يصدر هذا الحكم فيخلال الثلاثة الشهور التالية قلناقشة في التقرير لأسباب لا دخل تخيير فيها فتقدر أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوي .

المــادة ٧٣٤ ــ تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في تلاثة الأيام التالية ليوم الإملان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في قلم الكتاب

المسادة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الخبير تقريره فيالأجلالذي مقده الحكم القاضي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك " الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمسال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتحسام مأموريته

، وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولما أن تمنحه ميعادا لإتمام مأمور ينه و إبداع تقريره إن رأحة للتأخير معيرا

الله الم يكن هناك مبرو التاميز فللمحكمة إما أن تحكم عليه بغرامة لا تتجاوز حسمة جنبيات مصرية فرتصه بمبادا لإنمام أموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا نبو قبال للعاش بأن يرد لل فقم الكتاب ما يكون قيضه من الأماقة ولحد في هذه الحالة أن تحكم هية إيضا بعرامة لا تتجاوز عشرة خنبيات نقصرته و فالك نفر إخلال باقد يترتب على عمليه من الجوافات

و إلى كايد التأخير الناج عن خط أحد الحصوم تحكم علم المحكة بغوامة عندياته فيظم المان تجدالة قرام يجود منحها كلما أو يعدنها إلى المعموم الآخرين علم عليها العمومينين،

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فىالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المــادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رفحها ٢٣٧ مكررة ونصها كالآتى :

المـادة ٢٣٧ مكررة - يجوز النير في مدى خمسة الأيام التاليــة لتاريخ استلامه صورة الحكم مرـــ قلم الكتّاب أن يقتحي عن أداء مأموريتـــه في القضية التي يندب لهـــا لأمباب يرى القاضي الجؤني أو رئيس العائرة الذي استديه أنها تعبولة -

ويحوزق الدعاوىالمستعجلة أن تقرر المحكمة فينفس الحكم أنتقاص هذا

وكل خير لا يؤدى ،أمور بـــه من غير أن يكون تحى عنهـــا يهـــوز للحكة التى نعبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التى كان عبيـــا فى تكدها بلا فائدة كما تحكم طبـــه بالتنو يضات إن كان لمـــا عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديبية

المادة الثالثة

يشاف بعد المسادة (٢٦ من قانون المرافعات في المؤاد المدتبةوالتجارية أمام الحاكم الأطلبة مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكرة وقسها كالآتى : المسادة ٢٦ ي مكروة - على الخبير أن يؤدع بنفسه أو يواسطة مندوبه الحساس بقلم كتاب المحكة التي نفسته تفريره موقعاً عليه عصب الأصول

ومرفقا به مخاضر أعمال الجوة ، و يودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه و الاحكم عليه القاضي الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بغرامة لا تتجاوز مائلي قرض . الذاكار بند المحكمة الترويس والمرابع ما إنا ما الكامل المحكمة المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع المرابع

إذا كان مقر المحكة التي حيثه بعيداً عن على إذاته ولم يكل لديه مستندات لإعادتها جازله إلماع تقرب وعاضر أعمالة في قلم كتاب المحكمة الجزئية الناج لها على إذاته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطوق الإدارية إلى فم كتاب المحكة التي عينة.

وعليه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة مر... تاريخ إبداع تقريره أن يخطر الحصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المعنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المسادة ٢٤١ ثالثة – يجب أن يكون التقرير مختصراً ولدنيفا وعلى الحبير ألا يعيد في تفريره ما هو بعدتن مجاهير الإعمال بلي يكنفي إن

وعلى الحبيرالا بجيد في تقرّوه نا هو مدنى بحاهـر الأعمال بل يكتفي,ان يشير الى النبذ التي برى ضرورة الرجوع البها وألا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفى بان يشتر إليها

.. ولا يحول له إدفاقا ترسوم بتقرَّرَة الآيادًا كان مضرِّمًا له بدلك في المسلم. أوباتفاق الخضيّة ؛

المادة الحامسة

يشافى إلى قانون المرافعات فيالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المسادة ٢٤٣ بكون رقمها ٢٤٣ مكرة ونصاً ٢٤٣ لكن : مادة ٣٤٣ كم مكرة — يحضر الحبير في اليور المقدة المساقشة في التقرير فيرين للحكة رأيه والأدجه التي تهره . والحكة أن توجه إليه من الأسافة ما تراه مفيد لما لاستنارتها في الدعوى سواء من تقاء نصها أو بناء عل طلب الحلصة .

وتحصل منافشة التقرير فى هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة الواقعة ف.وضوعها الا إذا وجلت أسباب استثقائية بهب إثباتها فيصفر الجلسة . وللحكة فى حالة اتفاق الخصوم أرب تعنى الحبير من الحضور لمنافشة تقريم .

المادة السادسة

تلغي المسادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السامعة

طروز يرالحقائبية تنفيذ هذا الفانون ويعمليه من تاريخ نشره في الجمرية لوسمية . ناس بان يبصم هــذا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجمريةة الرسمية

وينفذ كقانون من قوانين الدولة . تُهُ صدرني

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار الجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة 4 ما يوسة ١٩٣٢

حضرة صاحب المعالى وزير الحفالية ... أرجو الموافقة على نظر مشروى التاليق المنافقة على نظر مشروى التاليق الخيار المنافقة على نظام مشروى التعالى من المنافقة ا

الرئيس – هل توافقون على ذلك ؟ وعلى أن يكون إخذ الرأى على مشروعات القوانين الثلاثة دفعة واجمهة ؟

(موافقة عامة) •

أشير إلى الكتاب الآتي :

ودحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس التواب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هـنا تقرير بلغة الحلقانية عن مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفرح الراج من الفصل الشاتى من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهلي في المواد المدنية والتحارية .

وقد انتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم أمين عامر مقررا لها أمام المجلس. وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما

القاهرة في ٤ مارس سة ١٩٣٣ ويُيس اللجنة مجد علام

الرئيس – الكلمة لحضرة المقرر . تلا حضرة المقرر تقريراللجنة(١) . :

ارئيس ـــ هل توافقون على الانتقال إلى مناقشة المواد ؟ (موافقة عامة) .

المقرر :

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقُد صدّقنا عليه وأصدرتاه :

المادة الأولى

تسلسل المواد ۱۳۲۳ و ۱۳۲۶ و ۱۳۷۰ و ۱۳۲۰ و قانون المراضات فى المواد المدنية والتيمان المراضات المراضات المراضات المراضات المراضات المراضات المدنية المراضات المراضات المراضات المدنية المراضات المدنية المراضات المدنية ا

(أولا) بياة دقيقا لمــأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(قانيا) الأمانة التي يجب إبداعها في حزانة المحكمة والتي تكون كافيــة لمضاريف الخبير وأتمانه المحتملة ، وتعيين الحصم الذي يكلف وإيداع هذيه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إبداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثــا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الحبير.

(رابسا) تارخ الجلسة التى تؤجل لها التفسية من جديد أمام المحكة لناقشة في التفرير وللفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة المفضل فيها وتم إيدلوع الأمانة . وكذلك تحميد المجتمعية أفوية من الأولى الثقلر الفضية في خالة عدم إيدلج الأمانة .

(۱۲) اظر المنسات ۲۸ و۸۲ و ۸۶

ولا يعن هذا الحكم إن كان صدوره برواجهة الخصوم أو بحضور وكلاتهم فإذا لم يودع الخصم المكلف من سانب الشكة الأمانة فى الأميل المضروب لللك ثم لم يودعها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما إذاء المالورية وتقرر الحكمة إذا رأت أن الأصدار التى أبعيت غير سحيمة مقوط حق الخصم الذى امتح عن دفع الأمانة فى الاسك بالحكم التهيدى ويستعر فى إموامات المدعوى "

> الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة ٢٢٣ ؟ (موافقة عامة) •

المقرر :

دالمادة ٢٢٤ – إذا كانب الخصوم بالنين ولم حرية التصرف ف حقوقهم وإنفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخيرة بأسمائهم يصدق لهم على ذلك من المحكة .

وفيا عدا هذه الحسالة تختار المحكمة الخبراء من بين المقبدولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة نقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم ."

> الرئيس ـــ هل توافقون على المـــادة ٢٢٤ ؟ (موافقة عامة) •

المقسرر:

بالمادة و ۲۷ س. في التماني والأربين صاحة السالية لإيداع الأمانة المتصوص عليها في الفقرة التاتية من الممادة ٢٣٦ بدعو قلم الكتاب الحميرات المضروليم بما تعزيه لم بالحالات طوامل الحمل الصادر بلك . وعلى كاتب الهكة أن يشخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ما تعين له . وعلى ويطلع الخبري في الأوراق المودعة في الملف بغير أن يستملها ما لم تأذن له . المتحدة والمتصورة بلك .

و إذاكان الخبير غير مقيد فى الجمدول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد الفاضى المعيز _ للأ مور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدّى عمله الصدق والأماة'''.

> الرئيس ـــ هل توافقون على المبادة ٢٢٥ ؟ (موافقة عامة) •

المقرر :

" المنادة ٢ ٩ ٧ - يجب عل الخبير أن يحد للشروع في العمل تاريخا لا يتجاوز الخمسة عشر يوما التالية التكلف المذكور في المنادة السابقة. وطيه إن يدعو الخصوم بحطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الإقال يخطوهم فيها تجمل الاجتماع الأولى وبومه وساعته . على الإقال يخطوهم فيها تجمل الاجتماع الأولى وبومه وساعته .

وق حالات الاستمجال يجوز للحكة أن تأمر في الحكم الفاضى بإجراء الجرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر.

وفى هـــذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول باربع وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحمكم بمباشرة عمـــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة " .

الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة ٢٢٦ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر

المادة ۲ س ۲ مد تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئى
 أو رئيس الدائرة الذى عينه بجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى .

. وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للمافشة في التقرير الأسباب لادخل مخمير فيها فقدو أتعابه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى . "

الرئيس ـــ هل توافقون على المـــادة ٢٣٢ ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

المسادة ع ٣٣ ٢ - تقبل المارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الآيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير، ويكون حصولحاً بتقرير في فلم الكتاب .

فإن كانت الممارضية من خصم جائز تنفيذ أمر التقدير ضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إيعاع الباق فخير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما فى فلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لتادية ما هو مطلوب للخبير."

الرئيس – هل توافقون على المــادة ٢٣٤ ؟

(موافقة عامة) •

"المادة ۲ ع ۲ ساؤالم بودع الخبير تقريره في الأجل الذي حده الحكم القاضي بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم التكاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الحبرة والإسمال التي حالت دون إتمام ماموريته.

وتطلع المحسكة على مذكرة الخبير الجلسة المحبدة لنظر الدعوي ولها أن تمنحه مبعادا لإنمام ماموريته وإبداع تقريره أن رأت للناخير مهروا

فإذا لم يكن هناك مبرر التاخير فلممحكة إما أن تحكم عليه بنرامة لاتجاوز تحمد جنيهات مصرية وترتمعه مبادا لإنحام ماموريت ، وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمراً عبر قابل للطمن بأن يرد إلى قو التكاب با يكون قبيشه من الأمانة . ولم أنى هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بنرامة لا تتجاوز مصرة جنيهات مصرية ، وذلك بغير إخلال من قد يترب عل عمله من الجزاءات التاديية والتعويضات إن كان لها على .

و إذا كان التاخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تمكم عليــه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خمسائة قرش يجوز منحها كلمها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض ."

الرئيس 🗕 هل توافقون على المــادة ٢٤٢ ؟

(موافقة عامة) •

الرئيس ـــ هل توافقون على المــادة الأولى ونصها :

"نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّفنا عليــه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسلمل المواد ٢٢٣ و ٢٢٣ و ٢٧٦ و ٢٢٦ و ٢٣٢ و ٢٣٢ و ٢٤٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

المــادة ٣٧٣ ـــ إذا اقتضى الحال تعيير خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وعليما أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمـأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافيــة المصارفيف الخبير وإنمايه المتمثلة ، وتعيين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الإمانة ، والإمل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحيه منها نظيرما يازم له من المصارفيف .

(ثالث) الأجل المضروب لإملاع تفرير الحبير .

(رايس) باريخ الجلســـة التى تؤجل لهــــا الفضية من جديد أمام المحكة لاــــــقـــة فى الثعرير والمفصل فى الموضوع إن كانت القضية صاحمة للفصيــل فيها وتم إيداع الأمانة ، وكذلك تحدد المحكة جلســة أقرب من الأولى لنظر القضية فى حالة مدم إيداع الأمانة .

ولا ينن هذا الحكم إن كان صدوه بمواجهة الحصوباً وبمضور وكلاتهم فإذا لم يومع المنحق من بات المتحالاً أما في الأجما المضروب يلك تحم لم يومعها طيق من المضمرم فلا يكون الحديث بلزنا إذاء الماسورية وتقرر المحكة إذا رأت أن الأطار إلى أبدت غير صحيحة مقوط شحالخص الذي المتع عن منع الأمالة في أنصيك بالحكم التجايدي ويستعرب المجالاً المساورة الذي المتع عن منع الأمالة في أنصيك بالحكم التجايدي ويستعربن إيواغات

المادة ع ٢ ٧ ساذاكان الخصوم بالغين ولم حرية التصرف ف حقوقهم واغفوا على تميين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمى أثهم يصدق لهم على ذلك من المحكة .

وفيا عدا هذه الحمالة تختار المحكمة الخيراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المسادة م ۲۷ س في النخاق والأربير سامة التالية لإبداع الأمانة المسادة م ۲۷ يدع قالم النالية المنظورة على المسادة ۲۵ يدع المسادة المشهورة على المسادة بدا المشهورة ما يشتعل على بيان ما تعين له. وطل الخير على الأمراق المدومة في المشتع بعيران مستعين لم المنظورة ما يشتعل على بيان ما تعين له. المنظورة المنظورة المنظورة بنالية ما تمان له المنظورة ال

و إذا كان الخبير غير مقيد فى الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمين على يد الفاضى المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والأمانة .

المـادة ٢٢٦ _ يصب على الخمير أن يحدد الشروع في العمل تاريخا لاتجهاوز الخمسة عشر يوما التالية التكليف المذكوري المـادة السابقة. وطيه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى طبها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقتل يخطرهم فيها مجل الاجتماع الأولى ويومه ومساعته .

وفي حالات الاستمعبال يجوز للحكة أن تأمر في الحكم الفاضي بإجراء الخبرة بمباشرة العسمل في الثلاثة الأيام التالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر.

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة وأحدة .

المادة ٧٣٧ — تقدر أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئ أو رئيس الدائرة الذي عينه يجود صدور الحكم في موضوع الدعوى .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للناقشة في القرير لأسباب لادخل تخبير فيها فقدر أنما به ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المـانة ٧٣٤ ـ تقبل المعارضة فى تقدير الأبوة من كل من الخصوم فى ثلاثة الإيام التالية ليوم الإعلان بلنك التقسدير ويكون حصولهــا بتقرير فى قلم الكتاب .

فإن كانت الممارضية من خضر بالتؤاتطينة أمر التقديرضية فلا تكون مقبولة: إلا بشرط إيداع الباي الفيهامان للطبع الصناور بدءا صلى التقدير مقدما في قار كان الحكيمة مع تفصيض هذا للبلغ الجامية ما هوامعالوب الفير.

المبادة ٧ ٪ ٧ ــ إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدده الحكم القاضي بإجراء الحبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قيل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية ببيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الجبرة والأسسباب التي حالت دون إتمهام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسسة المحددة لنظر الدعوى ولهسا أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

فإلما لم يكن هناك مبرو للتأخير فللمحكمة إما أن تحكم عليه بغوامة لا تتجاوز خمسة جنبهات مصرية وتمنحه ميعادا لإتمام مأموريته، و إما أبب تستبلل يه غيره وتصدر أمرا غير قابل للطعن بأن يرد الى قلم الكتَّاب ما يكون قبضه من الأمانة . ولها في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامة لا تتجاوز عشرة جديهات مصرية ، وذلك بغير إخلال بما قد يترتب على عمله من الجزاءات التأديبية والتعويضات إن كان لها محل .

وإذا كان التأخيرناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليمه المحكمة بغرامة من مائة قرش إلى نعسمائة قرش يجوز منجها كلهـــا أو يعضها إلى الجصوم الآخرين على سبيل التعويض ؟ "

(موافقة علمة) .

المقرر :

و المهادة الثانية

يضاف إلى قالون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقها ٢٣٧ مكررة ونصها كالآثى :

المــادة ٧٣٧ مكررة ـــ يجوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتاريخ استلامه صورة الحبكم من فلم المكتاب أن يتنحى عن أداء مأموريته في القبضية التي يندب لها لأسباب يرى القاضي الجزئ أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوي المستعجلة أتب تقرر المحكمة في نفس الحكم إنهاص هذا المعاد .

وكل خبير لا يؤدى مأموريت. من غير أن يكون تنحى عنها يجوز للحكمة التي ندبته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا فائد: كما تحكم عليه بالتعو يضات إن كان لهـا محل وذلك بدون إخلال يابلزاءإت

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرر :

المادة التالثة

يضاف بعد المسادة (١٤ من قانون الرافعات في المواد المدنية والعجارية أمام الجليمة الأهلية مائية جديلية يكون رقمها ٢٤١ ميكرية ونصيها كالآتي :

المبادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقسلم كتاب المحكمية التي ندبته تقريره موقعا عليسه حسب الأصول ومرفقاً به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلا حكم عليه القاضي الحزقي أو رئيس الدائرة الذي عينه بغرامة لالتحاوز مائتي قرش .

فإذا كان مقر المحكمية إلى عينته بعيدا عن محل إقامت ولم يكر لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله فى قلم كتاب المحكمة الجزئية التابع لهب محل إقامت وأن يطلب كتابة إرسالهما بالطَّرق الإِدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته .

وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقــريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرر :

20 للبادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافسات في المواد المدنية والتجارية أمام الحساكم الأهلية بمادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى :

المادة ٢٤١ ثالثة — يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبير ألا يعيد في تقريره ما هو مدؤن بمحاضر الأعمال ، بل يَكتفى بأنب يشمير إلى النبذ التي برى ضرورة الرجوع إليهما وألا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يُكتفى بأن يشير إليها .

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم . "

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

و المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافحات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليــة مادة جديدة بعد المــادة ٣٤٣ يكون رقميـها ٣٤٣ مكررة ونصهأ

المهامة ٣ ٤ ٤ —مكرة – يحضر الخبير في اليوم المحدد الناقشة في التقرير فيبين المجكمة رأيه والأوجه التي تبريه . والحكمة أن يوجه إليهه من الأسئلة ما تراه مهيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من بلقاء نفسها أو بناء على طلب

وتمصل مناقشة التقريري هذه الجلسة ولي لم تكن القضية صالجة الرافية. في موضوعُها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها فيُعضر الجليسَةِ.

وللحكة فى حالة اتفاق الخصوم أن تعنى الخبير من الحضور لمناقشة يره ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــــادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

ووالمادة السادسة

تلغى المــادة ٢٣١ من قانون المرافعات فى المــواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية . "

> > المقرر :

. ~

على وزير الحقانية تنفيذ هــــــذا القانون ويعمــــل به مر..... تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

ى جويسه برمية نامر بأن بيصم هـــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميــة و منفذكتانون من قوانين الدولة . "

ود المادة السابعة

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس حــ الآن وقد انتهيا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة يجملول الأعمال، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأى عليها بالمنادلة بالأسماء دفعة واحدة إلى جلسة الغد ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النقاب

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون جلمة ١٩٢٢ عابرسة ١٩٢٢

> تلى مشروع القانون وهذا نصه : تنحن فؤاد الأوّل ملك مصر

قررُ مجلس الشيوخ وعلمِس التواب القانون الآبي نصَّه وقد صدَّقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعقل المواد ٣٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٣ و ٣٣٧ و ٣٣٤ و ٢٣٢ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

(أولا) بيانا دقيقا لمـأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها فى خزانة ألمحكة والتي تكون كافيــة لمصاريف الخير وأتمانه المحتملة ، وتميين الخصم الذي يكلف بإبلداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب علد إبداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخير سحيه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تفريرا لخبير.

(دابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لهـا القضية من جديد أمام المحكة لغائشة ق التقرير وللفصل فى الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصـل فيها وتم إيداع الأمانة . وكذلك تحدد الهحكة جلسة أفرب من الأولى لنظر القبية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ولايمين هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وفلاتهم قانا لم يودع الخصم المكلف من جانب المحكة الأمانة فى الأجل المضروب لللك تم لم يودعها غيره من الخصوم فلا يكون الخير ملزيا بأداء المأمورية وغير المحكة إذا رأت أن الإعدار الق البنت غير محيحه مقوط عن الخصم الذى امنت عن فتم الأمانة فى التمسال بالحكم التمهيدى ويستعرف إجراطات

المسادة ع ٧ ٧ – إذا كان الخصوم بالغين ولهم عربة التصرف في حقوقهم. وانتقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمسائهم يصدق لهم عل ذلك من المحكة .

وفيا عدا هذه الحـالة تختار المحكة الخبراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك و يجب بيان هذه الأسباب في الحـكم .

التسلمة و ۲۷ س في الشائق والأربين صاحة التالية لإيداع الأمانة التسموص عليها في الفقرة التائية من المسادة ۲۷ بعره في التكاب الحبير إلى الحضور إيدام با تعزي له باطلامه على أصل الحكم الصادرباللك. وعلى كاب الحكمة أن ينسخ له من الحكم مسروة بالمتشل على بنا ما امين له . ويظلم الخبير على الأوراق المودعة في اللف بتبرأن يستامها ما لم تأذن له

ويطلع الحبير على الأوراق المودعة فبالملف بغير أن يستامها ما لم تأذن له الحكة أو الحصوم بذلك

وإذا كان الخير فيرمقيد في الجليبل فيليو أولا أن يعلف اليمن مل يد الناخى المين الأمود الوقتية ولو يتير معليد التليب يودى عمله بالصدق والأبرانة

المسادة ٢٢٣ — يجب على الخبير أن يحدد الشروع فى العمل تاريخا لا يُجاوز الخمسة عشر يوما التالية المتكلف المذكور فى المسادة السابقة . وطبه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطوهم فها يممل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفى حالات الاستعجال يجوز للحكة أن نامر فى الحكم القساضى بإجراء الخبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الأيام التالية لتساريخ التكليف المذكور على الأكثر

وفى هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بأربع وعشرين ساعة .

وفى حالَات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة

المــادة ٢٣٢ — تقدر أتعاب الخبر ومصاريفه بمعرفة القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه ئيمور صدور الحمكم فى موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالة للناشة في التقرير لأسباب لا دخل للخمير فيها فتقدر أتمايه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى .

المــادة ٧٣٤ – تقبل المعارضة فى تفدير الأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولهـــا بتقرير فى قلم الكتاب .

فإن كانت المعارضية من خصم جائزتنفيذ أمر التقديرضده فلا تكون مقبولة إلا بشرط إبداع الباق للمتبير من المبلغ الصائد به أمر التقسديرمقدما فى فلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ تثادية ما هو مطلوب فخبير

المُـادة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الحير تفريو في الأجل الذي صده الحمكم القاضي بإجراء الخبرة وجب طيه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بنيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والإمسباب التي حالت دون إنحام مأموريته

وتطلع المحكمة على مذكرة الخمير بالجلسسة المحددة لنظر الدعوى ولهب أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته وإبداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا

إذا لم يكن هناك مبردالتاشير فالممحكة إما أن تمكم عليه بنرامة لا تمجارة خمسة جنبهات مصرية وتحمده مبدادا لإتمام ماموريته وإما أن تسقيدل به فيهم وقصد أرما يقوم قابل للطنن بأن ير بدالى فل الكتاب ما يكون قيضه من الأمانة ولمما أن هذه الحالة أن تمكن عليه أيضا بغرامة لا تتجاوز عشرة جنبهات مصرية ، وظالك بغير إخلال با قد يقرتب على عمله من الجزامات التأديدة والتعويضات إن كان لها على

و إذا كان التاخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكّم طيسه المحكة بقرامة من مائة قرش إلى حميالة قرش يجوا منحها كلهـــا أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على مديل التعويض

المادة الثانيسة

يضاف إلىقانون المرافعات فى المواد المدلية والتجارية أمام المحاكم الاهملية بعد المسادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكرة ونضها "كالآعى :

المـادة ٧٣٧ مكرة – يحوز للنبير في مدى تحسة الأيام الثالية لتاريخ استلامه صورة الحكم من قبل الكتاب أن يتنجى عن أداء ماموريته في القضية التي يندب لهــا لأمـباب يرى الفاضى الجنوفي أو رئيس الدائرة الذي انتدبه أنها مقبولة

ويجوز فى الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكة فى نفس الحكم انتقاص هذا الميعاد .

وكل خبر لا يؤدى ماموريته من غيران بكون تخى عنها بيموز للحكة التى نديته أن تحكم عليه بكافة المصاريف التى كان سيبا فى تكبدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لهما عمل وذلك بدون إخلال بالجزاهات التاديبية

المادة الثالثة

يشاف بعد المسادة عام سم قانول المواضات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأطية مادة جيدة يكون رقبها عام مكرة ونصها كالآكن : المام المحاكم 1 م ع برائيل على الخبير أن يودع بنفسه أو يواسطة مندوبه الحاس فقم كاب أعكمة التي تدبته تقرره موقعا عليمه حسب الأصول ومرفقاً به محاضراً عال المجارة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه وإلا حكم طيه القاضي الجنوفي أو رئيس الدائرة الذي عينه بغرامة لا تخباوز مائتي فرض . فإذا كانب عنم الحكمة التي صلته بعيدنا عن على إقامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جاز له إياداع تقرير وعاضر أعماله في فتم كتاب الهنكة الجزئية التاج لحد على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى

وعليه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن. يخطر الحصوم بلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المسدنية والتجارية أمام المحساكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤٦ ثالثة ونصها كالآتى :

المادة ٢٤١ ثالثة - يعم. أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الخبسير ألا يعيد فى تقريره ماهو مدقون بمحاضر الإعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ التى برى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات التى يرتكن عليها بل يكتفئى بأن تشهر إليها

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك فى الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الحاميية

يضاف إلى قانون الموافعات في المواد المسدنية والتجارية أمام المحساكم الأهليسة مادة تجديدة بعد المسادة ٣٤٣ يكلون وقسها ٣٤٣ مكرة وتعليما كالآتى :

المــادة ۲۶۳ مكردة - يحضر الخبر في اليوم المحدد للافقة في القتر بر فيين للحكة رأيه والأوجه التي تبرره . وقلحكة أن توجه إليــه من الإسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدحوى ســواه من ثلقاه نهمها أو بناه على طلب الخصوم .

وتحصل منافشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن الفضية صالحة الرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية بجب إثباتها في عضر الجلسة . ولايحكة في حالة انفاق الخصوم أرب تعنى الخبير من الحضور لمنافشة تقريره .

المادة السادسة

تلغى المسادة ٢٣١ من قانون المزافعات فى المواد المسدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية .

المبادة السابغة

على وزير الحقانية تنفيذ هــذا القانون ويعمـــل به مر__ تاريخ لشره فى الجريدة الرسمية .

نامر بأن بيصم هــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجويدة الرسميـــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . "

أخذ الرأى بالنداء بالاسم .

الرئيس – ليتفضل حضرة النائب المحترم الدكتور مجد صالح بك بيابداء أسباب امتناعه .

حضرة النائب المحتم الدكتور عد صالح يك ـــ لم أكن حاضرا الجلسات التي جرت فيها منافدة هذه المشروعات، لأسباب طارتة منعنى، فلم يتسولى الاشتراك في المنافشة ولا الإدلاء بوجهة نظرى في طلك المشروعات، ولهذا لم أستطم أن أبدى رأيي قبولا أو رفضاً

أن يما أحاء حشرات القواب العقريق المشترات إلى بالشاء إلى الإسروان العقري بإدخال تعديد تر إضافات في هوج الراج من القصل الثاني مراقاب السابع
 من المتكاب الأولى عن التوزيز المسابع المسابع

أحمد رشدى ﴾ (ه) حضرة النائب المحترم على عبد الرازق بك ؛ (٢) حضرة النائب المحترم عبد حسن ؛ (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايع بك ؛ (٨) حضرة النائب المحترم عبل حسن أحمد ؛ (٩) خضرة الناب الحرّم بحد ومه كديمه بك ؛ (١٠) حضرة الثاب المقرّم عبد الزير هدى، بك ؛ (١١) حضرة الثاب المقرّم على و(١٢) خضرة الثاب المقرّم عبد مناطق المات المقرّم بعد مناطق به مناصور فسمير بك ؛ (١٥) حضرة النائب المقرّم بعد عزيز المقرّم بعد عزيز يحد أباظه ؛ (17) حضرة النائب المحترم إبراهم دسوق أباظه ؛ (١٧) حضرة النائب المحترم سلمان. اسماعيل أباظه ؛ (١٨) حضرة النائب المحترم فريد نفر الدين ؛ (١٩) حضرة النائب المحترم الشيخ سليان غد خضر ؟ (٢٠) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ؟ (٢١) خضرة النائب المحترم عبد المعطى حسين معطفى بك ، (٢١) حضرة النائب المحترم عبد المجيد عمود ناقع ؟" (٣٣) حضرة النائب المحترم حسين هلام بك ؟ (٢٤) حضرة النائب المحترم السعيد حميد ؟ (٢٥) حضرة النائب المحترم مجد ليب قوزه بك؟ (٢٦) حضر النائب المحترم توفيق حسن المكارى ؟ (٢٧) حضرة النائب المحترم رضوان عبد الوهاب ؟ (٢٨) حضرة النائب المحترم ابراهيم البسيوني مطاوع بك ؟ (٢٩) حضرة ضاحب المعالى الدكتور يحد تونيق رضت باشا ؟ (٣٠) حضرة الثاب الحترم إبراهم مراداً بوسعه ؟ (٣١) حضرة الثاب الحترم كامل حسن ذايد؟ (٣٢) حضرة صاحب المال عد حلمي عيسي باشا ؟ (٣٣) حضرة النائب المخرم شاهين شاهين الجنووري ؟ (٤٣) حضرة ماحبّ السعادة الراهيم فهمي كريم باشا ؟ (٥٣) حضرة النائب المحترم السبية منصور؟ (٣٦) حضرة النائب المحترم مصطنى ابراهيم عموان اللواق بك ؛ (٣٧) حضرة الثائب المحترم السيد أحمد عيمى يك ؛ (٣٨) حضرة الثائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك؛ (٣٩) حضرة الثائب المحترم عبد المنعم رسلان بك 🤄 (. ع) حضرة الثانب الحترم حافظ مصطفى الشتني ؛ ((ع) حضرة الثانب الحترم يورمف المتشاري بك ؛ (۲ ع) حضرة الثانب الحترم طالبة بيوي تصار ؛ (۲ ع) حضرة الثانب المحرم عد فهم الفيدى ؛ (ع ع) حضرة الثانب المحرم الشيخ عبيه إراهم الشاذل ؛ (ه ع) حضرة الثانب المحترم نحمود السيد ؛ (٤٧) حضرة النائب المحترم أحمد أبو التنوح ؛ (٤٨) معادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ؛ (٤٩) حضرة النائب المحترم عبد العليف حلمى خنام بك ؟ (. هُ) حضرة صاحبُ النزة على المنزلاري بك ؛ (١ ه) أحضرة ألثائب المحترم عبد الرحن البيل؛ (٢ ه) حضرة الثائب المحترم عد زك سالح بك؛ (3 ه) حضرة النائب المقرم النبخ سابل بمد مصفور ؛ (ه ه) حضرة النائب المقرم عبد الحبد البرادسي بك ؛ ((ه) [برأساميل ؛ ((ه) حضرة النائب المقرم خنارى الوبريك ؛ (٨ه) حضرة النائب الهترم فؤاد حسين ؛ (٩ه) حضرة النائب المصرة بحد فريد حسى ؛ (٩٠) حضرة النائب الهترع حسن مدا اعماعلي ؛ (11) حضرة الخالب المترم إليرسيف على كساب بك ؛ (17) حضرة الخاب المترم بمد قطب عبد الله ؛ (17) حضرة الخاب المترم بمد سلم ميار ؛ (16) حضرة الخالب المترم تجهيد عربان بك ؛ (10) حضرة الخالب المترم الحدول المبتدئ (11) حضرة الخالب المترم المسلم (12) حضرة الخالب ا تحترم جد الغزى احمد صد بك ؛ (۱۸) حضرة الناب اغترم نسسيخ الرب ميت التصر موبى ؛ (۲۸) حضرة الناب المصترم خليل ابراهم عبد العال ؛ (۷۰) حضرة الناب المعترم كيلان عد ذكريرى ؛ (۷۱) حضرة الناب المفترم حسن احمد مومن يك ؛ (۷۷) حضرة النائب المفترم مصلين ما كف يك ؛ (۷۳) حضرة النائب المفترم العن عامر ؛ (۷٪) حضرة النائب المحترم على السباسي ؛ (٧٧) حضرة النائب المحترم عبسه. المتعرّعب القائد الموم ؟ (٧٧) حضرة النائب المحترم عبد الله المعترم متوهم الراهم عليه المعترم على السائب المحترم متوهم الراهم جاد المولى بك ﴾ (٧٨) حضرة النائب المحترم عبد الحجيد ســيف ألنصر بك ؛ (٧٩) حضرة النائب المخترم معميافي هسيف النصوبيك 6 (٨٠) حضرة الغائب المحترم الشيخ علَ عب. الناصر ؛ (٨١) حضرة النائب الحترم ابراهيم الهلال بك ؛ (٨٪) حندرة النائب المترم لطيف نخله ؛ (٨٣) حضرة النائب المحترم الشيخ ذكم فانم أحم. ؟ (٨٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم غزالى بك ؛ (٨٥) حضرة النبائب المحترم محمد سليان سلمان ؛ (٨٦) حضرة النائب المحترم جورجي تناغوبك ؛ (٨٧) حضرة النائب المحترم أبو المجديدي محمد حيد ألكن ؟ (٨٨) خضرة ألنائب المقرم أمين سيد همام ؟ (٨٩) حضرة النائب المقرم عمد حسين مازن ؟ (٩٠) حضرة النائب المقرم المين مخد غيد ألوجه الشريف ؟ (٩١) حضرة الثائب المقرم الشيخ عبد العال رضوان مرزوق الجالي ؛ (٩٣) حضرة النائب المحترم حسن عمد أحمد حسين ؛ (٩٣) حضرةالنائب المحترم الشيخ مجمه المجاهيرعبد المقد بريى ؛ (١٤) حضرة النائب الحترم الشيخ المراهيم حسن محد السيد ؛ (١٥) حضرة الشيخ جمه بحد بحد يعمي ؛ (١٦) خضرة النائب المحترم عمر أحمد سامة بك ؛ (٧) حضرة الثان المنتم توكل العنبر ؛ (٨٦) حضرة الثان المنافق المبادى ؛ (٩٥) حضرة الثانب المنتم سنيه على الزقاق بلك ؛ (١٠) سَعَمُرة الثانب المنتم الشيخ ابراهم عمد حدق أبركزمة (١٠١) حضرة الذاب الحترم هدمه ابرز بدياء ؛

ره رفض المرافقة مل طالم المصرح حرات التواب المفريق ، () حافقرهان بل » (() حيرة أسعة (() الدكتور عبد العزيق الحديث العرب العزيق المدينة المستوق على المستوق المست

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ١٧ مايو مـة ١٩٣٢

تلى الكتاب الوارد من مجلس النؤاب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

وحضرة صاحب الدولة رئيس محلس الشيوخ

نظر عجلس التواب بسفة مستعجلة بجلستيه المنعقدتين في 9 و 17 مايو منهجهم، هر مريطتا لمفاترة عن مشروع فالونديودخال تعديلات و إضافات في الفرع الرام من الفصل الثاني من الباب الساج من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية — ووافق عليه بالصيغة الما انقد لمذا

فاتشرف بأن أرسل مع هذا لدوانكم مشروع القانون وتقرير بلخة الحقانية وعمضرى الجلستين المذكورتين ــــ (اجبا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيوخ . وتقضلوا دولتكر بقبول عظيم الاحترام ١٠

١٦ ما يوسة ١٩٣٧ رئيس مجلس النواب مجلد توفيق رفعت "

الرئيس – هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون إلى لجنة الحقانية .

(موافقة) .

الرئيس – يقرر المجلس إحالة مشروع القانون|لمذكور إلى لحنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

إسال الجليس بجلسته المنقفة بتاريخ ۱۷ ما يو سنة ۱۹۲۳ إلى هذه المجلة في شروع القانون الوارد من علم الواب خاسا بإدخال المديلات وإضافات في شروع القانون الوارد من علم الواب خاسا بإدخال المديلات الأول من قانون المرافعات الأولى في الحواد المدنية والتجارية فيحته بجلسات ٢٤ ما يواد و ١٧ يونيه منة ١٩٢٣ وحضر الجلسة الأولى حضرتا مدير إدارة الهاكم الأهلية والسكوين المائيل وزير الحقانية مندوين عن الوزارة .

وهذا المشروع يرمى إلى تعديل بعض مواد قانون المرافعات الأهلى الخاصة باهل الحبرة وقد تضمن أحكاما جديدة أهمها ماياتي :

١ - تسميل حصول الخبراء على أتعاجم - فقد نص فى المشروع على
 وجوب إيداع أمائة على ذمة الخبير تكون كافية المصاريفة فأتعابه المحتملة

كما نص ط ضرورة تقسدر أتعابه بموفة المحكة بجرد الفصل في الدعوى ومع ذلك رؤى أنه قد تجسد ظروف تستايم التاجيل بدون أن يكون الخبير حمل فيها وف ذلك تصليل لأتعابه بدون مئتمن والملك نص إيشا على أنه إذا لم يصدر الحكم في الدعوى خلال التلافة الشهور التالية الخافشة في التحرير تقتلر قبير أتعابه ومصارية.

كذلك لاحظ المشرع أنه فى كثير من الأحيات يعمد الخصوم إلى المارضة فى أوامر التقدير الصادة لعساح الخيروسة في أوام والتقدير الصادة لعساح الخيرة الموامر كليا لأن تقدير الفائقين يكون عالما صوب الحقيقة فرق الناس مل عدم قبل المعارضة من الخصم الجائز أمر التقدير مقدماً يقسل الإإذا أودع الفرق بين الأمانة والماية الصادد به أمر التقدير مقدماً بقسلم الكتاب على ذمة الخير على وجه التخصيص يجيث لا يصح توقيع المجتز عليها من مثان آتر.

٧ - يسيط الإجراءات ومدم إضاعة الوقت - لم يتضعن قانون النواب المدواب الآن سعوحا تشع منذا التانون المئة الخصوم وتعطيهم مامورية الحديد والمئة الخصوم وتعطيهم مامورية الحديد والمئة أن المئة. أن تحدق أما الخوابيم المئة المئة إلى المئة الشعية التي تؤميل له الشعية المؤلف المؤلف المؤلفة في حالة إبداع الأمانة كما تحقد جلية أخرى أقرب منالأول الواضة في حالة منام الإبداع والمعلق للمحكمة الحق — في حالة عام إلماع الأمانة لا من المؤلف من الخصوم أن تقرر مقوط حتى الخصر في الحمد المحكمة الخطر في الحمد المحكمة الحكمة في الخسم المخلف بها ولا من نعيم من الخصوم أن تقرر مقوط حتى الخصر في الحمد المحكمة المحكمة في الحمد المحكمة المحكمة في الحمد المحكمة المحكمة في الحمد المحكمة المحكم

كذلك مدل عن الطريقة التي ببرى العمل طبها من حيث ترك الأمر لمن يهمه سرعة الفصل في المحتوى في اعلان المنبع بالإبداع لياشر المامورية فنص في المشروع على ان قلم الكاب هو الذي بدعو المنبي في الأوربين سامة التالية لإبداع الأمانة فضنور الاطلاع على المامورية كما أوجه المشروع على الخبرات بحد المشروع في العمل ترفيا لا يتجانوز الخمصة عشر يوما التالية لتاريخ التكليف سالف الذكر وأن يخطر الخصوم بيوم الانتقال يوما التالية لتاريخ التكليف سالف الذكر وأن يخطر الخصوم بيوم الانتقال يمكنهم أن يستملوا للتواجد التاميانية العمل ومعهم شهودهم ومستغذاتهم.

وأجيز للحكمة أن تقصر هــذه المواعيد فى حالات الاستعجال وحالات الاستعجال القصوى .

كذاك أوجب المشروع على الحيد إذا لم يتمكن من إبداع القدر في الأجهال الذي صدته المحكة أن يودع في قم خال المحكة - قبل القضاء ذلك الأجبل - مبذكرة كابية بيان العمل الذي قام به والأسباب الم حالت دون أبكان تقديم التقرير. والمحكة في مغذه المطالة - وجدد الإطلاح على همذه المذكرة - إما أن تمد الأجمل القيد وإما أن تحكم عليه بترامة لا تجاوز تحسة جنهات وتحقدله أجل حيد بعد المنافق المنافق المسامورية وإما أن تستبدل به فيره وتحكم عليه حكافية قابل طلعن بأن يردما فيضم من المحافظة المنافقة على على عمرية المنافقة على عمرية والمان على المنافقة على المنافقة والتعويضات مصرية المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة والتعويضات ان كان على المنافقة على المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة المنافقة على المنافقة على المنافقة المنافق

كما نص فى المشروع على تفصير الأجل الذي يجوز للخبير في. أن يتمتعى عن أداء الما مورية وعلى أن كل خبير لا يؤدى مأمور بشه من غير أن يكون قد تتحى عنها لسبب قبلته الحكة يمكم عليه بالمصار يف التي كان سبا فى تكبدها وبالتحو يضات إن كان لها عمل وذلك دون إخلال بالجزاءات التاديبية .

التقارير : هي المشروع بالنص على إلزام الخبير بإيناع تفريره وجمع المستندات التي تسلمها في فلم كتاب المحكة التي ندسة أو في فلم كتاب المحكة التاج لها محل إقامته — إذا لم يكن لديه مستندات يودعها — على أن يطلب كتابة تحويلها بالطريق الإماري إلى فلم كتاب المحكة التي عينه .

وعليــه أن يخطر الحصوم في ميعاد أربع وعشرين سَاعة بذلك الإيداع بخطاب موصى عليه .

كناك حرم عل الخير أن بيد في التغرير ماهو مدون في عضر الإعمال إلى أن يذكّر تصوص المؤلفات التي يرتكني في طبيبا بل يكنني في ذلك كله بالإشارة وفلك حق لاتفنى المفتيقة بن تنا يا العطوسل والإطاب كا عليمت بينته تصريح من المحكمة أو افغات المصوح —أن يمثق بتقريره وسوما . كما تص أيضا على طرورة حضور المبير جلسة المافشة في التقرير ليبين

؟ لص اليما على صروره خصور احبير جسه الما فسه في الندري وجهة نظره إلا إذا أعفته المحكة من ذلك باتفاق الخصوم .

وقد رأت اللجنة أن تدخل على المشروع التعديلات الآتية :

أولا - نصب الممادة ٢٩٤ معداة على أنه "أذا كان الخصوم بالدين برام حرية الصرف في حقوقهم، واغفوا على تمين واصد أو لانكم وم بالدين الخبرة باسمائم يصدق لم على فالك من المحكلة ، في عام الحد المائلة المنافقة المسافقة على المحكلة ، في المحتلفة ، في المحكلة ، في المحكلة ، في المحكلة ، في المحكلة ، في المحتلفة ، في المحكلة ، في المحكلة ، في المحكلة ، في المحتلفة ، في المحكلة ، في المح

ثانياً _ نصت ألمادة ٢٧٥ معدلة على أن قلم الكتاب بدعو الحمير فى الثانى والأربين ساعة النالية لإبداع الأمادة فضور الاطلاع على المامورية وعلى كتاب الحكمة بأن ينسخ له صورة من الحكم التجميدي ولكن البحدة لم ترعط لهذا التكليف الاخير لاقع ما دام أن الخير سيطح على المامورية بنشسة فها لم يه الكتابية .

كذلك عدَّلتُ الجُحَة صَيْعَ بعض المواد تعديلًا لا يغيرُ مدلولها ولكن يمنع التكرار الوارد بها .

إلى وقد عرض هذا المشروع بعد إفراره على الوجه المبين في تقدم على اللجنة المستور طباحة لا على المستور طباحة لا من قافون النظام العاملين الموتوان على التعديلات الى أدخلها حمدة اللجنة وتحك بإلى الوارد في المشروع والجنة من جانم التعديل المعديل المحديل الأولى الذي ادخله على المعدود عن الموتوان المنافق بعدم منح الأرصياء المتافق على تعربين أهل المبلوء والمجان المتافق بعدم منح الأرصياء اللجنة المستطورة على فكرة المستورية على المستورية المستورية المستورية المستورية والمستورية و

وتتشرف اللجنة بعرض نتيجة بحثها على هيئة المجلس الموقر رجاء إقرارها على الموافقة على مشروع هذا القانون بالصيغة المرافقة ما

> رئيس اللجنة أحمد طلعت

مشروع قانون

بإدخال تمديلات وإضافات في الفرع الرابع من الفصل الثانى من الباب السابع من الكتاب الأقل من فانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

ىاتخاذها .

قرّر مجلس الشـيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا طيه وأصدرناه :

المادة الأولى

تصــلـل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٣٥ و ٢٣٣ و ٢٣٣ و ٣٤٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى : المــادة ٢٣٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير فالمـحكة ندب خبير أو

المسادة ٢٣٦ – إدا اقتصى الحان فلين عبير فهمت محمد الناب المستخدة الذب حبير او الاله خبراء . وعليها أن تذكر في نص الحكم : (أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستحجلة التي يرخص له

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافيـة لمصاريف الحدير أصابه المحملة. والحصم الذي يكلف بإبداعوهد الإمانة والإمال الذي يجب علد إبداعها فيه . والمبلخ الذي يستطيع الحمير يخفيه منها نظار ما إيرة له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الحبير .

(رابعاً) تاريخ الحلسة ألتى تؤجل لها. القضية المرافعة في حال إبداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في خالة عدم إيداع الأمانة

ولا يملن هَذَا الحكم إن كان صنون بمواجهة أطعنوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم تودع الأمانة من الخلفتم المحكف أبطاعها لولائمن غنين من الخمســـوم لا يكون الخبير مازماً إداء المأمورية وخمرر الحكمة إذا رأت أن الإعذار التي

أبديت غير صحيحة سقوط حق الحصم الذى امتنع عن دفع الأمانة فى التمسك بالحكم التمهيدى وتستمر فى إحراءات الدعوى .

المــانـة ٤ ٢ ٧ ـــــ إذا اتفق الخصوم على تعبين واحداو ثلاثة من أهـل الخبرة بأسمائهم صدّفت لهم المحكمة على ذلك .

وفيها عدا همدند الحالة تختار المحكة الخبراء من بين المقبولين أمامها لسمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصسة تقضى غير ذلك ويجب بيان همــذه الأسباب في الحكم .

المـادة ٧٧٥ ــ في الثماني والأربين ساعة التالية لإبداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الخبير المحالح المواطق الحكم الصادر بتميينة والأوراق المودعة في الملف بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكة أوالخصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

و إذاكان الحبير غير مقيد في الجلمول فعلية أولا أن يجلف[بين]مامالقاضي المعن للاً مور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والآمانة .

المساوقة ٧ ٢ سـيمب مل الخير أن بجده للشروع في العمل ثاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكليف المذكور في المسادة السابقة. وعليه أن يدعو الخمسوم بمخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها بحمل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفي الات الاستعبال يجرز للحكة أن نامر في الحكم القاضى بإجراء الجرة بمباشرة المملى في الثلاثة الأيام الثالية فتاريخ التكليف المذكور على الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول باريم وعشرين سامة .

وفى حالات الاستمجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمــــل الخبرة فورا و رعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ماعة واحدة .

المسادة ٧٣٧ — خمضر أنعاب الخميع ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئى أو رئيس الدائرة الذي عينه بجره صدور الحكم في موضوع الدعوى .

و إذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للناقشة فالتقرير لأسياب لا دخل مخبر فيها فتقدّر أنما به ومصار يضه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوي .

المــادة ٧٣٤ – خبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى الثلاثة الأيام التالية أيوم الإعلان بقلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى قلم الكتاب .

ولا تغيل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التغدير ضده إلا اذا أودع الباق تخير من المبلغ الصاهر به أمر التقدير مقدما في قلم كتاب المحكة خعم للمصيض هذا لماطع المحدية ما هومطلوب، فيمير

المادة ٧ لا ٧ ك الا الم يوقع الخبية هريرة فيلا من الذي مندها لحكم بايوناه المحدودي علمه أنه يودع في الم الكان فيل الدنية مثلث يلا من مذكرة الابهة بهان الجالا الدهمة تنافذاً المجللة المجدد والأمياس الديمالية. هون المام الموقدي لا

فإذا لم يكن هناك مبرر للتاخيز فللمحكة إما أن تحكم عليه بنوامة لاتجاوز محمد جنبيات مصرية وتنمه مبادا لإتجام أما وريته و اما أن اشتبل به غيره وتصدد أسما غير قابل للطن بأن برر لي قلم الكناب ما يكون قبيشه من الإمانة وله على صدة الحالة أن تحكم لما إيضا بنوامة لا تجاوز عشرة جنبيات مصرية . وذلك فيتر إخلال بما قد يقرب على عمله من الجؤاهات التأديية والتحو بهنات إن كان لها على .

وإذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليــه المحكمة بغرامة من مائة قرش إلى خمسائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الإخرين على سيل التعويض .

المادة الثانية

يضاف إلى فانون المرافعات في المواد المدنيــة والتجارية أمام الحساكم الأهلية بعد المـــادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المـادة ٢٣٧ مكررة — يهوز للخبير في مدى خمسة الأيام التالية لتــاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتسعى عن أداء ماموريته فىالقضية التي ندب فى الإسباب برى الفاضى الجنوئى أو رئيس الدائرة أنها عقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر الحِكمة فى نفس الحكم نقص هذا الميمــاد .

وكل خير لا يؤدى مأموريته من غير أن يكون فدتنجى عنها يجوز للمحكة التى ندبته أن تمكم طيه بكافة المصاريف التى كان سيبا فى تكدها بلا فائدة كما تحكم حليه بالتحريضات إن كان لها عمل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديبية .

المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قافون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكرة ونصها :

المــادة ٢٤١ مكرة — طرالحبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندو به الخاص بقلم كتاب المحكمة التي ندبته تقريره موقعاً عليه منه ومرفقاً به محاضر أعمال الخبرة

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التي سامت إليه و إلا حكم عليه القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لاتقباو ز مائتى قوش

وَلِمَا كَانِ مَعْرَائِحُكَة التيجيّة بعيدًا عن على إقامته ولم يكن لهيه مستندات لإهامتها جازله اليضاع تقريره وعاصراً عمله فيقلم كناب الحجكة الجزيّة التابع خب عمل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطوق الإدارية إلى قبل كتاب الحكة التي عبته.

وعليه فى معالمة أديع وعشرين ساجة من تابيخ للطاع تقريره لمان يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المـــادة ٢٤١ ثالثة ـــ يحب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

ولا يجوزله لمرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك فى الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المـــادة ٤٣٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها :

مادة ٣ £ ٧ مكررة — يحضر الخبير فى اليوم المحدد للنـــاقشة فى التقرير ليبين للحكة رأيه والأوجه التى تبرره . وللحكة أن توجه إليه من الأسئلة

ما تراه مفيدا لاستنارتها فى الدعوى سواء من تلقاء نفسها أوبناء على طلب الخصوم .

وتحصل منافشة التقريرف هذه الجلسة ولو لم يتن القضية صالحة للرافعة ف موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في عضر الجلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخمسوم أن تعنى الخير من الحضور لمنساقشة تقريره.

المادة السادسة

تلغى المــادة ٢٣١ من قانون المرافعات فى المواد المدنيــة والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة الساحة

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية .

نامر بأن بهصم هــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجويدة الرسمية وينفذكقانون من قوانين الدولة .

صدر في

مقارنة عن مطروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفرع الراج من الفصل الثاني من الباب الساج من الكتاب الأول من قانون المراضات الأهل في الماد المدندة والصادية

مشروع الحكومة الذي أقزه مجلس النواب النص الذي أقوته لجنة الحفانية بجلس الشيوخ

مشروع الحدومة الذي افزه مجلس النؤاب

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر قرر عمس الشيوخ وعجلس النؤاب القـــانون الآتي نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

المــادة ٢٢٣ – إذا اقتضى الحــال تعيــين خبير فللمعكمة ندب خبير أوثلاثة خبراء حسب الاقتضاء ، وعليها أن تذكر في نص الحـكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبيروالإجراءات المستمجلة التي يرخص له باتخاذها .

نحن فؤاد الأوّل ملك مصر

يحن فواد الا ون ملك مصر قور مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القـــانون الآتى نصه وقد صدقنا طيه وأصدرناه : المـــادة الأولى

تعقل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۰ و ۲۲۰ و ۲۳۲ و ۲۲۴ من قانون المراضات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة كما ياتي :

المــادة ۲۲۳ – إذا افتضى الحال تبــيين خبير فلممحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء، وطها أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

النص الذي اقترحته الجنة الاستشارية النشريمية

نحن فؤاد الأول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ويجلس النؤاب القسانون الآتى نصه وقد صلقنا عليه وأصدرناه :

المسادة الأولى تعسقل المواد ٢٢٣ و ٢٢٥ و ٢٢٥ و ٢٢٠ و ٣٣٧ و ٢٣٤ و ٢٢٠ من قانون المرافعات في المواد المدنية وإليهارية أمام المحاكم الأهليسة كما يائني :

الماية ٢٢٧ - كفروع اللهنة.

مشروع الحكومة الذى أقره مجلس النؤاب

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافية لصاريف الخبير وأتعابه المحتملة ، وتعيين الخصم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحبه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(نالثا) الأجل المضروب لإبداع تقريرا لحبير. (رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية من جديد أمام المحكمة المتاقشة في التقرير وللفصل في الموضوع إن كانت القضية صالحة للفصل فيها وتم إبداع آله مانة . وكذلك تحدد المحكمة جلســـة أقرب من الاولى لنظر القضية في حالة عدم إبداع الإمانة

ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم يودع الخصم المكلف من جانب المحكمة الأمانة في الإجل المضروب لذلك ثم لم يودعها غيره من الخصوم فلا يكون الخبير ملزما بأداء المأمورية وتقرر المحكمة إذا رأت أنالأعذار التي أبديت غيرصحيحة سقوطحق الخصم الذى امتنع عن دفع الأمانة فى التمسك بالحكم التمهيدى ويستمر في إجراءات الدعوى .

المــادة ٢٢٤ ـــ إذا كان الخصوم بالغين ولهمرية التصرف في حقوقهم واتفقوا على تعيين لهم على ذلك من المحكمة .

وفيا عدا هذه الحالة تختار المحكمة الحراء من بين المقبولين لعمل أهل الخبرة مالم توجد أسباب خاصة تقتضي غر ذلك ويجب بيان هذه الأسباب

لليادة ٧٢٥ – في الثماني والأربعين ساعة . التالية لإبداع الأمانة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٢٢٧ يدعوقلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليعلم بما تعين له باطلاعه على أصل الحكم الصادر بذلك وعلى كاتب المحكة أن ينسخ له من الحكم صورة ما يشتمل على بيان ماتمين له ويطلع ألحبير على الأوراق المودعة في الملف بغير أن ستانها لم أفن له الحكة أو الحصوم بذلك

النص الذي أقرته بلحنة الحقانية بجلس الشيوخ

(ثانيا) الأمانة التي يحب إبداعها في خرانة المحكمة والتي تكون كافية لمصاريف الخبعروأتعامه الأمانة ، والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذى يستطيع الخبير صحبه منها نظيرما يلزم له من المصاريف.

(ثالثا) الأجل المضروب لإبداع تقريرا لحبير. (رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجّل لها القضية للرافعة في حالة إيداع الأمانة . وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إبداع الأمانة

ولا يعلن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلائهم فإذا لم تودع الأمانة من الخصم المكلف إيداعها ولا من غيره مر.

الخصوم لا يكون الخبير ملزما باداء المأمورية وتقرر الحكة إذا رأت أن الأعذار التي أبدت غرصيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفع الأمانة في التمسك بالحسكم التمهيدي وتستمر في إجراءات الدعوى .

المادة ٤ ٢ ٢ _ إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثه من أهل الخبرة بأسمائهم صدّقت لهم المحكمة على ذلك .

وفيما عدا هذه الحالة تختار المحكمة الخبراء من يين المُقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقنضي غيرذلك ويجب بيان.هذه الأسباب في الحكم .

المادة و ٢٢ ــ في الثماني والأربعين ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعوقلم الكتاب الخبير إلى الحضورليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والاوراق المودعة فى الملف بغير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحكة أوالخصوم بلك وتسلم إلى الحبيرصورة من الحكم.

المادة ٢٢٤ – إذا كان الخصوم بالغين ولهم حرية النصرف في ح<u>قوقهم واتفقوا على تعيين</u> واحد أو ثلاثة من أهل الحبرة بأسمائهم صدّقت

النص الذي اقترحته الجنة الاستشارية التشريعية

لهم المحكمة على ذلك . وفيا عدا هذه الحالة تختار الحكمة الحبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الحيرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلكو يحببيان هذه الأسباب في الحكم.

المادة ٧٧٥ ــ كشروع اللمنة .

النص الذي افترحته اللجنة الاستشارية النشريعية	النص الذي أقرته لجنة الحقانية يجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذى أقزه مجلس النؤاب
المــادة ٢٧٧ — على أصلها .	وإناكان الخير فير منيد في الجدول فعليه أولاً أن يجلف الجبير المرسور الجوبي الم القاضي المعين الاكتور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله بالصدق والأمانة . المسادق والأمانة .	وإذا كان الحبر غير مقيد في الحلول فعلما (لا أرب يحلف التهين على بد الفاضي المدين الاحمور الوقية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمله بالصدق والأمائة المساحق والأمائة المساحق في السحل تاريخا الإنجاء وأخسة عشر " يوما الثالية للتكليف المذكور في المساحة الساجة، وعلى النالية للتكليف المذكور في المساحة الساجة،
		وبيية بن يستو الحصوم بخصابات موضى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل في يخطرهم فيها بمحل الاجتماع الأول و يومه وساعته .
		ون حالات الاستعجال يجوز للحكة أن تأسر في الحكم الفاضى بإجراء الحبرة بهاشرة العسل في الثلاثة الأيام الثالية لتاريخ التكليف المذكور على الأكثر.
		وفي هــذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتاع الأول بأربع وعشرين ساعة .
		وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمعاد ساعة واحدة
المــادة ٣٣٧ — على أصلها .	المــادة ۲۳۲ — على أصلها .	المادة ۷۳۲ – تقـدر أتعاب الجميد ومصارغه بمعرفة القاضى الجزئي أو رئيس الدائرة الذي عينه بجسرد صدور الحكم في موضوع الدعوي
		و إذا لم يصدر هـذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور الثالية للماقشة في التغرير لأسباب لا دخل فيها فتظفر للخبير أتمايه ومصاريفه من غير انتظار الفصل في موضوع الدعوى
المبادة ٢٣٤ – كشروع اللجنة .	المادة ٣٩٤ – تقبل المعارضة فى تفدير الأبرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصوطا بتقريرى قلم الكتاب . ولاتقبل المعارضة من الخصم الذى يحوز تنفيذ	المادة ۲۳۶ — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في ثلاثة الأيام التالية لوم الإصلان بذلك التقديرو يكون حصولها بتقرير في قالم الكتاب .
	و بقبل المصادمة من المصلم المن يتورف أمر القلير ضساء إلا إذا أودع الباق لخير من المبلغ الصادر به أمر القدر مقلسا في فلم كاب الحبكة بع تفصيص مذا المبلغ لتأدية ما هو مطاوي	فإن كابت الممارضة من خصم جائزتنايذ أصر التقدير ضده فلا تكون مقبولة الابشرط إبداع الباق تخبيرس المبلغ الصادر به أصرالتقدير مقدًما في قلم كتاب المحكة مع تخصيض هذا المبلغ اثادية ما هو مطلوب تخبير .

مشروع الحكومة الذى أقره مجلس النؤاب

الحادة ٧ ع ٢ - إذا لم يودع الحبير تضريه فى الأجل الذى مدده الحكم القاضى بإجراء الخبرة وجب طبه أن يودع فى قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الاجل مذكرة كتابية بيمانا لحالة التي وصلت إيما أعمال الحبرة والأسباب التي حالت دون إتمام مامورته

وتطلع المحكة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظرالدعوى ولها أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته و إبداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا

لؤنا لم يكن هناك مبرر التاخير فللمحكة إما أن تتحم عليه بغرامة لاتجلوز خمسة جنيهات مصرية وتمنعه ميدادا الإنمام ماموريته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غيرفابل للطمن بأن رد لل فلم المذاكب ما يكون فيضه مرس الأمانة ولحا فن هذه الحالة أن تحكم عليه إيضا بغرامة لاسجاوز يقرب عاص علم مرية، وذلك بغير إخلالها قد يقرب عاعمله مزاجلوا استالا وبية والتمويشات إن كان لما على

و إذا كان التاخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليـه المحكة بغرامة مرب مائة قرش إلى خمميائة قرش يجوز منحها علها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التمويض الحادة الثانية

يضاف إلى فانون المرافسات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الإهابية بعد المدادة ٢٩٣٧ مادة جديدة يكون فها ٢٩٣٧ مكرة ونصها كالآي: المدادة ٢٩٣٧ مكرة – يجوز للخبير في مدن خمسة الأيام النالية ثناريخ استلامه صورة الحكم من قلم التكاب أن يتنحى عن إداء مأموريت. في اللضية ألتي ينب ضما الأسباب بمن التنافي ويجوز في الدعاوى المستعبلة أن تجوز المحكة ويجوز في الدعاوى المستعبلة أن تعزر المحكة في نضر الحكمة التقاصى هذا المجاد.

وكل خيير لا يؤدى مامور يته من غير أن يكون شحى عنها يجوز للحكة التي ندبته أن تحكم عليـــه بكافة المصار يفسالتي كانسبيا في تكيدها بلافائدة كما تحكم عليه بالتمو يضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديبية

النص الذي أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ

المسادة ٧ في ٧ سـ إذا لم يودع الخير تقريه في الأجل الذي حقده الحسكم بإجراء الخيرة وجب حياه أن يودع في نظر التخاب قبل انفضاء ذلك الأجل مذكرة كتابة بينان الحبالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأحبات التي حالت دون إنمام مأمور دته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحتدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميعادالإتمام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للتاخير ميررا

غزاذا لم يكن هناك مبرر التأخير فللمحكة إماأن تمكيما يه بوامة لا تجاوز خصة جيهات مصورية وتمنحه مبادا لإنتمام ماموريته وإما أن تستيدا يه غيره وتصد أمرا غير قابل للشوس بأن يرد إلى قلم الكتاب ما يكون قبضة من الإمانة ولها في هداء الحالة أن تحكر عليه إبضا يغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات مصرية وقالك بغير إخلال بما قد يقرب على عمله من إخزامات اتاديية والتعويشات إن كان لها على .

و إذا كان التاخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكة بضرامة مر... مائة قرش إلى خميائة قرش يجسوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض . الحادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعد المسادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقيها ٢٣٧ مكرة ونصها :

المادة ٢٣٧ مكررة _ يحوز للخير في مدى خصة الأيام التالية ثاريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن ينتحى عن أداء ماموريته في القضية التي ندب لها لأسباب برى القاضي الجزئي أو رئيس آلدائرة أنها مفبولة .

ويحوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفس الحكم تقص هذا الميعاد .

وكل خبر لا يؤدى مأمود بتصن غير أن يكون قد تفي علماً يموز المستمثة التي تذبته إن محمج عليه بكافة المصار يضال التلاسجية وترجمهما بإطافة كما تفتح عليه الجمعة يقدان إن كان خاصل وفائل بعون إخلال بالمزاعات التاديبية

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الإهلية بعد المبادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة وفصها : المبادة ٢٣٧ مكررة حــ كشروع اللجنة . النص الذي اقترحته اللحنة الاستشارية النشريعية

المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات

فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليــة

مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

مادة ٢٤١ مكررة ــ كمشروع اللجنــة .

مشروع الحبكومة الذى أقزه مجلس النؤاب النص الذي أفرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ المادة النالثة المادة الثالثة يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات يضاف بعد المادة ٢٤١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليــة في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة مادة جديدة يكون رقمها ٢٤٦ مكررة ونصها : مادة جديده يكون رقمهما ٢٤١ مكررة ونصهما المادة ١٤١ مكرة - على الخبر أن المادة ٢٤١ مكررة - على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخساص بقسلم كَابَالمُحَكَةَ التي ندبته تقريره موقعًا عليه حسبُ الأصول ومرفقًا به محاضر أعمال الخبرة . كتآب المحكمة التي ندبته تقريره موقعا عليـــه منه ومرفقا به محاضر أعمال الخبرة . ويودع فىالوقت ئفسه جميع المستندات الثي ويودع في الوقت نفسه جميع المستندات التي ساست إليه وإلاحكم طيه القاضي الجزئي أورئيس ساست إليه و إلاحكم عليه القاضي الجزئي أورئيس الدائرة الذي عينه بغرامة لاتتجاوز مائتي قرش . الدائرة الذي عينه بغرامة لا تتجاوز مائتي قرش . فإذا كان مقر المحكمة التيءيلته بعيدا عن محل فإذا كان مقر المحكة التي عينته بعيدا عن محل إقامته ولميكن لديه مستندات لإعادتهاجاز له إيداع إقامته ولميكن لديه مستندات لإعادتهاجازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في فلمكتأب المحكمة الجزئية تفريره ومحاضر أعماله فى قلم كتَّاب المحكمة الجنزئيَّة التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالم التابع لها محل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالم بالطَّرَق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عينته . بالطَّرقالإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التيعيننه . وعليه في ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ وعليه فىميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكاب إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه . موصى عليه . المادة الراسة المادة الرابعة يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها : رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها كالآتى : المادة ٢٤١ ثالثة – يجبأن يكون التقوير المادة ١ ٤ ٢ ثالثة _ يجب أن يكون التقرير مختصرا وبقيقا . مختصرا ودقيقا. وعلى الخبير ألا يعيد في تقــريره ما هو مدون وعلى الخبير ألا يعيد في تقـــريره ما هو مدوّن بحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى البندالي عاضر الأعمال بل يكتفي بأن يشير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليهــا وألا يعيد نصوص يرى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيسد نصوص المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفي بأن يشير إليها. المؤلفات التي يرتكن عليها بل يكتفي بأن يشير إليها.

ولا يجوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان

مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان

مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المانة الرامة

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤٦ ثالثة ونصها :

المــادة ٢٤١ ثالثة ــ كشروع اللجنة .

النص الذى اقترحته اللجنة الاستشارية التشريعية	النص الذي أقرته لجنة الحقانية بمجلس الشيوخ	مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النؤاب
المادة الخامسة	المادة الخامسة	المادة الخامسة
يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعسد المسادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة ونصها :	يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهليسة مادة جديدة بعد المسادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكردة نصها :	يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بصــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
المــادة ٣ ٤ ٧ مكررة ـــ كشروع المجنة .	الماة ٧ ٢ ٢ مكرة - يحضر الخبر فالدم المحدد لفاضة في الفرر يسين للحكة رأبه والأرجه التي تبره وللحكة أن توجه إليه من الأسلة ما تراه مفيدا لإمنازتها في الدعوى سواه من تقاء نفسها أو بناء عل طلب الخصوم	الممادة ٣٧ كم مكرة سيمضر الخبير في الوم الحدد الناقشة في التقرير فيرين العدكة رأبه والأرجه التي يميره . والعمكة أن توجه إليه من الأسئلة ما تراه مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواه من نقاء نفسها أو بناه على طلب الخصوم
	وتحصل مناقشة التقرير فى هسذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة الموافعة فى موضوعها الا إذا وجدت أسباب استثنائية بيجب إثباتها فى محضر الجلسة .	وتحصل مناقشة التقرير فى هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة فى موضوعها الا إذا وجدت أسباب استثنائية بيجب إثباتها في محضر الجلسة .
	وللحكمة فى حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمنافشة تقريره .	وللحكة فى حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخبير من الحضور لمناقشة تقريره
المادة السادسة	المادة المادسة	المادة السادسة
على أصلها .	على أصلها .	تلنى المسادة ٢٣١ من قانون المرافعات فىالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .
المادة السابعة	المادة السابعة	المادة السابعة
على أصلها .	على أصلها .	على وزيرالحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجويلة الرسمية .
r		نامر بأن بيصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشرفى الجريدة الرسمية وبنفذكقانون من قوانين الدولة .
مدر في	مادق	مدرق

مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلمة ٢٦ يونيه منة ١٩٣٣

(المقرد حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا) .

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وزيرالحقانيسة) – أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

الرئيس – هل توافقون حضرانكم على نظر مشروع هــذا النانون على وجه الاستعجال ؟

(موافقة) .

الرئيس - يقرّر الحبلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

وللمد وزع تقريراللجنة علىحضراتكم واطلعتم عليه طبعا . فهل توافقون على عدم تلاوته ؟

(موافقة) .

مشروع قانون

بإدخال تمديلات وإضافات فى الفرع الراج من الفصسل الثانى من الباب الساج من الكتاب الأقل من فانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتبارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشسيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسقل المواد ٢٢٣ و ٢٢٣ و ٢٢٩ و ٢٢٣ و ٢٣٣ و ٢٣٣ و ٢٤٣ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما يأتى :

المادة ٣٧٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء . وعلمها أن تذكر في نص الحكم :

(اؤلا) بيانا دقيقا لمـــأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخصله اتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها فى خزافة المحكة والتي تكون كافيــة لمصاريف الخبيروأنمابه المتدلمة، والخصم الذي يكفف بإبداع هذه الأمانة والأجل الذي يجب عليه إبداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبير سحيه منها نظيرما يلزم له من المصاريف .

(ثالثاً) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للرافعة في حال إيداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الإمانة .

ولا يعلن هـ ذا الحكم إن كان صـدوه بمواجهة الجصوم أو بحضور

فإذا لم تودع الأمانة من الخصم المكانف إيناعها ولا من غيره من الخصوم لا يكون الخمير مازما باداء المسامورية وتفرر المحكمة إذا رأت إن الأعذار التي أبدت غير صحيحة سقوط حق الخصم الذي امتنع عن دفعم الأمانة في التمسك بالحكم التمهيدي وتستمر في إجراءات الدعوي .

المسادة ٢ ٢ ٧ — إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة أسمائهم صدّفت لهم المحكة على ذلك .

وفيا عدا هده الحالة تختار المحكة الحراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الحبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضي غير ذلك ، و يجب بيان هذه الأسباب في الحكم .

المسادة ٢٥ م ٣ – في التماني والأربعين سامة التالية لإبداع الأمانة بدعو قلم الكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع على الحكم الصبادر بتعيينه والأوراق المودمة في الملف بغير أن يتسلمها ما لم كاذن له المحكمة أو الخصوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وإذاكان الخبير غير مقيسة فى الجداول فعليه أولا أن يحلف اليمين أمام القاضى المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأن يؤدى عمسله بالصدق والأمانة .

المسادة ٢٢٦ – يجب على الحبيران يحدد للنمروع في العمسل تاريخا لا يتجماوز الخمسة عشريوما التالية للتكليف الممذكور في المسادة السابقة . وعليه أن بدعو الخمسوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبمة أيام على الأقمل يخطرهم فيها بجمل الاجتماع الأفرال ويومه وساعته .

وفي حالات الاستجال بجوز للمحكة أن نامر في الحكم القساضي بإجراء الجرة بهاشرة العمل في الثلاثة الأيام التالية التاريخ التكليف الملذكور على الأكثر، وفي همذه الحالة تكون دهوة الخصوم بإشارة بوقيسة ترسل قبل الإجماع الأول بأرج وعشرين ماعة.

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوزأن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميماد ماعة واحدة

المسادة ٣٣٧ — تقدّر أمّاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضي الجزئي أورئيس الدائرة الذي جينه يجرد صدور الحكم. في موضوع الدعوي .

وإذا لم يصدرهذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور التالية للمافشة فالتشرير لأسباب لا دخل للمبير فيها فتقبّر أنهابه ومصاريفه من غيرانتظار الفصل في موضوع الدعوي

المــادة ٧٣٤ ـــ تقبل المعارضة فى تقديرالأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم للذى يجوز تنفيذ أمر التقديرضده إلا إذا أودع الباق للخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدّما فى فلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لنادية ما هو مطلوب للخبير .

المسادة ٧ ٢ ٢ – إذا لم يودع الخبير تقريره في الأجل الذي حدّده الحكم بإسراء الحبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب فيسل انفضاء ذالك الأجل مذكرة كتابية بيبان الحالة التي وصلت إليها أعمال لفلجرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأمورته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه مبعادا لإتمــام مأموريته و إبداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا .

لؤذا لم يكن هناك مبرر التاخير المستحدة أما أن تمكم عليه بغرامة لاتجارة خصة جديان مصرية وتمده ميدادا لإتمام مأمور بنه و إما أن تستبدل به من الامامة ولما في هذا الحالة أن تقلم عليه إنسان المراحة لا تتجار و عشرة من الامامة ولما في هذا الحالة أن تمكم عليه إنسان المراحة لا تتجار و عشرة جديات مصرية . وذلك بنير إخلال بما على .

و إذا كان التاحير ناشئا عن خطأ أحد الحصوم تحكم عليه المحكمة بنرامة من مائة قسوش إلى خمسيائة قرش بجوز منحها كلها أو بعضها إلى الحصوم الآخرين على مديل التمويض .

المادة الثانية

يضاف إلى فانون المرافعات في المواد الدنيسة والتجاوية الم المحاكم المحاكم المساكم المس

وكل خيير لا يؤدى مأموريت من غير أن يكون قد تخى عنها يحــوز للمكة التي ندبته أن تحكم عليــه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكدها بلا فائدة كما تمكم عليــه بالتعويضات إن كان لهـــا محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديجية .

المبادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المجاركم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ولصها ؛

المنافقة؛ فا لا مكرة حال الحدير أن يودع بنفسة أو بواعظة ملايه الجاهين بطا كتاب المحكمة التي ندشة تمثر ره موقعًا عليه مله وحرفقًا به عاضر إعمال الجرة .

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التى سامت إليه والا حكم طيه القاضى الجزئ أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لا تتجاوز مائق قوش . فيإذا كان مقر المحكمة التى عينته بعيدا عن عمل إقامته وإيكن/يديه مستندات

فإذا كان شرر المحكمة التي صحابه بيدا عن عمل اقاهده ولمهزل بلمستندات لإعادتها بناز له إيداع تقر بره وعاضر أعماله فى فلم كتاب المحكمة الجزئية النابع لما على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية لمل قلم كتاب المحكة لتي عيشه .

وطيه فى سِعاد أربع وعشرين ساعة مر_ تاريخ إبداع تقريره أن يُحطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرامة

يضاف إلى قانون المرافعات فىالمواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المادة ٢٤١ ثالثة – يجب أن يكون التقرير نختصرا ودفيقا .

وعلى الخبير ألا يعيد فى تقريره ما هو مدقن مجاضر الاعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ التى يروى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات التى يرتكن عليها بل يكتفى بأن يشير إليها .

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المادة ٢٤٣ يكون رقها ٢٤٣ مكرة ونصها :

مادة ٣ ٤ ٣ مكررة بـ بجضر الخمير في اليوم المحقد للساقشة في التقرير ليبين للحكة رأيه والأوجه التي تبرده . وللحكة أن توجه اليه من الإسالة ما تراه مفيسة! لاستنارتها في الدعوى تسواه من تلقاء تفسها أو بناء على طلب الخصوم .

وتمصل مناقشة التقرير في هذه الجلسة ولو لم تكن القضية صالحة الرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب إثباتها في عضرالجلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أرب تعنى الحبير من الحفيور لمناقشة تقرم.

المادة السادسة

تلغى المــادة ٣٣١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة

على و زير الحقانية تنفيذ هذا القانون و يعمل به من تاريخ نشره في الحريدة لرسمية

نامر بأن بيصم هــذا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الحريدة الرسمية وينفذ كقابون من قواتين الدولة .

صدر فی ...

الرئيس ... هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على المبادئ العامة لمشروع هذا القانون ؟

(لم يعترض أحد) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون من حيث المدأ .

ولننتقل الآن إلى مناقشة مواده مادة فمادة .

تليت المــادة الأولى وهذا نصها :

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآثى نصه وقـــد صدّقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

تعسلل المواد ۲۲۳ و ۲۲۴ و ۲۲۵ و ۲۲۲ و ۲۳۲ و ۲۳۲ و ۲۴۲ من قانون المرافعات فی المواه المدنیة والتجاریة أمام المحاکم الأهلیة کما یأتی :

المـــادة ٣٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر ف نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمــأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(تاايا) الأمانة التي يجب إيداعها فى خزانة الحكة والتي تكون كافيـــة لمصاريف الخمير وأنعابه المتمدلة . والحلم الذي يكلف بإيداع هذه الأمانة والأجمل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والمبلغ الذي يستطيع الخمير سحمه منها نظاير ما يزم له من المصاريف .

(ثالثًا) الأجل المضروب لإبداع تقرير ألخبير .

(رابعا) تاريخ الحلسة التي تؤجل لهـــا القضية الرافعة في حال إبداع الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إبداع الأمانة .

ولاييل هذا الحكم إلا كان صدور بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلاتهم بؤنا لم تودع الرئاة من المنصم الكفف إليامها فلا من غيره من المضموم لا يكون الخبير مازيا بأداء المساورية وتقرر الحكة إذا رأت أن الأمنار التي إلميت فير سحيمة سقوط عنى الخمم اللكي اعتص من دفع الأمانة فياالفساء بالمكم التهياءي وتستعر في إجراءات الدعوى.

الجمادة ٤ ٢ ٧ م. إلما انفق الخصوم على تعيين والجد أو الائة من أهل المفيقة المحاشم صدقت لمم المحكة على لذلك و

وفها عدا هدف إشالة تختار العكمة الخداء من بين المغرفين أمابها لعدل إصل الخديرة عالم توبحد أسباب عاصة يمتعنى فيرفطك ويجب بيان هدف الإنساب في الحكيم .

المتنافة ه ٧ ٧ خـ في الثمانى والأربسي ساعة التالية لإيداع الأمانة يدعو قلم الكتاب الحب برانى الحضور ليطلع على الحكم العب تدريت والأوراق

المودعة فى الملف بغير أن يتسلمها مالم ناذن له المحكمة أو الخصــوم بذلك ، وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

و إذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فعليه أولا أن يجلف اليمين أمام القاضى لملمين للا مور الوقيسة ولو بغير حضـــوو الخمسوم بأن يؤدى عمـــله بالصدق والأمانة .

الممادة ٢٧٦ — يهب عل الخيران يحدد للتروع في العمل تاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكنيف المذكور فالممادة السابقة . وعليه إن يدعو الخميوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها تجل الاجتماع الأرل ويومه وساعته .

وفي حالات الاستعبال بموز للحكة أن تأمر في الحكم القاضي بإجراء الخبرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام التسائية ثاريخ التكليف للذكور على الأكثر. وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل فيسل الاجتماع الأول بأرم وعشرين سامة .

وفى حالات الاستعجال الفصوى يجوز أن يؤمر فى الحكم بمباشرة عمل الخبرة قورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بميعاد ساعة واحدة .

المــادة ٢٣٧ ـــ تقدّر أحاب الحبير ومصاريفه بمعرفة الفاضى الحزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه يجود صدور الحكم في موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هــذا الحكم في خلال التلالة النمهور التالية المناقشة في التقرير لأسباب لا دخل للخبير فيها فتقدّر أنعابه ومصاريفه من غير انتظار الغميل في موضوع الدعوى .

المسادة ٧٣٤ — تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل من الخصوم في فيوثة الأيام التالية ليوم الإعلاس بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في فقر النكاب .

ولا تقبل الممارضة من الخصم الذى يجوز تنفيذ أمر التقديرضده إلا إذا أورع الباق تلميير من المبلخ الصادر به أمر التقدير مقدما فى فلم كتاب المحكة مع تمصيص هذا المبلغ قادية ما هو مطلوب تخبير .

المـادة ٧ و ٧ — إذا لم يودع لفير تقريره في الأجل الذي حقده الحكم بإسراء الخبرة وجب عليه أن يودع فى قلم الكتاب قبل انفضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت اليما أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمام مأموريته

وقطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجاسة المحتمدة لفظر اللهموى ، ولهــــا أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته ، و إهداع تقريره إن زأت للتأخير مبررا .

لإذا لم يكن هناك ميرز للتاميز فللمحكة إما أن تحكم نئي بنزامة لا مجمولة من حيات الم تحكم المارة تحكم المارة الم محملة جنهات مصرفة من فرضته مبادا لإنماء ماموريته ، وإما أن تشايدا لم يه غيره وتصدر إسراء غير قابل المنشل بأن يد إلى أثم الكاجمة ، يكون فيضم من الأمارة ، وطاق عقد الحالة أن يحكم تعليم أيضاً بطراحة لا تجهوز مشرة جنهاك عمر بدأ . وفاقة بنيز ، الخلائح الله يؤتمبو على عمله من المؤاجات التأديدة والتحريضات إن كان لها على .

و إذا كان الناخير نائسنا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خميائة قرش يحوز منحها كليا أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سيل التعويض .

مفرة مامب العالى أحمد على باسًا (وزير الحقانية) – لن كلام في هذه المسادة .

فنص المادة ٢٢٤ الذي قدّمته الوزارة كما يأتي :

(إذا كان السوم بالغين . ولهم حرية التصرف فى حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأصمائهم . يصدّق لهم على ذلك من المحكة) .

ولكن بلمنة الحقانية يجلس الشيوخ رأت تعديلها بالصيغة الآتية وهى : (إذا اتفق الخصوم على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم . صدّقت لهر المحكة على ذلك) .

أى أن اللجنة عمت اشتراط أن يكون الخصوم بالغين ولهم حرية التصرف في حقة قهم .

فاشتراط أن يكون الخصوم بالنين لهرمرية التصرف في حقوقهم وأموالهم وها الذي ين النص الذي قدّمت الحكومة . والنص الذي القرحت المهتة . فإذا كان الخصوم بالنين — ولم حرية التصرف في حقوقهم يجسوز لمم أن يتقفوا على تعيين خير أو الافة . وما على المحكة حيلة ذلا أن تصدق على تعينهم .

ولكن الجمنة رأت حلف هذا النيد (وهو أن يكون الخصوم بالنبي هم مهم النصوف في حقوقهم) وقالت في تقريرها : إنه لا لاوم لهذا النبد . لأن الاتفاق على تميين غير أو خباء ليس صلحا . ولا تمكيا . ولكنه إجراء يتميى بأن يمين الخبير و يقدم تقريره للحكة . والحكة عمى التي لها أن تأخذ . به أورلا تأخذ .

هذا الفيد الذى هو ممل النزاع الآن كان موجودا . ولا يزال موجودا . فى فانون المراضات الأمسلى فى المادة ٣٢٤ . والمختلط إيضا . ولم يوضع عبثا . بل له معنى مقصود . هو أن الذيم أو الوصى . لا يجوزله أن يصطلح على أموال المحجور طليم أو على أموال الصغير .

ويجوز فى فرض من الفروش أن الشم أو الوسى م اله معين ... يكون له غرض فى أن يجنار زيدا من الناس ليكون خيرا فى قضية ، والقاضى ... حقيقة ــ 4 الحرية فى أدب يقبل تقريرالخير أولا يقبله ، وله مطلق التقدير على النقر برفي علمه أو لا . غير أمنا يجال الانشى أن الخيرلايتندب إلا يكن معلى المناسبات القاضى لا يكن أن تقيم لكل العالم والفنون ، وعنطف الأمرونهو لا يواقى على انتخاب هذا الخير الالأنه يراه على ثقته ، وأنه ستطيع أن يرشده إرضادا صحيحاً . وبلغة صادقة .

فإذا افترح الوصى غيرالأمين أو القيم الذي لا شرف عنسده . إن يمين خبير بذاته فى قضية . فربما ضاع بواسطة هذا الحيور ملل القاصر أو المجهور طمعه .

ولا يقال : إن المحكة لها الحق في أن تنظر في تقرير الخبير، و وتقبله أو لا تقبله ، وندى أن التقرير في الغالب له تأثير على القاضى ، وبخاصة في الأمور التي لم يحط بها خبرا .

فلذلك يجب أن يكون تعيين الخبير الاتفاق ، قاصرا على الأشخاص الذين لهم الحق فى التصرف فى حقوقهم .

نهذا النصل لم يوضع من قبل عبدًا . ويحب أن يحتفظ به . لأن الوصى. والتم لا يجوزله الصلح في أموال القساصر أو السفيه . كما لا يجوز للقيم أو الوصى أو الوكيل غير المساذون صراحة أن يقبسل محكمًا في أموال القاصر أو المعتوه .

فيجب الاحتياط لهذا . ويجب أن بيق النصركما قدمته الحكومة . لأن فيه حفظا لأموال القصر ولا أدرى الحكمة التي حدث باللجنة إلى حذف سطر أو سطورين على اعتبار أنه ليس فى الأمر صلح .

فالذين يتقدمون باتضاب خير أو الالة يجب أن تتوافر فيهم الشروط المطلوبة . يجب للاحتفاظ بمصلحة الأشخاص الذين ليس لهم حرية التصرف فى حقوقهم . ألب يحتاط لم وألا يؤذن للوكيل أو القيم أو الزمى أن يتحف أشخاصا مدين ربحا بكون لم غاية فى انتخابم بالذأت .

فانا أصم — باسم الحكومة — على أن يبق هذا النص حصا على أموال القصر والمحجور عليهم .

(تصفیق) .

القرر – بحثت الجمنة هذا الموضوع . فوجدت أن عبارة (بالنين لم حرية التصرف في خقوقهم) لا لزيم لما . لأنه مادام الوصى . أو القبر يمثل الصغير أو المجبور مله . . في المسئول سيتلذ . فيهو لا يصطلح عل حق المسغير أو المجبور علم . . وأنك هو يختار الخبير . واختيار الخبير لا يستبر صلحا . والمحكمة هي مصاحبة الثان في تقدير قبمة التقرير الذي يرتم لها . ولما حرية التصرف فيه . وليس هذا إذن من شمن التصرفات المنوعة .

مفرة صاحب المعلى أحمد على باك (وذير الحقائية) - حق التفاضى غيرحق الصلح . والتصرف في الحقوق يجب أن يكون بالقيود المعقولة التي لا تضيع معها حقوق القصر .

مفرة الشنج العرم قلبي قممي باشاً ــ بيان معالى وزير الحقانية فى مصلحة القصروا لمحجور عليهم .

مقرة الشنج اتحرم هبرالطيم ادبلي بلك – هل المفصود إذر. هو الاحتياط ؟

مفرة صاحب المعاني أحمد على باشا (وزيرالحقانية) — نعم .

هُمْرة السَّخِ الْعَرْمُ أَصِمَدُ رَسُدى — الاعتراض الموجه •ن الحكومة يقضى بحرمان الأوصباء والقامة من أن يتصرفوا فى اختيار الخبراء. إلا بإذن بن المجلس الحسنى .

والواقع أنه إذا انصب هذا الاعتراض مل عبارة (لهم حرية التصرف) فإنها لا تتناول عبارة (بالغين). ومع ذلك فكيف يمكن أن يوجه هــــذا الاعتراض إلى كلمة (بالغين) التي تستيقها الحكومة . وكيف يمكن أن يكون خصم في دعوى . وهو غير بالغ

نفس التعبير بكلمة (للخصوم) . أو بكلمة (خصم) في دعوى . لا ساح له أصلا أن يكون خصا مدعيا أو مدعى عليه إلا إذا كان بالغا .

مفرة صاهب المعالى أحمد على باشا (وزير الحقانية) ــــــيحوز أن يكون الخصم غير بالغ . ولكن له حق التقاضى بوساطة الوصى أو القيم .

همّرة الشيخ الحرّم معمد رشدى – النص يقول إذا كانوا بالذين ، ولهم حرية التصرف ، وكامة (بالذين) تعليلها بفضى بالا يكون خصم في دعوى غير بالغ .

كل ما يراد من التعبير بكلمة (بالغ) هو أن يكون له حرية التصرف ، ولا يمكن أن تنصرف لغير ذلك .

قلنا : إن فانون المجالس الحسيية حرم الوكلاء والأوصياء والقامة من أمور معينة إلا بإجازة المجلس الحسبي ، وهذه الأمور حددت في المسادة الحادية والعشرين من قانون المجالس الحسبية .

واختيار الخبير لم يكن من المسائل التي نص عليها في المـــادة الحادية لعشرين .

وإذا مومنا القامة والأوصياء والوكلاء من حق اختيار الحبير الا كان من الواجب إيشا ، أن يجروا من حق التغليق أصلا ؟ ولكن م ذلك من ألياجب إنساء أن يجروا من حق التغليق أصلا ؟ ولكن م ذلك الخيار ألما المنهية أحراء من إجراءات التغليق ، ذلك بياح لم إلاصل. وهو التغليق ، ولا يباح لم اختيار الحباد ، وهو أحد إجراءات التغليق ؛ لمن أن همنا الإجراء ليس إجباريا على المنكمة أن تابيا إلى . راتما يلبا إلى القاضى أن إحداء سالتين – الأولى – الا يسعى وقت القاضى الشيام يا يربد أن يكفى به الحبير – والثانية — أن يكون علم القاضى الإيتاول على المنافي لا يتأول على المنافي المنافي المنابع ، ولا يلبا يلا يتأول المنافي المنابع ، والمنافية — أن يكون علم القاضى لا يتأول على يوادل ويكون به الحبير – والثانية — أن يكون علم القاضى لا يتأول

فإذا لما الفاضى إلى أهل الخبرة . وهو غيرمقيد برأيهم . والمحق الخصوم على شخص لينفذ هـ ذا الإجراء . فكيف يحرمون من ذلك . وبخاصة إذا كانوا قامة أو وكلاء أن أوضياء * أن "

فإذن إجراء اللجنــة في حذف هذه العبارة إجراء سايم . يغني عنه ما ورد في صدر المــادة بكلمة "خصوم" .

وشرة الشيخ الديرم مين صبرى بك — الاعتراض الذي أثاره زميل حضرة الشيخ المقترم أحد ردشدى أن أنا أطعم يجبأن يكون له الطاعات العراض وجيد ، ولكن فيا يسائل بالس الحصم يجب أن يكون له حرية التصرف في الحقوق — حتى يقبل مت طلب تعيين خير — أظن أن وزارة الحقائية على حق في التمسان بذأ ، ويتمامة أن السادة كانت موجود : أ

والراقم أن التغير لا يكون إلا إذا جدّ جديد يستلزم هــــذا التغير . وهذا الجديد غير مرجود . والرجود هو أن الاعتراض الذي أدل به معالى و زير الحالمانية فإ يتعانى بالرعمى والنيم اعتراض رجيه قد يتحقق . وإذا لم يتحقق فقيه مطلة على الأكل . والابتداء عن المطلسة في أبوال القصر والصجور عليهم واللنائين . أمر واجب يحب الأخذ به .

ين كلمة (بالنين) الواردة في صدر الممادة ٢٣٢ كما وضعتها وزارة العالمية ,ركا أقرمنا بطسالواب. ركا القرمية اللجنة الرسنشار بالالشربية. وقد يكون المقصود من الباليين ها الراشدين . لا البالنين سا وما دام الشخص قبل خصيا في دعوى . فالمفوض . تنصيد وزارة المجالية من هذا اللفظ .

مفرة صاحب المعالى أحمد على باشا (وزير الحقانية) - هذا هو النص القديم .

وقيرة الشخ الخرم صدن مبرى بك _ يقصد بالبائغ _ ط ما أظن _ البائد الذى بملك الصرف ف خلوق. فكن جلة (ولم مرفة التمرف فى خلوقهم) هى جملة منصرة لمبائغ . فالبائغ الذى يقصد فى مذه المساخة لم يكل البائغ سا . بل البائغ الذى له عربة التصرف فى حضوفه . أى غير المجبور طيه .

ولهذا فأنا أنضم إلى رأى وزارة الحقانية .

مفيرة صاحب المعلى أحمد على باشا (و زير الحقا ية)— تتمسك الوزار. بالنص الذي أقره مجلس النؤاب .

مضرة مسام. المعالى أعمد على باشا (وزير الحفائية) ... لكن اللجنة أضافت كلمة "أسامها" على الفقرة الثانية من الممادة ٢٢٤ فاصبحت مكذا "وفيها عدا هذه الحالة تختار المحكة الخيراء من بين المقبولين أمامها لعصل أهل المجرة الخير" وهذه الإضافة في علها ، والوزارة توافق طبها .

الرئيس _ وهلا يحسن أن يستبلل بكلة ووالغين الكلمة ووراشدن".

مفيزة مَامِد المعالى أحمد على عاسًا (وواير الحقالية) - يحسن إبقاء النص كم هو حتى يكون مطابقا للنص القدم.

الرئيس - مقهوم أن المقصود بالبالغين الراشدين .

و**غيرة صاحب المعالى أ**حمد على الشا (وزير الحقانية) — نعم ولكن نريد أن بيق هذا النص ليكون مطابقا للقانون المختلط .

> الرئيس - إذن تتلى المادة معلّلة . تليت المادة الأولى معلّلة وهذا نصها :

مادة ١ — تعلّل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٠ و ٢٣٦ و ٣٣٤ و ٢٤٣ من فانون المرافعات فى المواد المدنيــة والتجارية أمام المحاكم الأهلية كما أتى :

المــابدة ٢٢٣ — إذا اقتبضي الحال تعبين خبير فللمحكة ندب خبير أو ثلاثة خبراء . وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أؤلا) بيانا دقيقا لمامورية الحبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في حزانة المجكة والتي تكونب كافية المهاريف الخبير وأتعابه المجتملة . والحجيم الذي يكلف بإيداع هذهالأمانة والأجل الذي يجب عليه إيداعها فيه . والميليغ الذي يستطيع الخبير سحيه منها نظير عاياتم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابعاً) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للرافعة ف حال إيداع الأمانة وجلسية أقرب من الأولى لنظر الفضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

لايطن هذا الحكم إن كان صدور، بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلابهم فإظ أم تودع الأمانة من الخصم المكنف إدامتها ولام من غيره من الخصص ما لاتكون الخبر ماذيا بأداء المسامورية وتقرر المحكة إذا رأت أن الأعفار التي أبدت غير صحيحة مقوط حق الخمالة الدى منت عن دفع الأمانة في الخمسات بالمحكم التميدي وتعسموني إجراءات الدعوى .

المبادة ؟ ٧ 7 – إذا كان الخصيوم بالغين ولم جرية اليصرف في حقوقهم وانفقوا على تعين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة باسمائهـــم يهيدقق لجم على ذلك من المحكة .

وفيا عدا هـــنـه الحالة تعتار المحكة الخيراء من بين المقبولين أمامها لعبل أهل الخبرة ما لم توجد أسباب خاصـــة تقتضى غير ذلك و يجب بيان هـــنـه الأبيباب في الحيكم .

المساهة ٧ ٢ هـ بن التمان والأربين ساعة التالية لإمباع الأمانه يدعو قل المنتخلب الخديرالي الحضيهور لميطلع على الحكم الصادر بتميينه والأوراق الموصة فى الحلف بنير أن يتبياهها ما فم تأذني له المفتكة أو الخصيم بذلك ، وقسلم إلى الخبير صورة من الحكم .

وأذا كان الخير غير مقيد في الجسدول فعليه أولا أن يحلف اليمين أمام التجليبي الجمهور العلقمة دلير بغير جشهور الجمهيرم أسب غربي عمله والتحميدي والأمانة

المـادة ٢٢٦ – يحب على الخيراً أن يحدد الشروع في العمــل تاريخا لا يتجاوز الخمـــة عشر يوما التالية التكليف المذكور في المــادة السابقة . وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يخطرهم فيها بحل الاجتماع الأول و يومه وساعته .

وف حالات الاستمجال بجوز للحكة أن تأمر فى الحكم الفاضى بإجراءالحبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الأيام الثالية فتاريخ التكليف المذكور على الأكثر. وفى هذه الحالة تكون دعوة الخمصوم بإشارة برقية ترسل قبل الاجتماع الأول بارج وعشرين ساعة .

وفى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤمر، فى الحكم بمباشرة عمـــل الخبرة فورا وبدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمعاد ساعة واحدة . المــادة ٢٣٧ — تقدر أنعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة الفاضى الجزئى

المــادة ٧٣٧ — خمد أتعاب الخبير ومصاريفه بمعرفة القاضى الحزنى أو رئيس الدائرة الذى عينه يمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى . وإذا لم يصدر هذا الحكم في خلال الثلاثة الشهور الثالية للماقشة فى التقر م

المــادة ٣٣٤ – تتبل المعارضة فى تقدير الأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى قلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير ضده إلا إذا أودع الباق للخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدّما فى قلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لتادية با هو مطلوب للخبير .

المـانة ٧ ٢ ٢ — إذا لم يودع الحمير تقريره فى الأجل الذى صده الحكم بإجراء الحميرة وجب عليه أن يودع فى قلم الكتّاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيــان الحالة التي وصلت إليها أعمال الحميرة والأمباب التى حالت دون إتمام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسة المحدّدة لنظر الدعوى ولها أن تمنحه ميعادا لإنمــام مأموريته و إيداع تقريره إن رأت للتأخير مبررا

فإذا لم يكن هناك مبررالتاخيرفالمسحكة إما أن تحكم عليه بغرامة لاتجاوز محمد جنهات مصرية فرتفته مبعادا لإشمام ماموريته وإما أن تستبدل به غيره ونصدر أمرا غيرة فإلى الطعن بأن ربد إلى قلم الكناب با يكون قبضه من الإمانة ولحساني هذه الحالة أن تحكم عليسه أيضا بنطراعة لاتجهاوز عشرة جنبهات مصرية ، وفائل بغير إخلال بحالة بنقرت على عمله من الجؤاهات التأديية والتحديثيات إن كان لها على

و إذا كان التاخير ناشئا عن خطأ أحد الجصوم تحكم عليه المحكمة بغرامة من مائة قرش إلى جمسالة قرش يجوز بنحها كلها أو بعضها إلى الحصوم الاحرين على سليل البحديش .

> الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة معدّله ؟ (موافقة) .

الرئيس - يقر والجلس الموافقة على المسابة الأولي معلية .

تليت المئادة الثانية وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارِية أمام المحاكم الأهلية بعد المادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمال٢٣٧ مكررة ونصها :

المــادة ٢٣٧ مكررة — يجوز للخبير فى مدى خمسة الأيام التالية الساريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتنجى عن أداء مأمور يته فى الفضية التى ندب لها لأسباب يرى القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز فى الدعاوي المستعجلة أن تقرر المحكية فى نفس الجكم بقبص هذا الميهاد .

وكل خير لا يؤدى ماموريته من فيرأن يكون قــد تنحى عنها يجــوز للحكة التى ندبته أن تحكم عليــه بكافة المصاريف التى كان سيا في تكيدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لهــا عمل يذلك بدون إخلال بالجزاءات التاديبة

> الرئيس ... هل توافقون حضراتكم على هذه المابة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على المادة الثانية

تليت المــادة الثالثة وهذا نصها : يضاف بعد المــادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المبدنية والتجارية

المحكمة التي عينته .

أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكرة ونصها : المسادة ٢٤١ مكرة — على الحبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه

المــادة ۲ £ ۷ مكررة — على الخدير النودع بنفسه او بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكمة التي ندبته تقريره موقعاً عليه منه وسرفقاً به محاضر أعمال الخبرة .

ويودع في الوقت نفسه جميع المستغنات التي سلمت إليه والاحتم علم النافق المرتب المبارة الله عبر طبح المجاه النافق المرتب المبارة الله عبد عبدا ما والمجاهزة المجاهزة التي متعامل الماءة ولم يكن لهم مستخدمة المبارة المب

وعليــه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تفريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

> الرئيس _ هل توافقون جينيراتكم على هذه المبادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقترر المجلس الموافقة على المـــادة التالخة . تلبت المــادة الرابعة وهذا نصها :

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنيــة والتجارية أمام المحـــكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٤٦٢ ثالثة ونصها :

المائة ، 2 م ثالثة ــ يجب أن يكون التقرير مختصراً ودقيقاً ; وعلى الخير ألابعيد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الاعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ التى برى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيمه نصوص المؤلفات التى يرتكن طبها بل يكتفى بأن بشير اليها .

ولا يحوزله إرفاق رسوم تتقريره إلا إذا كياني مصرجا له بذلك في الجيكم أو باتفاق الجصوم .

> الربس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة الرابعة . تليت المسادة الخاسة وهذا نصيا :

يضاف إلى قانون المرافعات فىالمواد المدنبة والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المــادة ٢٤٣ يكون رقما ٣٤٣ مكرة ونصها :

مادة 27 × مكرة — يحضر الخيري السوم المحتمد للفاضة ف التمسرير ليين للحكة رأيه والابيعه للى تجبوه . وللحكة أن توجه السه من الإسافة بارة مفيدا لاستنارتها في الدعوى سواء من الخلة فبسيما أو يتسأء على علماب الخصوم .

وتحصل مناقشة التعرير في هذه الجلسة يلو لم تكن القضية صابحة الرافعة ف،وضوعها إلا إذا وجندت أساب استنتائية يجب إثباتها فيحضر الجلسة . ولطحكة في حالة انفاق الخصوم أرب تعنى الخبير من الحضور لمناقشة تقد مد

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم هلي هذبه المبادة ؟ (موافقة) .

> الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المسادة الخامسة . تلبت الميادة السيادسة وهذا نصها :

تأنى المسادة ٢٣١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام الحاكم الأهلية .

> الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس __ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة السادسة . بليت المــادة البيابعة وهذا نصبها :

مادة ٧ — على وزير الحقائية تنفيذ هذا القانون و يعمِل به بين تاريخ

وينفذكقانون من قوانين الدولة .

مدر فی

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على هذه المادة ؟ (موافقة) .

الرئيس _ يقرّر المجلس الموافقة على المــادة السابعة . وليؤخذ الرأى الآن على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم .

أخذ الرأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين وعدهم أربعة وستون (١١) .

الرئيس ــ يقــرد المجلس الموافقة على مشروع هــذا القانون بإجماع الحاضرين وعدهم أربعة ومتون (١).

مجلس النؤاب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ٢٧ يونيه مة ١٩٣٣

نظر مجاس الشيوخ بجلسته المتعقدة ف ٢٦ يونيه سنة ١٩٢٧ تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون وارد من مجلس التؤاب بإدخال تعديلات و إضافات فى الغرع الرابع من الفصل الثانى من الباب الساج من الكتاب الأفول من قانون المرافعات الأهل فى المواد المدنية والتجارية فعدله بالصيغة المرافقة لهذا

فاتشرف بأن أرســل لمعاليكم مع هــذا مشروع الفانون كما أقره مجلس الشيوخ ومحضر الجلسة المذكورة راجيا عرض ذلك على مجلس النؤاب . وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاسترام ما

القاهرة في ٢٧ يويه منة ١٩٣٦ عن رئيس مجلس الشيوخ أ هد طلعت

فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس — أرجو من حضرات أعضاء لحنة الحقائيسة أن يجتمعوا الآن ليبعتوا هــذه المشروعات ويقدموا تقريرهم عنها حتى يتسنى للجلس نظرها في هذه الجلسة .

حضرة النائب المخترم محمد حسن (رئيس بلمنة الحقائية) - لأهمية هذه القوارها المحافزة به المرازم المحافزة بعد الرفارها من المجلس، وهمت المخافضات التي من المجلس، وحوفا، مم اتصلت صباح إليوم بحصرات أعضاء لمنة الحقائية التي المشروف براسام وجمعنا هذا المحافزة التي المحافزة من المحافزة من هذه المجافزة عن هذه المحافزة عن هذه المجافزة المحافزة عن هذه المجافزة المحافزة المحافزة عن هذه المجافزة المحافزة عن هذه المجافزة المحافزة عن هذه المجافزة المحافزة المحافزة

الرئيس ـــ هل توافقون على ذلك ؟ (موافقة عامة) .

مجلس النقاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

"إسال المجلس بجلسة اليوم على بلحسة المقانية مشروع هذا القانون بعد أن أعيد من مجلس الشيوخ مقدًلا ، فيحته المجنة ونيين لهما أن التعديلات التي المحتف على هذا المشروع في المواد ١٩٣٧ و ١٩٣٧ مكروة والحسادة العالمية والحاسة الخاصة والحاسة المحاسفة والحسادة ١٩٣٠ والحسادة ٢٤٣ مكروة ، هي تعاديلات لقطية لا تعنيد معلول للواد ولكنها تمم التكريد المحاسفة على التعديد المحاسفة المحاسف

جرجس زنانیری باشا ·

⁽۱) ایرامو راتب بان . او زید طفاری بك . احمد السایل بك . المنتیخ احد السید ارام برزین . احد در افتار باخا . احد رشدی . احد علی باشا . الدكتور احد قهمی الرشید یک . احد امل باشا . الدكتور احد قهمی الرشید یک . احد نمیب یاده بك . احد نمیب یك . احد نمیب یاد . احد نمیب یاده بك . احد نمیب یاده بك . احد نمیب یك . احد ن

حافظ المنتاري بك محام ناحوم افتدى ، حبيب دوس بك ، حسن رشوان حاديهك ، حسن مبرى بك ، حسن مظلوم باشا ، حسين واصف باشا ، الشيخ حسين والى . الدكتور زكي نختار ابلا برى .

ملطان للسعدي بك . سلطان محمود بهنس بك . سلمان عثّان أباظه بك .

شفيق سعد الله حلام .

مالح حق باشا .

عرو توقع بنا با شده دواف خيف ف محدمل إذا · التكورهد المعرف بعد بك مصلوب يك بك - عمد خيم إلنا - عمد خيس الماشوري يك - حد سعروالتين - مديخيب متحويط - جمهو اسماجها بالطبك - التكور عودجد أذهاب يك - القواء عود مترن باطا - مسطق وقب بك - المتكور مصطفل مقون بك -متعروض ضرافتن - القرق موس كا وادفاع " يج

تصرعابد بك • يعقوب ببادى عطيه بك •

[؛] يعفوب بباوى عليه أحمد طلعت باشا .

الخاص بكل محكمة ، وهو أمر مفهوم أصـــلا ولا مانع من النص عليـــه صراحة _

وفها يتعلق بالتعسديل الذى تناول المسادة ٢٣٥ فبعضه لفظى وبعضه الآخر موضوعى قوامه عدم تكليف فلم الكتاب بنسخ صورة من الحكم التمهيدى اكتفاء بالاطلاع .

واللجنة توافق على التعــديلات التي أدخلها مجلس الشــيوخ على مشروع القانون،وهي ترجو المجلس الموافقة على المواد التي أدخلت عليها التعديلات.

مجلس النؤاب

المناقشة التى دارت حول التعديلات التى أدخلت على مشروع القانون

على مشروع القانوك جلبة ٢٧ يونيه سة ١٩٣٣

> أشير إلى الكتاب الآتى : "حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هنذا تقرير بلغة الحقانية عن مشروع قانون بإدخال تعديلات وإضافات في الفسرع الرابع من الفصل التاني من الباب السابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات الأهل في المواد المدنية والتحادية

وقد انتخبتني اللجنة مقررا لهما أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام مه

۲۷ یونیه سنة ۱۹۳۲

۲۷ بونیه مت ۱۹۳۳ الرئیس — الکلمة لحضرة المقرر .

الرئيس — هل تواقفون على تقرير اللجنة ؟ (موافقة عامة) .

المقرر — أتلو على حضراتكم المواد المعلّلة : ----

^{تو} تحن فؤاد الأؤل ملك مصر

المادة الأول

المــادة ٣٢٣ — إذا اقتضى الحال تعيين خبير، فللمحكمة للب خبير أو ثلاثة خبراء، وعليها أن تذكر في نص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقا لمسأمورية الحبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له باتخاذها .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إبداعها في خزانة المحكة والتي تكون كافية لمصاريف الخير وإنعابه الحتملة ، والحصم الذي يكلف بإبداع هذه الأمانة، والأجل الذي يجب عليه ابداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخمير سحيه منها نظير ما يلزم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير .

(رابا) الخرج الجلسة الى تؤميل لحما القضية الرافعة في حالة المناطقة . الأمانة وبسلمة أقرب من الأولى لفظر القضية في حالة عدم إلداع الأمانة . ولا يعن هذا الحكم إن كان صدوره بمواجهة الخصوم أو بحضور وكلاتهم والنالم تؤميرة الأمانة من الخصم المكفف ليامانها ولا من نفوه من الخصوم لا يكون الخمير مثيرنا بأواء المناسوية وتقرر المحكمة لها دأت أن الأمانار التي إلميت غير محميمة مقوط حق الخمم الشعرى ".

الرئيس - هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقرر :

رئيس اللجنة

محد حسن"

المادة \$ ٢٧ — إذا كان الخصوم بالنين ولم حرية التصرف ف حقوقهم واثفقوا على تعين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمائهم يصدّق لهم على فلك من المحكة .

وفيا عدا هــــذه الحالة تختار المحكة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل أهل الخبرة مالم توجد أمسياب خاصة تقتضى غير ذلك ويجب بيان هــــذه الأسباب في الحكم؟" .

الرئيس ــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(موافقة عامة) .

المقور

منم المناسبة م ٢٧ سن التمانى والأربين ساحة التالية لإيداع الأمانة يدعو فلم الكتاب الخير إلى الحضود ليطلع على الحكم الصادر بتعيينه والأوراق الموحق في الملف بنير إن بتسلمها ما لم تأذن له الحكمة أو الخصوم بذلك وتسلم إلى الخيير صورة من الحكم .

وإذاكان الخبير غير مقيد فى الجلدول لعليمه أولا أن يحلف اليمن القاضى للمهن الانمور الوقتية ولو بضير حضور الخصوم بأزمت يؤدى عمله بالصدق والأمافة ، **

الرئيس من على توافقون على هذه المنادة ؟

(موافقة عامة) •

المقرر :

"الممادة ٢٣٤ - تقبل المعارضة في تقدير الأجرة من كل مزالخصوم في تلاثة الأيام النالبـــة ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير في فلم النَّجَاب .

ولا تنبل الممازضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقديرضدّه إلا إذا أودع الباق للخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدماً في قلم كتاب المحكمة مع تفصيص هذا المبلغ لتادية ما هو مطلوب للخبير . **

َالِرُيْسِ _ هل توافقونَ على هذَه المَـادةُ ؟ .

(موافقة عامة) .

الْقرر:

سلسد 2 م الأجل الذي يقد على الماجع الأجل الذي مدد الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه الن يودع في فلم التخاب قبل القضاء ذلك الأجل مذكرة كابية بديان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمام ماموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلسسة المحتمدة لنظر ألدعوى ولهـــــ أن تمنحه ميعادا لإتمام مأموريته وإيداع تقريره إن رأت للتأخير معرزا .

إذا لم يكن هناك مير للتأخير فالمسحكة إما أن تحكم نبله بعرامة لاتجاوز محسنة بجنيهات مصرية وتحدثه لمبدأة الإنسام مأمور يته وإما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطمن بأن يد أي أقل الكتاب ما يكن لديشه من الأمانة ولحل في هذه الحالة أن تحكم عليه أيضا بمعرامة لا تجاوز مشرة جنيهات مصرية ، وذلك بفير إخلال بحاقة يترب على عمله من الجزاءات التولية والدو يضأت أن كان لها على .

وإذا كان التاخير اشئا عن خطأ أحد الخصوم تحكم عليه المحكة بعوامة من مائة قرش إلى حمياتة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصـــوم الآخرين على سدل التعويض ".

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المادة ؟

(مواقظة علمة) .

فلقلط المستعاد

''المساف بمان قالون للوافعات في المسادة الثانية يضاف بمان قالون للوافعات في المواد المدنية والتجارية "إمام الهاكم الأهلية بعد المسادة كهيمة المولن وقواع المسادة يمكن رقمها مهم مكررة ونصها :

المادة ٧٣٧ مكردة – يجوز للخبير في مدى نخسة الأيام الثالية التاريخ استلامه صورة الحكم، فلم الكتاب أن يتمدى عن أداء ماموريته في التنفية التي تنب لها للإسباب برى الفاضي الجنوني أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة في نفسَ الحكم نقص هذا المعاد .

وكل خبير لا يؤدينى ماموويته من غير أن يكون فدتتمى عنها يجوز للحكة التي ندبته أن تحكم عليه بكافة المضاريف التي كان سببا في تكبدها بلا فائدة باتح علم عليه بالنعويضات إن كان لها محلوذلك بدون إخلال بالحزاءات التادسة ."

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المـــادة ؟

ر موافقة عامة) ·

المقرر :

وو المادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات فى المواد المدنيةوالتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المـادة ٢٤١ مكرة – على الخبير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندو به الخاص بقلم كتاب المحكة التي نادبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التي سلمت إليه و إلا حكم عليه القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

فإذا كان مقرائحكة التي عيته بعيداً عن عمل إفامته ولم يكن لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ونحاضر أعماله فى فلم كتاب المحكة الجزئية التاج لها على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكمة التي عيته .

وطيــه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ ليطاع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه . " الرئيس ــــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

المقرر :

....

و المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

المــادة أ لم لا الله – يحب أن يكون التقرير نختصراً ودقيقا . وعلى الحبير ألا يعيــد في تقريره ما هو مدون بمحاضر الإعمــال بل يكتفي

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحا له بذلك فى الحكم أو باتفاق الخصوم " .

الرئيس ـــ هل توافقون على هذه المــادة ؟

(موافقة عامة) •

المقور :

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديلة بعد المسادة ٣٤٣ يكون رقمها ٤٢٣ مكررة نصما :

المدادة ٣ و ٢ مكرة ـ بحضر الحبور في الديم المدد للمافقة في التقرير للمحكة رأيه والأوجه التي تربره وللحكة أنتوجه إليه من الأخلة ماتزاه مفيلة الامتزام المحافزة المحافزة المنافزة المحافزة المحافزة المحافزة وتحضل منافقة التقرير في هذه الجلدة أولم تمكن القضية صالحة الواقعة في ومؤجها الا إذا وجدت أسباب استثنائية عبسائبتها عنصر الجلسة . وللمحكمة في حافزة المخافزة الم

(موافقة عامة) .

ر . الرئيس — هل توافقون على تأجيل أخذ الرأى على هذا المشروع إلى أن نتهمى من نظر المشروعات الأخرى ؟

(موافقة عامة) .

أخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

ین مسروع قانون "مشروع قانون

بإدخال تعديلات و إضافات فى الفرع الرابع من الفصل الثانى .من الباب السابع من التكتاب الأول من فانون المرافعات الأهلى فى المواد المدنية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدّفت عليه وأحدرناه :

ألمادة الأولى

تعدّل المواد ۲۲۳ و ۲۲۶ و ۲۲۰ و ۲۲۲ و ۲۳۳ و ۲۳۳ و ۲۶۲ من قانون المزافقات في المواد المدنية والنجارية أمام المخاكم الأهلية كما يأتى : المسادة ۲۲۴ ســــ إذا الفضى الحال تعيين خيز ، فالمحكمة ننب نحيز

المادة الله ٢٧ - إذا التنفى الحال تعيين خبير ، فللمتحكمة أو ثلاثة دبراء ، وعليها أن للله كل الص الحكم :

(أولا) بيانا دقيقاً لمـــأمورية الخبيروالإجراءات المستعجلة التي يرخص له ماتفاذها .

(تانيا) الأمانة التي يجب إيداعها في خزانة المحكة والتي تكون كأفيــة لمجاريف الخبير وأنعابه المتحملة، والخصم الذي يكتلت بالمناح هذه الأمافة والأجمل الذي يجب جليه إيداعها فيه ، والمبلغ الذي يستطيع الخبيرة سحيه منها نظير ما يارم له من المصاريف .

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقرير الخبير.

(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للرافعة في حالة إيداغ الأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية في حالة عدم إيداع الأمانة .

ا ولايمنل هذا المدكم إن كان صدور، بحراجهة الحصوم أو بحضور وكلائهم فائم تمودع إلامانة من الحصم المكافف إداعها ولا من فيوه من الخصصوم لا يكون الخير ملزما بأداء الما مور يه وتعروالحكمة إذا رأت أن الأحذار التي أبيت غير صحيحة مقوط حق الخصم الذى امتنع عن دلحم الأمانة في الخسك بلمكم التجييدي وتشمير إحراطات السحوى .

المـادة ٧٢٤ – إذا كانب الخصوم بالغين ولم حرية النصرف فى حقوقهم وانفقوا على تعين واحد أو ثلاثة من أهـــل الخجرة بأسخــائهم يصــــق لم على ذلك من المحكة .

وفياً عداً هــذه الحالة تختاو المحكة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعملي إهل الخبرة ما لم توجد أســباب خاصة تتمتضى غيرذلك وبيجب بيان هذه الإسباب في الحكم .

المسادة ٢٥ م سع الشمائي والأربين ساعة التالية لإبداغ الأمائة بذعو فلم الكتاب الحبير إلى الحصور ليظلع على الحكم الصادر بشعيشه والأوزاق المودعة في الملف بغير أن يتسامها عالم تادن أنه المحكة أو الحصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحكم : .

و إذا كان الخبر غير مقيد في الجادول فعليسة أولا أن تجلف اليمين أمام القاضى المعين للأمور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأعرف بؤدى عمله بالصدق والأمانة

الممادة ٢٧٩ — يجب على الخير أن يحمد الشروع في العمل ثاريخا لا يجاوز الخمسة عشر يوما التالية التكليف المذكّر في الممادة السابقة . وطيه إن يشعو الخصوم بخطابات مؤهمي عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الاقل يتخطرهم فيها بحل الاجتماع الأولى ويؤمه وهاعته :

وفي حالات الاستمجال يجوز للعنكة أن تأحر في الحكم الفاهين بإلجاء الخبرة بمباشرة العمل في الثلاثة الأيام العالسة ثار يخ العنكليف المذكور على الأكثر.

الا نعر. وفي هذه الحالة تكون دعوة الخصوم بإشابية برقية ترسل قبـــل الاجتماع. الأول بأربع وعشرين ساعة ؟

وفي حالات الاستعبال القصوى بجوز أنّ يؤمر في الحكم بمباشرة عمـــل الحبرة فورا و بدعوة الخصوم بإشارة برقية ولو بمبعاد ساعة واحدة .

المــادة ٣٣٧ ـــ تقدّر أتعاب الخبيرومصاريفه بمعرفة القاضى الجنزئى أورئيس الدائرة الذى عينه بجود صدور الحكم فى موضوع الدعوى .

وإذا لم يصدر هذا الحكم فى خلال الثلاثة شهور التالية للمناقشة فى التقرير لأسباب لا دخل فيها فتقدّر تخبير أتعابه ومصار يفه من غير انتظار الفصسل فى موضوع الدعوى .

المــادة ٧٣٤ ــ تقبل المعارضة فى تفديرالأجوة من كل من الخصوم فى ثلاثة الأيام التالية ليوم الإعلان بذلك التقدير ويكون حصولها بتقرير فى فلم الكتاب .

ولا تقبل المعارضة من الحصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير صنّد إلا إذا أودع الباقي شمير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما فى قلم كتاب المحكة مع تخصيص هذا المبلغ لتادية ما هو مطلوب شمير .

المـادة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الخبر تقريره في الأجل الذي حدده الحكم باجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرة كتابية بيان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرة والأسباب التي حالت دون إتمـام ماموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الخبير بالجلســـة المحددة لنظر الدعوى ولها أن تنحه ميعادا لاتمــام مأموريته و إيداع تقويره ان رأت للتأخير مهررا .

فإذا لم يكن هناك مبرر التاخر فالمحكة إما أن تحكم عليه بغرامة لاتجاوز مشمة جنهات معرمية وتجمعه بمحادا لإتحام مأمو ربيته ، وما أن تستبغل به غيره وتصدر أمرا غير قابل الطعن بأن يربي الى فلم التكاب ما يكون قبيشه من الأمانة ولمك في صدة الحالة أن تحكم عليه أيضا بغرامة لا تتجاوز عشرة جنهات مصرية ، وفائك بغير الحلال بما قد يقرب على عمله من الجؤاهات التأديية والتحويضات إن كان لما على

وإذا كان التأخير ناشئا من خطأ أحد الحصوم تمكم عليه المحكة بغرامة من مائة فرش إلى خمسائة قرش يجوز منحها كلها أو بعضها إلى الخصوم الآخرين على سبيل التعويض

المادة الثانية

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بغدالمسادة (٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررةونصها :

المُسَادَة ١٩٣٧ مَكْرَة مَ يُجَوِّزُ هَجِيرٍ فَي مَدَى تُحْسَةً الأَيْامُ النَّالِيةِ قَارِيخٍ استلامه صورة الحكم من قم الكتاب أن يقسى عن أداء مامورت في القضية التي نقلبُ هَمَّا الأَسْنِابُ إِلَى القاضى الجَنِّقُ أَوْ رَئِيسَ الدَّارَةِ آئِمَا مَقْبُوكُمْ. عن في ذو اللهماء، لمستحملة أن تقل الحكومة في الحكومة في اللهماء، من المستحملة أن تقل الحكومة في الكومة في الله

ويجوز في الدعاوى المستعجلة أن تفرر الحكَّة في نفسٍ أَلَحُكُمْ فقصَ هذا ليعاد .

وكل خبير لايؤدى مامو ربته من غير أن يكون قد تنحى عنها يجوز للعكة التي ندبته أن تمكم عليه بكافة المصاريف التي كان سببا في تكبدها بلا فائدة كما تحكم عليه بالتعويضات إن كان لها محل وفلك بدون إخلال بالجزاءات التعديد

للادة الثالثة

يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤٦ مكررة ونصها :

المـادة ٢ ٤ ٢ مكروة ـــ على الحيير أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكة التي ندبته تقريره موقعا عليه منه ومرفقا به محاضر أعمال الحمرة

ويودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التى سلمت اليه و إلا حكم عليه القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لاتتجاوز مائتى قرش .

فإذا كان مقر الحسكة التي عيته بعيدا عن محل إقامته ولم يكرب لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقريره ومحاضر أعماله في قلم كتاب المحكة الجزئية التابم لها على إقامته وأن يطلب كتابة إرسالها بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكة التي عيته .

وعليمه فى ميعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ ايداع تقديره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

المادة الرابعة

يضاف إلى قانون المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها 741 ثالثة ونصها :

المـــادة ٢٤١ ثالثة ــــ يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعلى الحبير ألا يعيد فى تفريره ماهو مدتون بحاضر الأعمال بل يكتفى بأن يشير إلى النبذ التى برى ضرورة الرجوع إليها وألا يعيد نصوص المؤلفات إلى يرتكن طبها بل يكتفى بأن يشير إليها .

ولا يحوز له إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك فى الحكم أو باتفاق الخصوم .

المادة الخامسة

يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة بعد المـــادة ٢٤٣ يكون رقمها ٢٤٣ مكررة نصها :

للكادة ع ؟ ٧ مكرة – يحضر الحمير في اليوم المحدد للناششة في التقرير لبين للحكة فأيد والأربع التي تبرو والحكة أن توجه اليه من الإسلة ماتراه غيدًا لاستفارتها في الدعوي بينواء من تقاه نفسها أو بناء طرطلب الخصوم .

وتحصل منافشة التقرير في هذه الجليبة ولو لم تكن القضية صالحة للرافعة في موضوعها إلا إذا وجدت أسباب استثنائية يجب اثباتها في عضر الجلسة. وللحكة في حالة اتفاق الخصوم أن تعفى الخيير من الحضور لمناقشة تقريره.

المادة السادسة

تلغى المـــادة ٣٣١ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية .

المادة السابعة على وزيرالحقانية تنفيذ هذاالفانون ويعمل به من تاريخ نشره فالجمريدة رسمية . المحمد المساد المساد المساد المساد المساد المساد المساد الساد الس

مدرف الرئيس ـــ أخذ الرأى فاسفرت النتيجة عن الموافقة على المشروع بإجماع 119 صوتاً (١).

(١) بيان أسماء حضرات الثواب المخرمين الغرن أخذت آرائيم بالتداء بالام درافقوا على مشروع فافرن بإدخال تعديلات رإضافات في العربي القبيل الثانى من الباب السابع
 من النكاب الأقول من فافرن المرافات الأهل في المواد المدنج والتجارية

(١) حضرة النائب المحترم عمود عباسي بك ؟ (٢) حضرة النائب المحترم وهيبـدوس بك ؟ (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ؟ (٤) حضرة النائب المحترم محمد حسن ﴾ (٥) حضرة النائب المحترم حسن حسنى ؟ (٦) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ﴾ (٧) حضرة النائب المحترم محمود أسعد ؛ (٨) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز فظمى بك ؟ ﴿ ﴿ ﴾ ﴾ حضرة النائب المحترم حسن محمد حسين ؛ ﴿ (١٠) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايه بك ؛ ﴿ (١١) حضرة النائب المحترم على حسن أحمسه ؟ ﴿ ١٦) حضرة النـائب المحترم عجمـــه وهبــه كنســيه بك ؟ ﴿ ١١) حضرة النــائب المحترم عبد العز بز هندى بك ﴾ (١٥) حضرة النائب المحترم محود زكى بك ﴾ (١٦) حضرة النائب المحترم مأمورن اسماعيل بك ﴾ (١٧) حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ﴾ (١٨) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشقاني بك ؟ (١٩) حضرة النائب المحترم محمد عزيز بحمد أباظه ؟ (٢) حضرة النائب المحترم محمود محمد الألفن بك ؛ (٢٣) حضرة النائب المحترم الراهيردسوق أباظه ؛ (٢٣) حضرة النائب المحترم سلمان اسماعيل أباظه ؛ (٢٤) حضرة النائب المحتم فريد غرالدن ؟ (٢٥) حضرة النائب المحتم الشيخ سليان محمد عضر ؟ (٢٦) حضرة النائب المحتم حسن السيد واكدبك ؟ (٢٧) حضرة النائب المحتم حسين هلال بك ؛ (٣١) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ؛ (٣٢) حضرة النائب الهترم محمد لبيب قوره بك ؛ (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى فوده ؛ (٣٤) حضرة الثائب المحترم توفيق حسن المكادى ؟ (٣٥) حضرة الثائب المحترم دضوان عبد الوهاب محمد عقده ؟ (٣٦) حضرة الثائب المحترم البسيوني مطاوع بك ؟ (٣٧) حضرة النائب المقرم معدنور ؟ (٣٨) حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد توفيق رفعت باشا ؟ (٣٩) حضرة النائب المقرم باراهيم مراد أبو سعده ؟ (٠٠٠) حضرة النائب المقرم حسن أحمد كسبه ﴾ (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ؛ (٤٢) حضرة صاحب المصال محمد حلمي عيمي باشا ؛ (٤٣) حضرة النــائب المحترم شاهين شاهين الجنزوري ؛ (٤٤) حضرة النـائب المحترم عبد المجيد عطيه ؛ (٤٥) حضرة النـائب المحترم الحـاج عبد الرحن عفيني حسن ؛ (٤٦) حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمي كريم باشا ؟ (٧٤) حضرة النائب المحترم السيد متصور ؟ (٤٨) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك ؟ (٤٩) حضرة النائب المحترم مصطفى ابراهيم عمران اللهاتي بك ؟ (٠٠) حضرة النائب المحترم عبد المنم رسلان بك ؟ (٥١) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشيقى ؟ (٥٦) حضرة النائب المحترم يوسف المنشارى بك؟ (٣٥) حضرة النـاب المحترم أمين الملوان ؛ (١٥٥) حضرة التاب المحترم الشيخ سلمان بيومي نصار ؛ (٥٥) حضرة الثاب المحترم الشيخ عبيد ابراهم الشاذل ؛ (٥٦) حضرة الناب المحترم أحد محد الشاذل ؛ (٧٥) حضرة النائب المحترم محد مصطفى ربّب ؛ (٨٥) حضرة صاحب السعادة محمد علام باشا ؟ (٩٥) حضرة النائب المحترم الذكتورعبد الحميد ، (١٠) حضرة النائب المحترم محمود السيد ؛ (٦١) معادة النائب المحترم مراج الدين شاهين باشا ؛ (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلمي غنام بك ؛ (٦٣) حضرة صَّاحب المزة على المنزلاري بك ؟ ﴿ ﴿ ٦٤) حضرة النَّابُ المحترم عبد الرحن اليُّسلي ﴾ (٦٥) حضرة الثائب المحترم عبد العزيز عبد العليف الصوفاني؟ ﴿ (٦٦) حضرة الثائب المحترم عمدزك مسالح يك ؛ (٦٧) حضرة الثائب المحترم شعبان الكاتب؛ (١٨) حضرة النسائب المحترم الشيخ سليان محمد حصفور؛ (٦٩) حضرة النسائب المحترم البراهم زكى ؛ (٠٠) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادعي بك ؟ (٧١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحم على عبد الواحد أبو اسماعيل ؟ (٧٢) حضرة النائب المحترم خناوي الزمر بل ؟ (٧٣) حضرة الثائب المحترم مصطفى صدق؛ (٧٤) حضرة الثائب المحترم مجد على بسيونى بك؛ (٥٧) حضرة الثائب المحترم سيد أحمد القط؛ (٧٦) حضرة الثائب المحترم فؤاد حين ؛ (٧٧) حضرة النائب المعترم عد فريد حسنى ؛ (٧٧) حضرة النائب المحترم حسن الجل بك ؛ (٧٧) حضرة النائب المحترم حسن عد الحاجل ؛ (٧٠) حضرة النائب المحترم أيوسف على كماب بك ؟ (٨١) حضرة الناب المحرم عد تعلب عداقة ؟ (٨٢) حضرة الناب المحرم عد سلم جابر ؟ (٨٢) حضرة الناب المحرم تحيب عريان بك ؟ (٨٤) حضرة النائب الهنيم أحمد والى المندى ؟ (٨٥) حضرة النائب المحترم الشيخ بمد أبو زيدطنطاوى ؛ (٨٦) حضرة النائب المحترم يعالمقرى أحمد سبد بك ؟ (٨٧) حضرة النائب المحترم كيلانى يج دكروري ؛ (٨٨) حضرة النائب المحترم حسن أحمد مومي بك ؛ (٨٩) حضرة النائب المحترم مصطفى عاكف بك ؛ (٩٠) حضرة النائب المحترم أمين عامر ؛ (٩١) حضرة السائب المحترم على العباسي ؛ (٩٢) حضرة صاحب السعادة محمود فهمي القيسي باشا ؛ (٩٣) حضرة الثائب المحترم عبداقة لملوم بك ؛ (٩٤) حضرة الثائب المحترم معوض ابراهيم بياد المولى إلى ؛ ﴿ (٩٥) حضرة النائب المحترم عبد المحبيد سيف النصريك ؛ ﴿ (٩٩) حضرة النائب المحترم عهد مصطفى عمربلك ؛ (٨٨) حضرة النائب ألحترم الشيخ على عبد الناصر ؟ (٩٩) سادة النائب المحترم أحمد جاد الرب باشا ؟ (١٠٠) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ؟ (١٠٠) حضرة إلىات الهترم الراهم الهلال بك 🤰 (١٠٣) حضرة السائب المقرم لطيف نخله ؟ (١٠٣) حضرة النائب المقرم ابراهم غزال بك ؟ (١٠٤) حضرة النائب المحترم جورجي تاخ يك ﴾ (١٠٥) حضرة النائب المحترم أبو المجد بدوى مجد عبدالآخر؛ (١٠٦) حضرة النائب المحترم أحمد مجد عوس الحوجج؛ (١٠٧) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ؛ (١٠٨) خضرة النـائب المحترم عمد حسنين مازن ؟ (١٠٩) حضرة ألنائب المحترم السيد مصطفى مجد عبد الرحيم الشريف ؟ (١١٠) حضرة النـائب المحترم الشبخ عبد العالم رضوان مرزوق الجيال ﴾ (١١١) خضرة النبائب المحترم عد عبد المحيد المشوادى بك ؟ (١١٢) حضرة النائب الهترم حسن مجد أحمد حميني ؟ (١١٣) خضرة النائب الهترم الشيهنر يد اراه بر عبدالله بريرى ؛ (١١٤) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهم حسن عبد السيد ؛ (١١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ جمه بجد جمه بجحري ك (١١) حضرة البنائب المحترم عبر أحمد "حامد بك ؟ (١١٧) حضرة الثائب المحترم فكرى الصغير ؛ (١١٨) حضرة الثائب المحترم مدنى حسن حزين ؟ (١١٩) حضرة الثائب المحترم مجد طه أبوزيد م

القانون كما صدر (١)

قانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٣٣

بإدخال تمديلات و إضافات فى الفرع الرابع فمن الفصل الثانى من الباب الساج من الكتاب الاقول من قانون المرافعات الأهملي فى المواد المذنبية والتجارية

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآني نصه وقد صدّقنا عليـــه أمارنا.

مادة ١ - تعدل المواد ٢٢٣ و ٢٢٤ و ٢٢٥ و ٢٢٥ و ٢٣٦ و ٢٣٦ و ٢٣٦ و ٢٤٢ من قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجازية أمام المحاكم الأهليــة كما يأتى :

المادة ٣٧٣ — إذا افتضى الحال تعيين خبير ، فللمحكمة ندب خبير أو ثلاثة خبراء ، وعليها أنْ تذكر في نص الحكم :

(أولا) بياناً دقيقاً لمـأمورية الخبير والإجراءات المستعجلة التي يرخص له بأتخافعاً .

(ثانيا) الأمانة التي يجب إيداعها فى خزانة ألمكنة والتي تكون كافيــة لمصاريف الخبير وإنمايه الخنمياة، والخصم الذي يكلف بإيداع هذة الأمانة والأجل الذي يجب عله إيداعها فيه ، والماينة الذي يستطبع الخبير سحبه منها نظير ما يزم له من المصاريف.

(ثالثا) الأجل المضروب لإيداع تقر يرالخبير.

(رابعا) تاريخ الجلسة التي تؤجل لها القضية للرافعة فىحالة إيداع/لأمانة وجلسة أقرب من الأولى لنظر القضية فى حالة عدم إيداع الأمانة .

ريسة أوب من الاون تنطق الفصية في عاله عشم إيداع الادالة . ولا يسل فغذا الحكم إن كان صدور به والجمة الخصوراً وبخضور وكالأنهم . والحالم الحكمة المناها ولا من غيزه من الخصص من الحصل المكلفة إذا رأت أن الأصادر إلى يكون الخير ملزما بأداء الما مورية وتقرر الحكمة إذا رأت أن الأصادر التي من من هذه الامائة في التمسك بالحكم القيمة عن هذه الامائة في التمسك بالحكم القيمة عن وتشعيدة منوط حق الخمم الذي امتدع عن هم الامائة في التمسك

المسادة و ٧٧ س إذا كان ألخصوم بالفين فيلم حرية التصرف في حقوقهم وانفقوا على تعيين واحد أو ثلاثة من أهل الخبرة بأسمسائهم يصدّق ، لهرعل ذلك من المحكة .

وفيا عدا هذه الحالة تخار المحكمة الخبراء من بين المقبولين أمامها لعمل
 االخبرة ما لم توجد أسباب خاصة تقتضى غير ذلك و يجب بيان هذه الأسباب
 ف الحكم .

المــادة ٢٢٥ — فى الثمــانى والأربعين مباعة التاليــة لإيداع الأمانة يدعو قلمالنكتاب الخبير إلى الحضور ليطلع علىالحكم الفهاند بتعييثه والأوراق .

المودعة فى الملف بغــير أن يتسلمها ما لم تأذن له المحــكة أو الحصوم بذلك وتسلم إلى الخبير صورة من الحـكم .

و إذا كان الخبير غير مقيد في الجدول فعليه أولا أن يحلف اليمبر_ أمام القاضى الممين للاممور الوقتية ولو بغير حضور الخصوم بأدب يؤدى عمله بالصدق والأمانة .

المادة ٢٧٦ — يجب عل الخيران يحدد الشروع في العمل ثاريخا لا يتجاوز الخمسة عشر يوما التالية للتكلف المذ كور في المادة السابقة وعليه أن يدعو الخصوم بخطابات موصى عليها ترسل قبل ذلك التاريخ بسبعة أيام على الأقل يتمطرهم فيها بجل الاجتماع الأول ويومه وساعته .

وفى حالات الاستمعال بهوار للحكة أن تأمر فى الحكم الفاضى بإجراء الحبرة بمباشرة العمل فى الثلاثة الأيام التألية الشاريخ التكليف المذكرر على الأكثر . وفى هذه الحالة تكوندعوة الخصوم بإشارة برقية ترسل فيل الاجتماع الأول بارج وعشر ياساعة .

و فى حالات الاستعجال القصوى يجوز أن يؤخر فى الحكم بمباشرة عمل الحدرة فورا و بدعوة الخصوم بإشارة برتمية ولو بميعاد ساعة والحدة .

المــادة ٣٣٢ ـــ تقدّر أتعاب الخبيرومصاريفه بمعرفة القاضى الجنزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بمجرد صدور الحكم فى موضوع الدعوى .

و إذا لم يصدر هذا الحكم فى خلال الثلاثة الشهور التالية النافشة فىالتقرير لأسباب لادخل للحبر فيها فقدّر أتعابه ومضاريفه من غير انتظار الفصـــل فى موضوع الدعوى .

المــادة ٧٣٤ – تغيل الممارضة فى تقديرالأجرة من كل من الخصوم فى ثلاثة الآيام التنالية ليوم الإعلان بذلك التقدير و يكون حصولحــا بتقرير فى قلم الكتّالب .

ولا تقبل المعارضة من الخصم الذي يجوز تنفيذ أمر التقدير صده إلا إذا أودع الباني للخبير من المبلغ الصادر به أمر التقدير مقدما فى فلم كتاب المحكمة مع تخصيص هذا المبلغ فتادية ماهو مطلوب للخبير

المــادة ٧ ع ٢ – إذا لم يودع الخبر تقريره فيالأجل الذي حدده الحكم بإجراء الخبرة وجب عليه أن يودع في قلم الكتاب قبل انقضاء ذلك الأجل مذكرةكابية بيبان الحالة التي وصلت إليها أعمال الخبرقوالأمياب التي حالت دون إتــام مأموريته .

وتطلع المحكمة على مذكرة الحبير بالجلسة المحددة لنظر الدعوى ولهــــ أن تمنحه ميغادا لاتمـــام مأموريته وإبداع تقريره أن رأت للتأخير معروا .

فإذا لم يكن هناك مبر التناخر فالمسحكة إما أن تمكم عليه بقرامة لاتمجاوز خسة جنهات مصرية وتمنحه ميمادا لإنحام «آمورت» ، و إلما أن تستبدل به غيره وتصدر أمرا غير قابل للطمق بأن يرد للى قل الكتاب ما يكون قبضه من الأمانة ولها فى هذه الحالة أن تحكم طبه أيضاً بطرامة لا تجاوز وشرة جنيات مضر بة. وذلك بغير إخلال بما قد يترتب عل عمله من الجذواءات المداوية والتمويضات إن كان لها على .

⁽١) أشرحذا القانون ف"الوقائم المصرية" العدد ٢٤ الصادر في ١٣ يونيه سنة ٩٣٣ ١

و إذا كان التأخير ناشئا عن خطأ أحد الخصوم تمكم عليه المحكة بغرامة من مائة قرش إلى خمسائة قرش يجوز منحهاكلها أو بعضها إلى الخصسوم الآخرين على سبيل التعويض .

مادة 7 — يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية بعسد المسادة ٢٣٧ مادة جديدة يكون رقمها ٢٣٧ مكررة ونصها :

المسادة ٢٣٧ مكررة — يجوز للخبير فى مدى خمسة الأيام التالية لتساريخ استلامه صورة الحكم من قلم الكتاب أن يتنجى عن أداء مأموريته فىالقضية التى ندب لها لأصباب يرى القاضى الجنزئى أو رئيس الدائرة أنها مقبولة .

ويجوز فى الدعاوى المستعجلة أن تقرر المحكمة فى نفس الحكم قفس هذا الميماد .

وكل خبيرلا يؤدى مأموريته من غير أن يكون فد تتحى عنها يجوز للحكة التي ندبته أن تحكم عليه بكافة للصاريف التي كان سبها في تكيدها بلا كما تحكم عليه بالتمويضات إن كان لها محل وذلك بدون إخلال بالجزاءات التأديبة

مادة ٣ — يضاف بعد المسادة ٢٤١ من قانور في المرافعات في المواد المدنية والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ مكررة ونصها :

المسادة ٢ ٤ ٢ مكررة – على الحميراً أن يودع بنفسه أو بواسطة مندوبه الخاص بقلم كتاب المحكمة التي ندبته تقريره موقعا عليه منه ومم فقا به محاضر أعمال الحبرة .

و يودع فى الوقت نفسه جميع المستندات التى سلمت إليه و إلا حكم عليه القاضى الجزئى أو رئيس الدائرة الذى عينه بغرامة لا تتجاوز مائتى قرش .

فإذا كان مقر الحسكة التي عينته بسيدا عن عمل إقامته ولم يكرب لديه مستندات لإعادتها جازله إيداع تقربره وعاضر أعماله في قلم كتاب الحسكة الجغرثية التابع هما عمل إقامته وأن يطلب كتابة إرسالهما بالطرق الإدارية إلى قلم كتاب المحكة التي عينته .

وعليمه فى مبعاد أربع وعشرين ساعة من تاريخ إيداع تقريره أن يخطر الخصوم بذلك بكتاب موصى عليه .

مادة } — يضاف إلى قانون المرافعات فى المواد المدنيــــة والتجارية أمام المحاكم الأهلية مادة جديدة يكون رقمها ٢٤١ ثالثة ونصها :

الحاد ٢٤١ ثالثة ــ يجب أن يكون التقرير مختصرا ودقيقا .

وعل الخير ألا يعيد في تقرّرِه ما هو مدقون بمحاضر الأعمال بل يحتنى بأن يتسير إلى النبذ التي يرى ضرورة الرجوع إليها والا يعيد نصوص المؤلفات التي يرتكن طبها بل يكتنى بأن يشير إليها .

ولا يجوزله إرفاق رسوم بتقريره إلا إذا كان مصرحاً له بذلك في الحكم أو باتفاق الخصوم .

ادة و - بطاف إلى قانون المراضات في الماولدائد به والبادرية أمام المام مركزة نصبا :
الحاكم الإهمانية ما يحدث بدلت بعد المساحة كل في الإهام مركزة نصبا :
للمادة ٣٠ إلى مركزة - بحضر الخبر في اليرم المعدد للفائقة في القير الميد للمامة المرافق المستحدة إلى والموافقة في القير من الإستفادة المرافقة وتحصل منافقة القرر في معالم الجلسة الموافقة وتحصل منافقة القرر في معالم الجلسة المنافقة القرر في معالم المباب استفائقة عمل البائمة في معضر الجلسة وقد عم تكال الفيانية منافقة القروب المنافقة القروب المنافقة القروب المنافقة القروب المنافقة القروب مامة والمدتنة المرافقة المرافقة المرافقة المنافقة القروب من المؤونة للرافات في المواد المدتنة المرافقة المنافقة المرافقة ا

والتجارية أمام الحماكم الأهلية . مادة٧ — علىو زير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعملبه من تاريخ نشره في الحريدة الرسمية .

في الجريدة الرسمية . نامر أن يبصم هــذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميـــة ومنفذ كقانون من قوانين الدولة .

صدر بسرای المنزه فی ۱۷ ربیع الأول سنة ۱۳۵۲ (۱۰ یولیة سنة ۱۹۳۳) مَةُ ا د

بأمر حضرة صاحب الجلالة وثيس مجلس الوذراء بالنبابة محمد شفيق

وزيرالحقــانية أحمد على

٣ – قانون رقم ٧٧ لسنة ٩٩٣
 بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث
 من قانون العقوبات الأهلى

فهـــرس

111			•••	 لأعلى	إتا	لعقو	نون ا	ىن قا	لك م	ب الثا	الكاء	, من ا	سادس	ب ال	إلى البا	يدة إ	ة جا	نة ماد	بإضا	نون ب	وع قا	م عشر	مرسو
171				 																	بة	ة إيضا	مذكر
111		•••		 				ė į.	الحقا	بلغ	۽ إل	بإحال	الس!	إراة	ب وقر	الثواء	بلس	ال	انون	رع ة	م بمشر	المرسو	الاغ
177				 										نون	ع القا	ىشر و	عن	ۋاب	ں ال	يجلد	لحقائية	بلغة ا	تقرير
111				 										نون	ع القا	شرو	عن م	زاب	ں الد	بجلم	دارت	نة التي	المتاة
111				 												۵	لقانوا	روع ا	، ث	نة ع	بالمواة	المجلس	قرارا
171				 			4 1	خقان	بلغا	ال:	إحالت	س بإ	رالحا	وقرا	تمانون	يرع اا	غ مشر	لشيو	س ا	ب مجا	النؤام	مجلس	إبلاغ
111				 										ون	ع القاة	شرو	عن •	ئيوخ	ں ال	بجل	لحقائية	بلة ا	تقرير
117				 										انون	ع القا	مشرو	حول	يوخ	ے ال	بجلم	:ارت	نة التي	الماند
111				 											¥.	ن سڌ	لقانوا	وع ا	, مثم	ة ع	المواقة	أجلس	قرادا
177	 .			 4 4	لمقا	بلةا	، ال	حال	ں با	الجل	وقراد	ۋاب	س الم	ل مجا	قره إ	İĘ,	ئيوخ	س ال	ن مجا	ن مز	القانو	مشروع	إعادة
174				 										ون	ع القاة	شروخ	عن •	ۋاب	ں ال	عجله	لحقانية	بلغة	تفرير
111				 					انون	ع الة	مشرو	، على	دخلت	الى	بلات	العد	حول	إب	ے الو	بجلم	دارت	ة الى	الماقة
111				 								لقانون	وع ا	ل مشر	لمت ع	, أد-	د ال	ديلاد	, التع	ئة عوا	المواة	لجلس	قرار ا
١٢٠				 						٠											. بدر	ن کا م	القانوا

مرسوم بمشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب السالث من قانون العقوبات الأهلى

نحن فؤاد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت : مشروع القانون الآتي نصه يقدّم باسمنا إلى البرلمان :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقو بات الأهلى بعـــد المـــادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مجرة ونصبا كالآتى :

المادة ٢٥٨ مكررة – يعاقب بالعقو بات المقــررة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الحبرة في دعوى مدنية أوجنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت و بسوء قصد رأيا غير صحيح .

المائة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة

صدر بسرای المنتزه فی ۱ د رجب سنة ۱۳۵۱ (۱۴ نوفیر سنة ۱۹۳۲) ۰ فؤاد

بأم حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء وزيرالحقانية اسماعيل صدق على ماهر

مذكرة إيضاحية

عرب مشروع القانون الخاص بإضافة مادة جديدة إلى الباب الساديس مِن الكتاب النالث من قانون العقوبات الأهلى

يعتبر مشروع الفانون المرافق لهذا مكلا لمشروعي القانونين الحاص أحدهما بالطهاء والآسر بتعديل قانون المرافعات في المواد المتعلقة بأهل الحبرة .

وقد دلب أعمال الحاكم على زيادة اتجام القضام ال تعيين الجراء الاستنارة بآرائهم والاسترشاد سحوثهم فيا يعرض طبهم من المنازعات .

. وبُعران القلضي غير مقيد برأى أهل الخبرة إلا أن هذه الآراء في الغالب تكون عمل تقدير القاصي يستند إلنها عند الغصل في النزاع المطووح أمامه .

لذلك رؤى من الضروري ضمانا لحسن سير العدالة أن يعاقب كل خبير قرر غير الحقيقة أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد لما يترتب على ذلك من الأضرار الجسيمة بالمتقاضين .

وقد نص في المشروع على أن العقو بات على هذه الجريمة هي العقوبات خطرا وأعظم ضررا لصدورهما من شخص أولاه القضياء ثقته وحمله عبء الوكالة في العمل الذي يؤديه .

وليس هذا التشريم بدعا انفرد به الشارع المصرى فقد سبقه إيه غيرهمن المتشرعين الأجانب (راجع قانون العقو بات الإيطالي المــادة ٢١٧ مر__ القانون القديم والمادة ٢٧٣من القانون الجديد، والتشريع الجنائي الانجليزي، وقانون العقوبات الهندى المــادة ١٩١) .

لهذا يتشرف وزير الحقانية بعرض مشروع القانون المرافق لهذه المذكرة على مجلس الوزراء حتى إذا وافق عليه يتفضيل برفعد لأعتاب حضرة صاحب الجلالة الملك لاستصدار المرسوم اللازم بعرضه على البرلمان ما وزيرالحقانية

على ماهس

القاهرة في ٩ نوفيرستة ١٩٣٢

مجلس النؤاب

إبلاغ المرسوم بمشروع قانون إلى المجلس قرار المحلس إحالته إلى بلخة الحقانية

جلمة 19 ديسمبرسة 1977

تل كتاب من و زارة الحقانية وهذا نصه : وحضرة صاحب المعالى رئيس مجلبس البؤاب

أتشرف بأن أرسل لمعاليكم مع هذا صورة باللغة اليمربيسة وأخرى باللغة الفرنسية من المرسوم الصادر بتاريخ ١٤ نوفمبر سنة ١٩٣٢ بعرض مشروع قانون بإضافة مادة حديدة إلى الباب السادس من الكتّاب الثالث من قانونُّ العقوبات الأهلي على البركان والمذكرة الإيضاحية الخاصة بعروجاء التفضل بعرضه على المجلس طبقه المادة ٢٥ من الدستور .

وتفضلوا معاليكم بقبول قائق الاحترام ما

القاهرة في ١٥ نوفيرسة ١٩٣٢ خاعلين الد

(موافقة عامة) . .

وزيرالحقائية

مجلس النؤاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

أحال المجلس هذا المشروع على لجنة الحقانية بجلسة ١٩ ديسمبرسنة ١٩٣٢ فنظرته بجلستها المنعقدة في أول فبراير سنة ١٩٣٣ ، وحضر هذا الاجتماع حضرة مدير إدارة المحاكم الأهلية مندوبا عن وزارة الحقانية .

وقد تبين للجنة أن هــــنـا المشروع مكمل لمشروعى القانونين الخاص أولهما بالخبراء والآخر بإدخال تعــديلات وإضافات على قانون المرافعات الأهلى في المواد المتعلقة بأهل الحبرة .

ورأت أن مشروع هذا القانون يسد فراغا كبيرا ويضمن، إلى حد بعيد، استقامة الخبراء بالنص على عقاب ألخبير بالعقو بات المقررة لشهادة الزور إذا قرر عمدا غير الحقيقة، أو أبدى رأيا غير صحيح بسوء قصد. إذ الواقع أن تقرير الخبير، ولو أنه يكون محل تقــدير القاضي ـــ فله ألا يأخَّذ بما جاء فيه ـــ إلا أنه مما لاشك فيه أن هذا التقرير يكون له أثركبير في توجيه سير

لهذه الأسباب وافقت اللجنة على المشروع وترجو من المجلس الموافقة عليه.

رئيس اللجنة سكرتير اللجنة مجدعلام محد حسن

مجلس النؤاب

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون (١) جلسة الثلاثاء ۹ ما يوسة ۱۹۳۳

أشر إلى الكتاب الآتي:

وحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

أتشرف بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقو بات الأهلى، وقد ا تتخبت اللجنة حضرة النائب المحترم أمين عامر مقررا لها أمام المجلس.

> رئيس اللجنة وتفضلوا معالبكم بقبول فاثق الاحترام ما عد علام" القاهرة في ٤ مارس سنة ١٩٣٣

(موافقة عامة) . الرئيس ـــ الآن وقد انتهينا من نظر مشروعات القوانين الثلاثة الواردة يحدول الأعمال ، فهل توافقون على تأجيل أخذ الرأى علما بالمناداة بالأسماء دفعة واحدة إلى جلسة الغد ؟

(موافقة عامة) .

مجلس النؤاب

أخذ الرأى بالنداء بالامم على مشروع القانون جلسة ١٦ مايوسنة ١٩٣٣

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

الرئيس ـــ الكلمة لحضرة المقور .

تلا حضرة المقرر تقرير اللجنة (٢): الرئيس ـــ هل توافقون على تقرير اللجنة ؟

مشروع قانون

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الشالث من قانون العقوبات الأهل

مجنعن فؤاد الأول ملك مصر

قرر بجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه : المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقوبات الأهلى بعسد المسادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٨٥٨ مكررة ونصها كالآتى :

المادة ٢٥٨ مكرة - يعاقب بالعقوبات المقسورة لشهادة الزور كل شخص كلف بعمل الحبرة في دعوى مدنية أو جنائيـــة قرر عمدا غير الحقيقة بأى طريقــة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصــد رأيا غير

المادة الثانية

على وزيرالحقائية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشرهڧالجريدة الرسمية .

نامر بأن يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسميــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . "

2.

⁽١) خور المجلس في هذه الجلسة وأثناء النظر في مشروع قانون بهادخال تعديلات وبإضافات في قانون المرافعات الأهلي فظر هذا المشروع على وجه الاستعجال .

⁽٢) . انظر صحيفة ١٢٢

اخذ الرأى بالنداء بالاسم على مشروع القانون .

الرئيس — ليتفضل حضرة النسائب المحترم الدكتور مجد صالح بك بإبداء أصباب امتناعه . أصباب امتناعه .

حضرة النائب المحتمر الدكتور عبد صالح بك – لم أكن حاضرا الجلسات التي جرت فيها مناقشة هذه المشروعات، لأسباب طارئة منعنى، فلم يتسرل

الاشتراك فى المناقشة ولا الإدلاء بوجهة نظرى فى تلك المشروعات ، ولهذا لم أستطع أن أبدى رأى قبولا أو رفضا .

الرئيس _ أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن قبول مسروع القانون بأغلبية ١٠١ صوت ضد ١١ وامتنع عضو واحد عن إبداء رأيه (١١).

(۱) بيان أحماء حضرات الثواب المفرمين الذين أعدت آراؤهم بالنداء بالاسم دوا قدوا على مشروع فافرق بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من فافوق المدويات الأهمسيل :

(١) حضره النائب المحترم محمود عباسي بك ؟ (٢) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ؟ (٣) حضرة النائب المحترم أحمد وشدى ؟ (٤) حضرة النائب المحترم (٨) حضرة النائب المحترم بمدوهه كسبية بك ؟ (٩) حضرة النائب المحترم عبد المعزيز هندى بك ؟ (١٠) حضر النائب المحترم مأمون اسماعول بك ؟ (١١) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي الشلقاني بك ؟ (١٢) حضرة النـائب المحترم حسن البـاني بك ؟ (١٣) حضرة النـائب المحترم مجد منصور نصير بك ؟ (١٤) حضرة النـائب المحترم مجد عزيز بجد أباظه ؛ (١٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباظه ؛ (١٦) حضرة النائب المحترم سليان اسماعيل أباظه ؛ (١٧) حضرة النائب المحترم فريد فخر الدين ؟ (١٨) حضرة الناب المحترم الشبخ سليان عد خضر ، (١٩) حضرة الناب المحترم حسين مصطفى خليل بك ؛ (٢٠) حضرة الناب المحترم عبد المعطى حسين مصطفى بك ؛ (٢١) حضرة النائب المحترم عبد المحبد محمود ذافع ، (٢٢) حضرة النائب المحترم حسين هلال بك ؛ (٢٣) حضرة النائب المحترم عبد المجبد عبود ذافع ، (٢٤) حضرة النائب المحترم عبد لبيب قوره بك ؛ (٣٥) حضرة النائب المحتر توفيق حسن المكاوى ؛ (٢٦) حضرة النائب المحترم رضوان عبدالوهاب يمد عقده ؛ (٢٧) حضرة النائب المحترم البسيوني مطارع بك؛ (٢٨) حضرة صاحب المعمال الدكتور بحد توفيق رفعت باشا ؟ (٢٩) حضرة النـائب المحترم أبراهيم مراد أبوسعدة ؟ (٣٠) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ؟ (٣٤) حضرة الثائب المحتم السيد منصور ؟ (٣٥) حضرة الثائب المحتم مصطفى ابراهم عمران الهواتى بك ؟ (٣٦) حضرة الثائب المحتمم السيد أحمد عيسى بك ؟ (٣٧) حضرة النائب المحترم محمود السيد أبوحسين بك ؛ (٣٨) حضرة النـائب المحترم عبد المنع رسَلان بك ؛ (٣٩) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشبتى ؛ (٤٠) حضرة النـائب المحترم يوسف المنشاري يك ؟ ﴿ ﴿ ٤١ ﴾ حضرة الناب المحترم الشيخ سلمان بيوس تصار ؟ ﴿ ٤٣ ﴾ حضرة الناب المحترم بعد فهم القبعي ؟ ﴿ ﴿ ٤٣ ﴾ حضرة الناب المحترم بالشيخ عيد (٤٧) سعادة الثائب المحترم سراج الذين شاهين باشا ؟ (٤٨) حضرة الثائب المحسقرم عبد اللهليف حلمي نفام بك ؟ (٤٩) حضرة صاحب العسزة على المنزلاوي بك ؟ (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد الرحن البيل ؛ (١٥) حضرة النائب المحترم عمود مبروك الجيار ؛ (٥٢) حضرة النائب المحترم عجد ذكى صالح بك ؛ (٥٣) حضرة النائب المحترم النيخ سليان عد عصفور ؛ ﴿ ﴿ وَ ﴾ حضرة النائب المحترم عبد الحميد البياد عن ﴿ وَ هِ ﴾ حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحيم على عبدالواحد أبو اسماعيل؟ (٧٥) حضر النائب المحترم خفارى الزمريك؟ (٨٥) حضرة النائب المحترم فلا فريد حسنى؟ (١٠) حضرة النائب المحترم حسن عد اسماعيل ؟ (١١) حضرة النائب المحترم أبو سيف على كساب بك ؟ (٦٢) حضرة النائب المحترم محد قطب عبد اقه ؟ (٦٣) حضرة النائب المحترم بحد صليم جابر ؟ (٦٤) حضرة النائب المحترم نجيب عريات بك ؟ (٦٥) حضرة النائب المحترم الحدوالى الجندى ؟ (٦٦) حضرة النائب المحترم بالنسيخ يمد أبو زيد طنطاري ؛ (١٧) حضرة النائب المحترم عبدالقوى أحمد معبد بك ؛ (١٨) حضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف النصر موسى ؛ (٦٩) حضرة النائب المحترم خليل ابراهـــــم عبد العال ؛ (٧٠) حضرة الثائب المحترم كيلانى مجد ذكرورى ؛ (٧١) حضرة الثائب المحترم حسن أحمد موسى بك ؛ (٧٢) حضرة الثائب المحترم مصطفى عاكمت بك ؟ (٧٣) حضرة النائب المحترم أمين عامر ؛ (٧٤) حضرة النائب المحترم على العباسي ؟ (٧٥) حضرة النائب المحترم عبد المقاهر للدم ؟ (٧٦) حضرة الثائب المحترم عبد الله للوم بك؟ (٧٧) حضرة الثائب المحترم معوض ابراهم جاد المولى بك؟ (٧٨) حضرة الثائب المحترم عبد المعد سيف النصر بك؟ (٧٩) حضرة النائب المعترم مصطفى سيف التصريك ؟ (٨٠) حضرة النائب المحترم الثبغ على عبد الناصر؟ (٨١) حضرة النائب المحترم البراهم الملال بك؟ (٨٢) حضرة النائب المحترم لعليف نحله ؛ (٨٢) حضرة النائب المحترم الشيخ ذك فانم ؛ (٨٤) حَسَرة النائب الهرم الراهيم غزال بك ؛ (٨٥) حضرة النائب المحترم بد سلمان ، (٨٦) حضرة النائب الهترم جورجي تناغوبك ؟ (٨٧) حضرة النائب المحترم أبو الحب. بدى عد عد الآخر ؟ (٨٨) حضرة النائب المحترم أمين سيد همام ؟ (٨٩) حضرة للنائب المحترم عد حسستين ماذن ﴾ (٩٠) حضرة الثاب المحترم السيد مصطفى عد صب الرحيم الشريف ﴾ (٩١) حضرة الثانب المحترم الشيخ عبـ د العال وضوان مرزوق الجبال ﴾ (٩٢) حضرة النائب المحترم حسن عد أحمد حسين ؟ (٩٢) حضرة النائب المحترم الشيخ عد ابراهم عبد الله بريرى ؟ (٩٤) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهم حسن عدالسيد؟ (٩٥) حضرة النائب المحترم الشيخ جمعه عمد حمد يحيى ﴾ (٩٦) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حاسبك ﴾ (٩٧) حضرة النائب المحترم فكرى الصغير ﴾ (٩٨) حضرة النائب المحترم عد الراضي العاري ؟ (٩٩) حضرة النائب الهترم سيد على الزناتي بك ؟ (١٠٠) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهم عد حسن أبو كريوه ١٠٠٠ - (١٠١) حضرة التائب الهترم عدمله أبو زيدبك

رى وقتى المواقد مل هذا المدرج حدرات الواب المعربين: (١) مل صن أحدك ؛ (٢) حافظ رضان بك ؛ (٢) مجيد أبسرة ، (٤) المؤكمين هير الميرد تشمى ك ؛ (٥) ب المدرز السوفان ؛ (١) عد صران ؛ (٧) شيان الكاب ؛ (٨) أيام ذك ؛ (٩) مل مل بسيف ؛ (٢٠) سجل معلق ؛ (١١) سن الجل بك .

عامته عن إجاء الرأى حضرة النائب المحترم الدكتور عد صالح بك

مجلس الشيوخ

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلنة ١٧ مايوسة ١٩٣٢

تلى الكتاب الوارد من مجلس النؤاب عن مشروع القانون المذكور وهذا نصه :

وو حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

نظر مجلس الثواب بصفة مستعجلة بجلستيه المنطقة بن في و ١٦ مايو سنة ١٩٣٣ همربر بملحة الحقائية عن مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون المقويات الأهلي، ووافق عليه بالصيغة المرافقة لهذا . بالصيغة المرافقة لهذا .

فاتشرف بأن أرسل بع هذا لدواتكم مشروع الفانون ويقر يربلخة الحقائية. ومحضرى الجلمنتين المذكورتين راجياعرض ذلك على هيئة بجلس الشيوخ. وتفضاوا دولتكم بقبول عظم الاحترام مه

۱۹۱۶ وسة ۱۹۳۴ وثيس مجلس النؤاب مجه توفيق رفعت

الرئيسي — هل توافقون حضراً تكم على إحالة مشتروع هذا الدانور إلى لمنة الحقائية ؟ (موافقة).

الترثيس – يقور المجلس إحالة مشروع القانور المذكور إلى لحنة الحقانية .

مجلس الشيوخ

تقزير لحنة الحقانية عن مشروع القانون

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الشيوخ

أتشرف بأن أرفع الدولتكم مع هذا تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون بإضافة امادة مبديدة إلى الباب السادس مر_ الكتاب الثالث من قانون المقوبات الأخل

وقمه انتخبت الجمنة حضرة الشيخ الجمترج صاحب السعادة عبد:الزحمن رضا. باشا ليكون مقررا لها أمام المجلس .

ويخشلوا دنولتكم ليحبول فائق الاخترام نهاء

۲۲ يويه سن ۱۹۲۲

رئيس اللجنة أحمد طلعت

وار بخسام ۱۷ ما يو مسنة ۱۹۳۳ أحال الحبلس على هذه المجلة مشروع قانون وارد من غيسل السنواب خاص بإضافة دادة جديشة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقو بات فيحته بيمسلتها المنطقة بتارخ ع ۲۶ ماير و ۱۵ در ۱۲ بيرنيم منتم ۱۹۳۳ و تبدله الجلسة الأولى حضرنا مدير إدارة المحاكم الأطبة والسكرير التن لمكتب حضرة صاحب المعالى وذير الحقانية مندوين عن الوزارة .

وقد تبين للجنة أن هذا المشروع يكون الحلقة الثالثة من سلسلة التشريع المعتل لإجراءات الخبرة أمام المحاكم الأهلية وهو يرمى إلى اعتبار الخبير الذي بقرر خلاف الحقيقة بسوء القصد أو يبدى رأيا غير صحيح كذلك كشاهد الزور والواقع أنه لا خلاف بين الحالتين فإن الشاهد والخبير كلاهما شخص يؤدى أمام مجلس القضاء أقوالا — شـفهية كانت أوكتابية — لا شك ف أن لها أثرا كبيرا في تكوين عقيدة القاضي ولذلك فقد أحسن المشرع صنعا بسد هذا النقص في التشريع لأنه من غير المفهوم أن يعاقب الشاهد إذا كذب في شهادته ولا يعاقب الخبير إذا قرر عمدا خلاف الحقيقة مع أن جريمة الخبير أشد خطرا لصدورها من شخص هو محل ثقة واعتبار هذا فوق أنه في مباشرة عمله إنما يقوم مقام القاضي الذي انتدبه لينتقل بدلا عنه ولذلك فإن اللجنة توافق على ما جاء في هذا المشروع خاصا بتقرير غيرا لحقيقة فها يتعلق بالوقائع المسادية. فإذا ما اشتمل تقرير الخبير أو محضر أعماله على ما يخالف الحقيقة فإنه يكون مستهدفا لملعقو بة. أما الرأى الذي يبديه الخبير فقد رأت اللخنة بإجماع الآراء عدم المعاقبة عليه إذ الواقع أن الحبوبيدي رأيه استتاجا ويجب أن تكون الآراء الفنية بنجوة من العقاب لأن العلم والفن يتطوران بين يوم وآخر .

على أنه لا يمكن الهيمنة على عقيدة الخبير لأنها مسألة داخلية ولا يجوز أن يترك الحبال للقاضي لاستنباطها واستخلاصها .

هــنا فضلا عن أنه قد يترتب على المعاقبة على الآراء الفنية أن تصبح مأمورية الخبراء ولا قيمة لها لأن الخبير قــد يحيجم عن البت برأى خشية التعرض للمقو بة .

ولهذه الأسباب رأت اللجنة حذف الحزء الأخير من المسادة .

وبعد أن أقرت اللجنة هذا المشروع على الوجه المتقدم اتصلت باللجنة الاستشارية النشريعية تطبيقاً للحادة ٩٦ من الدستور والحادة وع من قانون النظام الداخل العبلسان وهدند اللجنة اقترحت التوقيق بين الرأيين نصا آخر جعل العقوبة في هذه الحالة منصبة على استئاج غيرالحقيقة .

واللجنة لا توافق على هذا النص الجــديد وتتمسك بالتعديل الذي أجرته وتحرص على النص الذي افترحته .

ولذلك وافقت اللجنة بإجاع الآراء على مشروع هسدًا القانون بالصيغة الحرافظة الهذا وهول ترجيز من الحلس إقوارها ما

* رئيسَ الجُنَّةُ * * الجُمَدُ طَلَقَكُ

مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقو بات الأهلي

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى نصه وقد صدّقنا عليه

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقو بات الأهلى بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتى :

المادة ٨ ٥ ٧ مكرة - بعاقب بالعقو بات المقررة لشهادة الزوركل شخص كلف عمل الحبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدا غير الحقيقة بأي طرقة كانت .

المادة الثانية

على وزيرالحقانيــة تنفيذ هـــذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

نأمر بأن بيصمهذا الفانون بخاتمالدولة وأنينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

مقارنة بشأن مشروع قانون

صدر في

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب النالث من قانون العقوبات الأهلي النص الذي أقرته لجنة الحقانية يجلس الشيوخ أصل مشروع الحكومة الذي أقره مجلس النؤاب النص الذى اقترحته اللجنة الاستشارية التشريعية نحن فؤاد الأوّل ملك مصر نحن فؤاد الأؤل ملك مصم نحن فؤاد الأؤل ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون قرر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القبالون الآتى نصه وقد صدِّقنا عليه وأصدرناه : الآتي نصه وقد صلَّقنا عليه وأصدرناه : الآتى نصه وقد صدِّقنا عليه وأصدرناه : المادة الأولى المادة الأولى المادة الأولى يضاف إلى قانور_ العقو بات الأهل بعد

يضاف إلى قانورن العقوبات الأهل بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٢٥٨ مكررة ونصماكالآتى :

المادة ٨٥٨ مكرة - يعاقب بالعقو بات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر عمدًا غير الحقيقة بأي طريقة كانت .

المادة الثائمة

على أصلها .

مەلىر فى... ...

يضاف إلى قانورن العقو بات الأهلى بعد المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٢٥٨ مكررة ونصما كالآتي:

المادة ٨٥٧ مكررة - يعاقب بالعقوبات المقررة لشهادة الزوركل شخص كلف بعمل الخبرة في دعوى مدنية أوجنائيــة قور عمدا ضر الحقيقة بأى طريقة كانت أوأبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير صحيح .

المادة الثانية

على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريح نشره في الحريدة الرسمية .

نامر بأن يبصم هـ ذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الحريدة الرسميــة وينفذ كقانون من قوانين الدولة . مدرق... ...

المادة الثانية

المادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقها ٢٥٨ مكررة

المادة ٨٥٧ مكررة - يعاقب العقو بات

المقررة لشهادة الزوركل شخص كلف عمل

الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قرر أو استنتج

غير الحقيقة مع علمه بذلك سواء في تقريره أو في

على أصلها .

بيانه الشفهي .

ونصماكالآتى :

مجلس الشيوخ

المناقشة التي دارت حول مشروع القانون قرار المجلس نظره على وجه الاستعجال جلنة 11 يونهم 1937

(القور حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا).

مفيرة صاحب المعاق أحمد على باشًا (وزير الحقانية) ــــ أرجو أن يوافق المجلس على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال

الرئيس _ هل توافقون حضراتكم على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

(موافقة).

الرئيس _ يقرر المجلس الموافقة على نظر مشروع هذا القانون على وجه الاستعجال .

لقد وزع التقرير على حضراتكم . واطلعتم عليه طبعا . فهل توافقون على عدم تلاوته .

(موافقة) .

الرئيس _ ليتل مشروع القانون .

تلى مشروع القانون وهذا نصه :

مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب التالث من قانون العقو بات الأهل

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

صدر فی

قرر مجلس الشَّيُوخ ومجلس النوّاب القانون الآتى نصه وقد صدَّقنا عليـــه وأصدرناه :

يضاف إلى قانون العقو بات الأهلى بعد المـــادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٢٥٨ مكررة ونصها كالآتى :

الحادة ٨ ه ٧ مكرية – يعافب العقو باتسالمقورة لشهادة الزوركل شخص كلف عمل الحسبة في دعوى مدنيسة أو جنائية قور عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت .

المادة الثانية

طى وزير الحقائيسة تنفيذ هـذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريفة الزسمية . ناحر بان يهمم هـذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر فى الجريدة الرسميـة و ينفذ كفانون من قوانين الدولة .

الرئيس - هل لأحد من حضراتكم ملاحظة على مشروع هذا الفانون؟ (لم يعترض أحد) .

السرئيس ... إذن يؤخذ الرأى على مشروع هذا القانون بالنداء بالاسم . أخذ الرأى على مشروع القانون بالنداء بالاسم ، فكانت النتيجة الموافقة عليه بإجماع الحاضرين ، وعدهم أربعة وستون .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين وعدهم أربعة وستون . (١)

حاظ النقاري بك . حايم الحور افتدى - حبيب دوس بك - حسن رشوان حادي بك - حسن صيري بك - حسن مظلوم باشا - حسين واصف باشا . الشبيخ حسين والى . الدكتور زكر نخار الحريري .

ملطان السعدى بك · سلطان محود يهنس بك · سليان عنان أباظة بك .

شفيق سمد اقد حلابه . ما لح حق باشا .

الشيخ مية الماق طريدوان • مية الخطراطيل بك • السيد عبد الحبد الكرى • عبد الرمن ومنا باغذ ، عبد السرير البديون بك • عبد الكريم فديد بك • حبد الله سميك بك • السيخ عبد المجد سليم • اللهاء مد التجد المبديد المبدي بك • طريحال الدين باغذ • المكور والدين مر

الشيخ مح الأحدى القياري - محد توقيق مها بك - عمد و باض طبيق بك - عد سنق باشا - الدكتور عمد طهر بك - عد نهي بكن بك - محد فيس باشا -معنهي المنطون الم - عمد مورد بك - محدود انتدى - مع مد في يذكري بك - عمر اصابيل إنما فيه ال الدكتور معرد مد الرحاب بك - المواد بمرد مورد بإشا - مصطفى رديد بك - المكتور مصطفى طبوت المن مشر بالدن المسترف المتوافق الم

نصرعابد بك • يعقوب بياوى عطيه بك •

⁽۱) ارباهم راتب بات - ابرزيد طنمادی بك - احد السنباری بك - الشيخ أحد السية ايراهم زين - أحد رشدی ، الدكتور أحد رشيد عبدالله بك - أحد طلبت باغا - أحد عل بنا - الدكتور أحد فهي الرفيه بك - أحد تجهيب براده بك - ادعار فسيری بك - الدكتور أصد بجرس حيليه - أمين نال باغا جرسر براتري بلغا -

مجلس النؤاب

إحالة مشروع القانون إلى لجنة الحقانية جلمة ٢٧ يونيات ١٩٣٢

الرئيس — ورد كتاب من مجلس الشيوخ هذا نصه :

ووحضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النؤاب

نظر مجلس الشيوخ بجاسته المنعقدة ق ٢٦ يونيه سنة ١٩٣٧ تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون وارد من مجلس التؤاب بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الشـالت من قانون العقوبات الأعلى ، فعدّله بالصيفة المرافقة لهذا

فاتشرف بأن أرســل لماليكم مع هــذا مشروع الفانون كما أقره مجلس الشيوخ ومحضر الجلسة المذكورة راجيا عرض ذلك على مجلس النؤاب .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام ما عن رئيس مجلس الشيوخ أحد طلمت

> فهل توافقون على إحالته على لجنة الحقانية ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس — أرجو من حضرات أعضاء لجنة الحقائيــة أن يجتمعوا الآن ليبحثوا هــذه المشروعات ويقدموا تقريرهم عنها حتى يتسنى للجلس نظرها في هذه الجلسة .

حضرة الناب المترم عد حسن (ديس لحنة الحفائية) — الأهمية هذه التوابط المقالمة بعد إفرادها التوابط المقالمة بعد إفرادها التوابط المقالمة بعد المقالمة بعد المقالمة بعد المقالمة المقالمة المقالمة المقالمة التوابط المقالمة المقالمة التوابط المقالمة التوابط المقالمة التوابط المقالمة المقالمة التوابط المقالمة بدئيًا ، وعن الآن طل استعداد الاجتماع والنظر فيا وقتام تقرر عما إلى الحباس في حدة الليلة .

الرئيس – هل توافقون على ذلك ؟ (موافقة عامة) .

مجلس النقاب

تقرير لجنة الحقانية عن مشروع القانون

أسال الجلس بجلسة اليوم على باخة الحقائية مشروع هذا القانون بعد أن أحيد من جلسال التحديق فيهيدت أن أحيد من جلسال التحديق فيهيدت أن المردد المنافعة المحديقة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة المنافعة على المنافعة على المنافعة المنافعة على ال

مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى البــاب السـادس مـــــ الـكتاب الثالث من قانون العقو بات الأهل

المشروع كما أفره مجلس النؤاب

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

المـــادة الأولى

يضاف إلى قانون العقويات الأهل بعد المسادة ٢٥٨منه مادة يكور. رقمها ٢٥٨مكررة ونصها كالآتى :

المـادة ٢٥٨ مكرة – يعافب بالبقوبات المفررة لشهادة الزور كل شخ<u>ص كاف</u> بعمل ا<u>لحمرة فيدعوى بدنية</u> أوجنائية قرر عمدا غور الحقيقة بأى طريقة كانت أو أبدى بأى طريقة كانت وبسوء قصد رأيا غير صحيح .

المشروع كما عدله مجلس الشيوخ

يحر فؤاد الأؤل ملك مصر

قرّر مجلس الشيوخ ومجلس النؤاب القانون الآتى فصــــه وقد صدّقنا عليه وأصدرناه :

المادة الأولى

يضاف إلى قانون العقر بات الأهلى بعـــد المـــادة ٢٥٨ منه مادة يكون رقمها ٨٥٨ مكرة ونصها كالآنى :

المـادة ٢٥٨ – مكرة – بعاف بالعقوبات المقــيدة البداية الزيد كل تختص كليت عمل الحدية في دعوى مدنهة أو جنائية فروعمدا غير المقيمة : بأى طريقة كانت

	1
المشروع كما عدله مجلس الشيوخ	المشروع كما أقره مجلس النؤاب
المادة الثانية على أصلها ."	المسادة الثانية على و زيرالحقانية تنفيذ هذا الثانون ويعمليه من تاريخ نشروف إلجريدة الرسمية . نامر بان يبحم هذا الثانون بخسائم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية . المسادة على المسادة الثانون بخسائم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية
ا "نحن فؤاد الأوّل ملك مصر	وينفذ كفانون من قوانين الدولة . مجلس النتواب
عن هواد. او ران مدن مصر و التناون الآن نصه وقد صدّقنا طيا وأصدراة	المناقشة التي دارت حول التعديلات التي أدخلت على مشروع القانون على مشروع القانون على مشروع القانون التكاب الآتى : "تعضرة صاحب الممال رئيس مجلس التواب الترف إن أرض لمماليكم مع هما تقرير بلمنة الحقائية من مشروع العنوب إضافة مادة بمديدة في إلباب السادس من الكتاب الثالث من قانون وقد انتخبئ الجنمة مقروا لما أمام المجلس .
يلى مشروع الفنانون وهذا نصه : مشروع قانون بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقيات الأعلى نحن فؤاد الأقول ملك مصر قرر مجلس الشيوخ ومجلس النتاب القانون الآكى نصيه وقد مستقنا عليه وأصدوناه : من النون العقوبات الأعلى بعد المسادة ٢٥٨ منه مادة يكون رفها ٢٥٨ كردة ونصها كالآتى :	القامرة في ١٧ يرنبه مـ ١٩٣٣ رئيس الجينة عد حسن" عبد حسن" الرئيس — ليتفضل حضرة المقور بـ تلاوة النقوير. الرئيس — ليتفضل حضرة المقور بقريرا الجينة (١٠ . الرئيس — هل ترافقون على تقوير الجينة ؟ ((موافقة عامة) . المقور — المادة الأولى من مشروع القانون كما متدلها لمس الشويخ ونصها :

المـادة ٨ ه ٧ مكرة – يعاقب بالمقوبات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمــل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية فور عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت .

المادة الثانية

على وزيرًا لمقانية تتفيذ هـ أ القانون ويعمـــل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية

نامر بان بيهم هــذا الفانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجحريدة الرسميــة وينفذ كفانون من قوانين الدولة " .

أخذ الرأى على مشروع القانون .

الرئيس _ أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن الموافقة على مشروع القانون بإجماع ١١٩ صوتا (١) .

(۱) بيان أسماء حضرات الثواب الهنزمين الذين أخذت أراؤهم بالتداء بالاسم درافقوا على شروع قانون بهافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من فاقول اللغويات
 الأهمسل :

(١) حضرة النائب المحترم محمود عباسي بك ؟ (٢) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك ؟ (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رشدى ؟ (٤) حضرة النائب المحترم محمد حسن ؟ (ه) حضرة النائب المحترم حسن حسنى ؛ (٦) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ؛ (٧) حضرة النائب المحترم عمود أسعد ؛ (٨) حضرة النائب المحترم الذكتورعبد العزيز نظمي بك ؟ (٩) حضرة النائب المحترم حسن عمد حسين ؟ (١٠) حضرة النائب المحترم عبد السلام حدايه بك ؟ (١١) حضرة النائب المحترم على حسن أحمد ؟ (١٢) حضرة النائب المحترم محمد وهبه كديبه يك ؟ (١٣) حضرة النائب المحترم محمد السيد سلم ؟ (١٤) حضرة النائب المحترم مجمود. زكى بك ؛ (١٦) حضرة الناب المحترم مأمون اسماعيل بك ؛ (١٧) حضرة النـائب المحترم الدكتور محمد صالح بك ؛ (١٨) حضرة الناب المحترم السلقة أن يك ؛ (١٩) حضرة النائب المحترم عمد منصور نصير بك ؛ (٢٠) حصرة النائب المحترم عمد عزيز محمد أبا فله ؛ (٢١) حضرة النائب المحترم محمد مد الألفى بك ؛ (٢٢) حضرة النائب المقترم ابراهم دسوق أباغله ؛ (٢٣) حضرة النبائب المحترم سلمان اسماعيل أباغه ؛ (٢٤) حضرة النائب المحترم فريد فخراله بن ؛ (٢٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليان محد خضر ؟ أ (٢٦) حضرة الساكب المحترم حسن السيد وأكد بك ؛ (٢٧) حضرة الثائب المحترم حسين مصطفى طيل بك ؛ (٢٨) حضرة الثائب المحترم عبد المعطى حسين مصطفى بك ؛ (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد المحبد محمود كافع ؛ (٢٠) حضرة النائب المحترم حسين هلال بك ؛ (٢١) حضرة النائب المحترم السعيد حبيب ؛ (٣٢) حضرة النائب المحترم محمد ليب قوره بك ؛ (٣٣) حضرة النائب آلمحترم مصطفى فوده ؛ (٣٤) حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكادى ؛ (٣٥) حضرة النائب المحترم وضوان عبدالوهاب محمد عقده ؟ (٣٦) حضرة النــائب المحترم ابراهيم البسيوني مطاوع بك ؟ (٣٧) حضرة النائب المحترم سعد نود ؟ (٣٨) حضرة صاحب المعالى الدكتورجمد توفيق رفعت باشا ؛ (٣٩) حضرة النائب المفترم ابراهيم مراد أبو سعده ؛ ﴿ ﴿ ٤) حضرةالنائب المحترم حسن أحمد كسديه ؛ ﴿ (٤١) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ؛ (٤٢) حضرة صاحب المعالى محمد حلمي عيسي باشا ؟ (٤٢) حضرة النائب المحترم شاهين شاهين الجنزوري ؟ (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد المجيد عطيه ؟ (١٥) حضرة الثائب المحترم الحاج عبد الرحمن عفيني حسن ؟ (٢٦) حضرة صاحب السعادة ابراه يرفعهي كريم باشا ؟ (٤٧) حضرة النائب المحترم السيد منصور ؟ (٤٨) حضرة النائب المحترم عبد الحبيد عمر بك ؛ (٤٩) حضرة النائب المحترم مصلفي ابراهم عمران الواتي بك ؛ (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد المنع رسلان بك ؛ (١٥) حضرة النائب المحترم حافظ (٥٥) حضرة النائب المحرّم الشيخ عبيد ابراهيم الشاذل ؟ (٥٦) حضرة النائب المحرّم المدعمد الشاذل ؟ (٥٧) حضرة النائب المحرّم محمد مصطفى ريحب؟ (٥٨) حضرة صاحب السعادة عمد علام باشا ؟ (٥٩) حضرة النائب المحترم الدكتورعيد الحيد معيد ؟ (٦٠) حضرة النائب المحترم محود السيد ؟ (٦١) معادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ؛ (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلمي غام بك ؛ (٦٢) حضرة صاحب العزة على المنزلادي بك ؛ (٦٤) حضرة النـائب المحترم عبد الرحمر... ألبطي ؛ (١٥) حضرة النائب المحترم عبد العزيزعبد المطيف الصوفاني ؟ (١٦) حضرة النائب المحسّرم محمد ذك صالح بك ؟ (١٧) حضرة النائب المحترم شميان الكاتب ؟ (١٨) حضرة الثائب المحترم الشيخ سلبان محمد عصفور ؛ (٦٩) حضرة الثائب المحترم ابراهم وَكى؟ (٧٠) حضرة الثائب ألمحترم الثائب عبد الواحد أبو اسماعيل ؛ (٧٢) حضرة النائب المحترم حفادى الزمريك ؛ (٧٣) حضرة النائب المحسيرم مصطفى صدق ؛ (٧٤) حضرةالنائب المحترم بحد على بسيونى بك ؟ (٧٥) حضرة النائب المحترم سبد أحمد أسيد أحمد النائب المحترم بعد فريد حسنى ؛ (٧٨) حضرةالناب المحترم حسن الجل بك ؛ (٧٩) حضرة النائب المحترم حسن عد اسماعيل ؛ (٧٠) حضرة النائب المحترم أبوسيف عل كساب بك ؛ (٨١) حضرة الثائب المحترم عد قطب عبد اقد ﴾ (٨١) حضرة الثائب المحترم عمد سليم جاير ﴾ (٨٢) حضرة الثائب المحترم أحمد وال الحندي؛ (٨٥) حضرة الناب المحسرة الناب المحسرة الناب المعرم عبد النوي احمد معبد يك ؛ (٨٧) حضرة الناب المحترم كيلاني يحد دكروري (٨٨) حضرة النائب المحترم حمن أحمد موسى بك ؟ (٨٩) حضرة النائب المحترم مصلفى ها كف بك ؟ (٩٠) حضرة النائب المحسرم أمين عاص ؟. (٩١) حضرة النائب المترع ط العباسي ؟ (٩٢) حضرة ماحب المعادة بحود فهي القيمي إشا ؟ (٩٢) حضرة الثاب المحترم عبد أقد للوم بك ؟ (٩٤) حضرة الثائب المحترم عبد الم المول يك ؟ (١٥) حضرة النائب المحرّم عبد المحيد سيف النصر بك ؟ (١٧) حضرة النائب المحرّم عبد مضلفي عمر يك ؟ (١٨) حضرة النائب المحرّم الشيخ عل عبد الناصر ﴾ (٩٩) سسعادة النائب المحترم أحمد بناد الرب باشا ؛ (١٠٠) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ؛ (١٠١) حضرة النائب المحسقيم أبراهيم الحلال بك (١٠٢) حضرة النائب المحترم لطيف تخله ﴾ (١٠٣) حضرة النائب المحسقرم ابراهم غزال بك ﴾ (١٠٤) حضرة النائب المحترم جورجن تناخى بك ﴾ (١٠٠) حضرة النائب المغيرم أبو المجد يدى يحدمد الآس ؟ (١٠٦) حضرة النائب المعترم أحد يدعوض الحويج ؟ (١٠٧) حضرة النائب المعترم عد حسين مازن؛ (١٠٩) حضرة النائب المعترم السيد مصطفى عد عبد الرسيم الشريف (١١٠) حضرة النائب المحترم السال وضوان مرز وق الجالى؛ (١١١) حضرة النائب الحرم عد عبد الحبيد المشوادي بك ؟ (١١٢) حضرة النائب المصدّم حن عداحمد حدين ؟ (١١٢) حضرة النائب المحسرم الشيخ بحد اياهم عبد اقد بريري ؟ (١١٤) حضرة الثائب المترتم الشيخ ابراهم حسن عد السيد ؟ (١١٥) حضرة الأشبالمترم الشيخ جعه عد حديمي ؟ (١١٦) حضرة الثائب المترم عمر أحد حامد بك ؟ (١١٧) حضرة النائب الهترم فكرى الصنبي ؛ (١١٨) حضرة النائب الهترم مدن-حسن دين ؟ (١١٩) حضرة النائب الهترم عدعه أبرزيد •

القانون كما صدر (۱)

قانون رقبم ٧٧ لسنة ١٩٣٣

بإضافة مادة جديدة إلى الباب السادس من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى

نحن فؤاد الأؤل ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ وبجلس النؤاب القانون الآق نصه وقد صدّقنا عليـــه وأصدرناه : مادة (ـــــــ يضاف إلى قانون العقوبات الأهل بعـــد المساحة ٢٥٨ منه

مادة یکون رقمها ۲۰۸ مکررة ونصها کالآتی :

المادة ٨ ٥ ٢ مكره – يعاقب بالعقو بات المقررة لشهادة الزور كل شخص كلف عمل الخبرة في دعوى مدنية أو جنائية قور عمدا غير الحقيقة بأى طريقة كانت".

مادة ٧ — على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

. نامر بان يبصم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

. مدر بسرای المشرَّه فی ۱۷ ربیع الأوّل سنّ ۱۳۵۲ (۱۰ یوله سنّ ۱۹۳۲). فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزيرالحقانية رئيس مجلس الوزراء بالنيابة أحمد على محمد شفيق

(١) فشرهذا القانون "بالوقائم المصرية " العدد ١٤ العادر في ١٣ يوليه سنة ١٩٣٢

1 ---- 11TF-11T Ec-Pinks

